لباب الإعراب المانع
من اللحن
في السنة والكتاب

لعبد الوهاب بن أحمد بن علي الشعراني

دراسة وتحقيق
د. مها بنت عبد العزيز العسكر
د. نوال بنت سليمان الثنيان

ترتيب وتنسيق

د. فهد محمد ديب الجمل

غزة- فلسطين
الطبعة الأولى
1443هـ - 2022م

لباب الإعراب المانع من اللحن في السنة والكتاب

لعبد الوهاب بن أحمد بن علي الشعراني(ت973هـ)

دراسة وتحقيق

د. مها بنت عبد العزيز العسكر

د. نوال بنت سليمان الثنيان

(ترتيب وتنسيق)

د. فهد محمد ديب الجمل

الطبعة الأولى

غَزَّة – فِلَسْطِين

1443هـ - 2022م

البرنامج الوطني لدار الكتب الفلسطينية

بطاقة فهرسة أثناء النشر

الهيئة العامة للشباب والثقافة – الإدارة العامة للمعارض والفنون والتراث

الجمل، فهد محمد ديب

لباب الإعراب المانع من اللحن في السنة والكتاب، الشعراني(ت973هـ)، دراسة وتحقيق: د مها بنت عبد العزيز العسكر، د نوال بنت سليمان الثنيان، (ترتيب وتنسيق). – غزة: مطبعة ومكتبة الصيرفي، 2022م.

(115) 18.2*25.7

رقم الإيداع: 1787 /2022

الإدارة العامة للمعارض والفنون والتراث

بالهيئة العامة للشباب والثقافة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْــهِ تَوَكَّلْــتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

[هود: 88]

﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾

[التغابن:16]

﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾

[الكهف: 109]

إهـــــــــــــــداء عام

إلى كلّ نَسَمَة مسلمة في السماء أو في الأرض.

قناتي الأولى: على اليوتيوب YouTube

(إعراب القرآن الكريم الصوتي، فهد محمد ديب الجمل)

https://youtu.be/ACoJbjx4f0Q

قناتي الثانية:

https://youtu.be/JTsaByjdUk0

د. فهد محمد ديب الجمل

دكتور معلم/ متقاعد قارئ، ومؤلف، له: (38) كتابًا، ومؤلفًا في علوم القرآن الكريم، والنحو، والصرف، والنقد، والأدب، وغيرها.

مدرجة أسماء هذه الكتب، والمؤلفات في الصفحات الأخيرة من هذا الكتاب في: (السيرة الذاتية).

بسم الله الرحمن الرحيم

لباب الإعراب المانع من اللحن في السنة والكتاب

لعبد الوهاب بن أحمد بن علي الشعراني(ت973هـ)

دراسة وتحقيق

د. مها بنت عبد العزيز العسكر

د. نوال بنت سليمان الثنيان

الأستاذتان المساعدتان في قسم اللغة العربية – كلية التربية للبنات بالرياض،

1420هـ.

ملخص البحث

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد

نقدم بين يدي القارئ الكريم كتاباً من كتب التراث، وهو متن من متون النحو والصرف، يحمل اسم: (لباب الإعراب المانع من اللحن في السنة والكتاب)، لعبد الوهاب بن أحمد الشعراني(ت973ه).

وقد ألفه ... بطريقة مختصرة ميسرة؛ ليسهل الفهم والتطبيق منعاً للوقوع في اللحن في الكتاب والسنة.

وقد اشتمل البحث على مقدمة وقسمين رئيسين هما (الدراسة والتحقيق).

وقد تم في الدراسة التعريف بالكتاب وبمؤلفه، وقد عرف الشعراني بنفسه في كتابه: (لطائف المنن) تعريفاً شاملاً جامعاً، حيث عاش في عهد العثمانيين وهو العصر الذي انتشرت فيه كتب الشروح والمتون، وذلك شرحاً لكتب المتقدمين واختصاراً لها، وهو ابن عصره، فقد حذا حذوهم في هذا النوع من التأليف الذي يفيد الناشئة كثيراً، وقد سلكه من قبل عدد من العلماء، كالزمخشري في مفصله، وابن الحاجب في كافيته، وابن هشام في شذوره، وقد كثرت مؤلفاته بعد أن نضج علمه على أيدي شيوخه، فأخذ ينشر علمه بالتعليم والتأليف.

أما كتابه هذا فهو **مع صغر حجمه فقد جمع فيه مجموع ما في المطولات والشروح** وأتى فيه **بكل باب من أبواب النحو والصرف بطرف مستشهداً بآيات من القرآن الكريم والحديث الشريف وبعض الشواهد الشعرية**، ثم ختمه بخاتمة جمع فيها خلاصة علم النحو.

والله نسأل أن ينفع به ويجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم – سبحانه وتعالى–

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه وسلم ... وبعد

فبعون من الله وتوفيقه يسر لنا العثور على هذه **المخطوطة المعنونة بـ(لباب الإعراب المانع من اللحن في السنة والكتاب)** لعبد الوهاب بن أحمد **الشعراني(ت973هـ)**، للوقوف على آثار السابقين ومكانتهم العلمية إذ يتبين من العنوان الهدف الرئيس من تأليفه، وهو منع الوقوع في اللحن في مصدري التشريع الإسلامي وهما: القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، وهو مختصر من مختصرات النحو، جمع فيها أبوابه بصورة ميسرة مختصرة مبتعداً فيه عن المطولات والحواشي التي انتشرت في عصره خاصة؛ وذلك لتقريبها ...؛ ليسهل فهمها وتطبيقها، وقد قسم الكتاب إلى ستة أبواب وخاتمة كما جاء في المقدمة.

وقد قدمنا للكتاب بدراسة لمؤلفه، إذ هو من علماء النحو المغمورين مع شهرته في عصره.

ويأتي هذا البحث في مقدمة وقسمين رئيسين هما: الدراسة والتحقيق.

القسم الأول: الدراسة، وقد اشتمل على فصلين:

الفصل الأول: (التعريف بصاحب الكتاب) وفيه مباحث، هي:

اسمه ونسبه، مولده ونشأته، وتلاميذه، مؤلفاته، وفاته.

الفصل الثاني: (التعريف بالكتاب) وفيه مباحث، هي:

نسبة الكتاب، منهج المؤلف في الكتاب، وصف النسخة الخطية، المنهج المتبع في التحقيق.

القسم الثاني: النص المحقق والتعليق عليه.

وعلى الرغم من كثرة ما حقق أو طبع من مؤلفات الشعراني في العلوم شتى إلا أنه لم يُقَدِّمْ للمكتبة العربية كتابًا في علم النحو سوى هذا الكتاب والذي نضعه بين يدي القارئ الكريم.

وقد نما إلى علمنا بعد الانتهاء من تحقيق الكتاب أنه سبق وأن حُقق قبل أربعة عشر عاماً من قبل د. زيان أحمد الحاج إبراهيم، ونشر في مجلة معهد المخطوطات العربية في الكويت المجلد30 الجزء الثاني، في شهر ذي القعدة 1406هـ صفحة: 501 574، ولم يتسن لنا الاطلاع عليه لندرة نسخ مجلة المعهد، وبعد السؤال عن النسخ التي اعتمدها المحقق المذكور كان الجواب أنه اعتمد نسختين غير النسختين المعتمدتين في تحقيقنا هذا.

والله نسألُ أن ينفع به وعملنا فيه ويجعله خالصاً لوجهه الكريم

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفصل الأول

(التعريف بصاحب الكتاب)

اسمه ونسبه:

عرَّفَ الشعرانِيُّ بنفسه في كتابه: (لطائف المنن)، فقال:

"فإني بحمد الله تعالى عبد الوهاب بن أحمد بن علي بن أحمد بن علي بن محمد بن زوفا، ابن الشيخ موسى المكنى في بلاد البهنسا بأبي العمران، جدِّي السادسُ ابنُ السلطانِ أحمدَ ابنِ السلطان سعيدِ ابن السلطان فاشين ابن السلطان محيا ابن السلطان زوفا ابن السلطان ريان ابن السلطان محمد ابن موسى **بن السيد محمد بن الحنفية ابن الإمام علي بن أبي طالب – رضي الله عنه**–[1].

وقد افتخر الشعراني بنسبه؛ إذ ذكر أنْ مِنَ النّعم التي مَنَّ الله – تبارك وتعالى– بها عليه شرف نسبه؛ لكونه من ذرية الإمام محمد بن الحنفية، وأنه من أبناء ملوك الدرنى[2].

وهو الشيخ العالم الزاهد، الفقيه المحدث، المصري الشافعي الأنصاري.

ولد في قلقشندة بمصر في السابع والعشرين من شهر رمضان المبارك سنة (898هـ)، ثم انتقل إلى ساقية أبي شعرة من قرى المنوفية، وإليها نسبته، فيقال: الشعرانيّ، والشعراويّ [3].

---

(1) لطائف المنن والأخلاق، للشعراني(ت973هـ) (ج32/1).

(2) المصدر السابق (ج5/1، 32).

(3) ينظر: معجم المؤلفين، لعمر كحالة(ت1408هـ) (ج218/4)، الأعلام، للزركلي(ت1396هـ) (ج331/4).

وفي أيامه انتقلت الديار المصرية من السلاطين المماليك إلى الدولة العثمانية [1].

نشأ يتيم الأبوين؛ إذ مات أبوه وهو طفل صغير، ومع ذلك ظهرت عليه علامة النجابة ومخايل الرئاسة، فحفظ القرآن الكريم وهو ابن ثماني سنين، وواظب على الصلوات الخمس في أوقاتها، ثم حفظ متون الكتب، كأبي شجاع في فقه الشافعية، والآجرومية في النحو، وقد درسهما على يد أخيه الشيخ عبد القادر الذي كفله بعد أبيه.

ثم انتقل إلى القاهرة سنة إحدى عشرة وتسعمائة، وعمره إذا ذاك ثنتا عشرة سنة، فأقام في جامع أبي العباس الغمري وحفظ متونً عدة **منها:**

كتاب المنهاج للنووي، ثم ألفيةَ ابن مالك، ثم التوضيح لابن هشام، ثم جمع الجوامع، ثم ألفية العراقي، ثم تلخيص المفتاح، ثم الشاطبية، ثم قواعد ابن هشام، وغير ذلك من المختصرات. وعرض ما حفظ على مشايخ عصره [2].

ولبث في مسجد الغمري يُعَلِّم ويتعلم سبعة عشر عاماً، ثم انتقل إلى مدرسة أم خوند، وفي تلك المدرسة بزغ نجمه وتألق.

حبب إليه علم الحديث فلزم الاشتغال به والأخذ عن أهله[3].

شيوخه وتلاميذه:

أفاض الشعرانيُّ في ذكر شيوخه في كتبه، وبيَّنَ مدى إجلالِهِ لهم خاصَّةً في كتابه (الطبقات الكبرى) [4]، وذكر بأنهم نَحْوُ خمسين شيخاً **منهم** [5]:

---

(1) ينظر: السابق.

(2) ينظر: لطائف المنن والأخلاق، للشعراني(ت973هـ) (ج1/32 – 33).

(3) ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي(ت1089هـ) (ج8/372 – 373).

(4) ينظر: الطبقات الكبرى المسماة بلواقح الأنوار في طبقات الأخيار، للشعراني(ت973هـ) (ج1/114).

(5) ينظر: لطائف المنن والأخلاق، للشعراني(ت973هـ) (ج1/33).

الشيخ أمين الدين، الإمام والمحدث بجامع الغمري، والشيخ الإمام العلامة شمس الدين الدواخلي، والشيخ شمس الدين السمانودي، والشيخ الإمام العلامة شهاب الدين المسيري، والشيخ نور الدين المحلي، والشيخ نور الدين الجارحي المدرس بجامع الغمري، والشيخ نور الدين السنهوري الضرير الإمام بجامع الأزهر، والشيخ ملا علي العجمي، والشيخ جمال الدين الصاني، والشيخ عيسى الأخنائي، والشيخ شمس الدين الديروطي، والشيخ شمس الدين الدمياطي الواعظ، والشيخ شهاب الدين القسطلاني، والشيخ صلاح الدين القليوبي، والشيخ العلامة نور الدين بن ناصر، والشيخ نور الدين الأشموني، والشيخ سعد الدين الذهبي، والشيخ برهان الدين القلقشندي، والشيخ شهاب الدين الحنبلي، والشيخ زكريا الأنصاري، والشيخ شهاب الدين الرملي، وجلال الدين السيوطي، وناصر الدين اللقاني، وغيرهم كثير، حيث قرأ عليهم كتبًا عدة في مختلف العلوم والفنون.

مؤلفاته:

خلَّفَ الشعرانِيُّ آثاراً **تزيد على خمسين كتاباً** في موضوعات شتى، وقد دلت كتبه على أنه اجتمع بكثير من العلماء والأولياء الصالحين [1]، **منها:**

(1) الكواكب السائرة في أعيان المئة العاشرة، للغزي(ت1061هـ) (ج177/3).

1. البحر المورود في المواثيق والعهود. وقد نشر سنة 1378هـ.
2. البدر المنير في غريب أحاديث البشير النذير. موضوعه: الحديث والتخريج. وقد طبع بمصر سنة 1377هـ 1860م. وقد ذكر في هدية العارفين باسم: السراج المنير في غرائب أحاديث البشير النذير (1).
3. الطبقات الصغرى، وقد نشر سنة 1390هـ 1970م، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا.
4. الطبقات الوسطى. منها نسخة في الخزانة التيمورية.
5. كشف الغمة عن جميع الأمة. في الفقه على المذاهب الأربعة، نشر سنة 1332هـ.
6. المختار من الأنوار في صحبة الأخيار. طبع سنة 1405هـ - 1985م. تحقيق: عبد الرحمن عميرة.
7. مختصر الألفية لابن مالك في النحو ولم تذكر المصادر عنه شيئاً.
8. مختصر التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة (تذكرة القرطبي). موضوعه: الموت، والحياة الأخرى، والبرزخ، والقيامة، وقد طبع بمصر مراراً.
9. مختصر تذكرة الإمام السويدي في الطب، وبالهامش تذكرة شهاب الدين أحمد سلاقة القليوبي الشافعي ولم تذكر المصادر عنه شيئاً.
10. مختصر كتاب صفوة الصفوة (لأبي الفرج بن الجوزي). موضوعه: الصحابة والتابعون، والإسلام، تراجم. وقد طبع غير مرة.
11. مشارق الأنوار في بيان العهود المحمدية. طبع في القاهرة سنة: 1287هـ، وفي الأستانة - أيضاً-.
12. المقدمة النحوية في علم العربية ولم تذكر المصادر عنه شيئاً.
13. الميزان الكبرى: موضوعه: الفقه الإسلامي، ومذاهب أصول الفقه، وهو مدخل لجميع أقوال الأئمة المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية. وقد طبع بمصر مراراً.

وفاته:

توفى في القاهرة، في جمادى الأولى سنة (973هـ)، ودفن بجانب زاويته بين السورين. وقد قام بالزاوية بعده ولده الشيخ عبد الرحمن ثم توفى سنة إحدى عشرة بعد الألف [2].

---

(1) هدية العارفين، للبغدادي(ت1399هـ) (ج641/5).

(2) ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي(ت1089هـ) (ج374/4)، هدية العارفين للبغدادي(ت1399هـ) (ج641/5).

الفصل الثاني

(التعريف بالكتاب)

أولاً: نسبة الكتاب:

لم تنص كتب التراجم التي ترجمت للشعرانيّ على اسم هذا الكتاب ضمن مؤلفاته، وعلى الرغم من كثرة تآليفه في فنون شتى لم يذكر له من مؤلفات علم النحو سوى كتابين - سبق الإشارة إليهما في مؤلفاته - هما:

مختصر الألفية لابن مالك في النحو، والمقدمة النحوية في علم العربية. ويبدو أن الكتاب الذي بين أيدينا هو الكتاب الثاني وليس الأول، لأن ترتيب الكتاب ليس على ترتيب أبواب الألفية كما أن مادته العلمية ليست مادة الألفية، إضافة إلى ما ذكره بعض الشراح على صفحة العنوان من أن هذا الكتاب مقدمة حيث قال: "اعلم أنّ ما على هذه النسخة من الحواشي كتبناه لمجرد التنبيه من غير تحرير، وقد وقع التحرير بعد ذلك في شرح هذه المقدم".

وقد قال الشعراني في مقدمة كتابه: "فهذا كتاب نفيس اقتبسته من نور كلام العرب الفصحاء في نَحْوِ يَوْمٍ ... وليعرف به إخواننا ... مواطن اللحن في كلام الله عز وجل وكلام رسوله...".

ومن أسباب تأليف هذا الكتاب أن يكون مرجعاً للفقراء ... دون أن يحوجهم للرجوع إلى كتب النحو الأخرى، نص على ذلك المصنف في نهاية خطبته فقال: " فأكرم به من كتاب جمع مع صغر حجمه مجموع ما في المطولات وأغنى من طالعه عن جميع المختصرات".

فأكرم به من كتاب جمع مع صغر حجمه مجموع ما في المطولات، وأغنى من طالعه عن جميع المختصرات"، والمطلع عليه يرى بحق أنه مقدمة نحوية مختصرة في علم العربية.

إلّا أنَّ هذه المقدمة النحوية لم ينص من ترجم له على عنوانها، وقد نص عليها الشعرانيّ نفسه في مقدمة الكتاب إذ قال: "وسميته بـ(لباب الإعراب المانع من اللحن في السنة والكتاب)"، وقد ذكر العنوان نفسه على صفحة الغلاف، إضافة إلى وجود عدة نسخ للكتاب تنص على العنوان نفسه منسوباً إلى المؤلف نفسه. - والله تعالى أعلم-.

ثانياً: منهج المؤلف في الكتاب:

ألف المصنف هذا الكتاب في النحو وغرضه من تأليفه هذا ذكره في مقدمة الكتاب، قال: "فهذا كتاب نفيس اقتبسته من نور كلام العرب الفصحاء في نَحْوِ يَوْمٍ رَجَاءَ أَنْ أَكْتُبَ في حِزْبِ أَنْصَارِ دِينِ اللهِ – تعالى-، وليعرف به إخواننا المريدون لطريق الله عز وجل مواطن اللحن في كلام الله عز وجل وكلام رسوله...".

وقد قسم المصنف كتابه إلى ستة أبواب وخاتمة، والأبواب على النحو الآتي:

الأول: في بيان الاسم ومباحثه.

الثاني: في المرفوعات وأنواعها الاثنا عشر.

الثالث: في المنصوبات وأنواعها الخمسة عشر.

الرابع: في المجرورات والمجزومات معاً.

الخامس: في بيان التوابع لما قبلها في الإعراب.

السادس: في بيان الأربعة أبواب الخارجة عن الإعراب.

وكانت الخاتمة في بيان زبدة علم النحو، وأنه يدور على ثلاثة أقطاب: الفاعلية والمفعولية والإضافة.

وبالنسبة لمصادره لم يصرح المصنف بمصادره من المصنفات أو العلماء الذين يمكن الوصول إلى مصادره من خلال مؤلفاتهم.

كان الكتاب مختصراً من مختصرات النحو، ومع ذلك كان نصيب الشواهد القرآنية في الكتاب كبيراً موازنة بغيرها من الشواهد، يكتفي غالباً بذكر موضع الشاهد من الآية، وقد يذكر الآية كاملة أحياناً.

وقد يعقب بذكر القراءة الواردة في الآية، وذلك في ثلاثة مواضع فقط، هي كالآتي:

- قوله –تعالى–: ﴿وَقَالوْا يَا مَالِ﴾ (الزخرف: من الآية: 77).
- قوله –تعالى–: ﴿فَبِذلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ (يونس: من الآية: 8).
- قوله –تعالى–: ﴿فَهَبْ لِيْ مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً يَرِثُنِيْ وَيَرِثُ﴾ (مريم: من الآيتين: 5،6).

اكتفى المصنف بنسبة القراءة الأولى فقط إلى قارئها.

أما الأحاديث والآثار والأخبار التي استشهد بها المصنف فهي كالآتي:

- " كَادَ الفَقْرُ أَنْ يَكُوْنَ كُفْراً ".
- " زُرْ غِبّاً تَزْدَدَ حُبّاً "
- " إِيَّاكُمْ وَخَضْرَاءَ الدِّمَن ".

الأول منها: ضعيف، وقيل عنه: لا يصح عن رسول الله.

والثاني: ليس فيه ما يثبت عن رسول الله – عليه الصلاة والسلام –.

والثالث: حديث ضعيف، نسب إلى عمر – رضي الله عنه – موقوفاً، وذكر مع الثاني من أمثال العرب.

وأما الشواهد الشعرية في الكتاب فكانت شاهدين فقط هما:

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأتِيَ مِثْلَه عَارٌ عَلَيْكَ إذا فَعَلْتَ عَظِيْمُ

أَنَا أبُوْ النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي

ومثل المصنف في موضعين بجزء من بيت شعر هو:

خلِّ الطريق

وهو مأخوذ من قول جرير:

وَابْرُزْ بِبَرْزَةَ حَيْثُ اضْطَرَّكَ القَدَرُ خَلِّ الطَّرِيْقَ لِمَنْ يَبْنِيْ المَنَارَ بِهِ

ثالثاً: وصف النسخ:

للكتاب نسخ عدة في أماكن مختلفة، وقد اعتمدنا في التحقيق نسختين هما:

الأولى: نسخة مكتبة عارف حكمت. عدد أوراقها: 30 لوحاً، ومسطرتها: 15 سطراً، ومتوسط عدد الكلمات في السطر من 6 – 10 كلمات تقريباً.

أوراقها متسلسلة، وخطها واضح ومقروء، ضبطت بعض كلماتها، وكتبت أرقام الأبواب والفصول والمباحث بلون أغمق وأكبر من المستعمل في كتابة المخطوط.

وهذه النسخة تميزت بكونها موثقة ومصححة، وعليها هوامش وحواش كثيرة جداً هي شروح للنص، وقد ذكر في صفحة العنوان أن ما على هذه النسخة من الحواشي لمجرد التنبيه من غير تحرير. نسخت – كما ورد في نهاية المخطوط – على يد الفقير أحمد بن علي العطيوي الشعراوي.

أما تاريخ النسخ فقد ورد في آخر لوح من المخطوط – ورقة 30 ب ما يلي:

"وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة المباركة في يوم الثلاثاء المبارك سابع شهر جمادى الآخر سنة ست وثلاثين من الهجرة النبوية".

وكان هناك تعليق في هامش هذا النص هو: " قف على خطأ هذا التاريخ " مما يدل على أن السنة المئوية قد سقطت من تاريخ النسخ المذكور.

ورمزنا لهذه النسخة بالرمز (أ) واتخذناها أصلاً؛ للميزات التي ذكرت سابقاً.

الثانية: نسخة جامعة الإمام محمد بن سعود المصورة من مكتبة سوهاج – مصر كان عدد أوراقها: 34 ورقة (غير مرقمة)، عدد الأسطر: 23 سطراً، كلماتها:

من 8-12 كلمة في السطر الواحد، غير مضبوطة بالشكل. فيها سقط، وهو النوع الثاني عشر من الباب الثالث بكامله؛ لذا أتت المنصوبات في هذه النسخة أربعة عشر نوعاً، وفي (أ) خمسة عشر نوعاً.

فيها بياض وعدم وضوح في عدد من الأسطر من اللوح الأول إلى الرابع، خلت من الحواشي والشروح، وعليها تصحيح.

الناسخ:

هو محمد أبو علي الشافعي مذهباً، وتاريخ النسخ في غرة ربيع الأول عام ثمان وسبعين ومائتين وألف (1278هـ) من الهجرة، وقد رمزنا لهذه النسخة بالرمز (ب) .

المنهج المتبع في التحقيق:

تم إثبات النص محققاً كما أراده مؤلفه وتوخي المنهج العلمي للتحقيق، وذلك باتباع الآتي:

* ... الوصول إلى النص الصحيح وتحريره وفق القواعد الإملائية والنحوية.

مقابلة النسختين المعتمدتين، وإثبات الصواب منهما، والتنبيه على أوجه الاختلاف بينهما مع الإشارة إلى مواضع السقط والزيادة في المتن أو الحاشية حسب ما يقتضيه السياق، وحصر مايقتضيه السياق من سقط بين قوسين معكوفين في المتن.

اتخاذ إحدى النسختين السابقتين أصلاً معتمداً في التحقيق، وقد رمز لها بالرمز (أ) ورمز للأخرى بالرمز (ب).

* ... العناية بتخريج الشواهد بأنواعها المختلفة، شعرية ونثرية، وضبطها.
* ... توثيق الآراء والأقوال بالرجوع إلى مصادرها الأصلية أو مظانها.
* ... مناقشة المسائل النحوية والصرفية والتعليق عليها.
* ... تفصيل ما أجمله المؤلف وإيضاح ما أبهمه استئناساً بالمصادر والمراجع.

بسم الله الرحمن الرحيم

النَّصُّ المُحَقَّقُ

قال الشيخ عبد الوهاب بن الشيخ أحمد بن الشيخ علي الشعراني - رحمه الله تعالى – آمين:

أحمد الله [1] رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله الملك الحق المبين، وأشهد أنّ محمداً عبده ورسوله، سيد الأولين والآخرين، اللهم فصل وسلم عليه وعلى سائر الأنبياء والمرسلين وآلهم وصحبهم أجمعين، وبعد:

فهذا كتاب نفيس اقتبسته من نور كلام العرب الفصحاء في نَحْوِ يَوْمٍ ... وليعرف به إخواننا ... مواطن اللحن في كلام الله - عزَّ وجَلَّ- وكلامِ رسولِهِ - صلّى الله عليهِ وسلّم- (ليحكوا الكلام على صورة ما جاء من الوحي، إذ غالب الفقراء في زماننا لا يعتنون بإصلاح اللسان ويلحنون كثيراً في القرآن والأحاديث، وشرط الفقير أن يكون عالماً بجميع علوم الشريعة وتوابعها...، وإنّما صنعتُ هذا الكتابَ للفقراء، ولم أحوجهم إلى القراءة في كتب النحاة....

وقد رتبت هذا الكتاب على ستة أبواب وخاتمة:

الباب الأول: في بيان الاسم، ومباحثه.

الباب الثاني: في المرفوعات وأنواعها الاثني [2] عشر.

الباب الثالث: في المنصوبات وأنواعها الخمسة عشر.

الباب الرابع: في المجرورات والمجزومات [3] معاً.

الباب الخامس: في بيان التوابع لما قبلها في الإعراب.

---

(1) في (أ): الحمد لله، وقد أثبت ما في (ب) للتوافق في العطف بين أحمد، وأشهد.

(2) في (ب): الاثنا.

(3) سقطت من (ب).

الباب السادس: في بيان الأربعة أبواب الخارجة عن الإعراب.

الخاتمة: في بيان زبدة علم النحو، وأنه كله يدور على ثلاثة أقطاب، وهي[1]: الفاعلية والمفعولية والإضافة.

فأكرم به من كتاب جمع مع صغر حجمه مجموع ما في المطولات، وأغنى من طالعه عن جميع المختصرات وسميته: بـ**(**لباب الإعراب المانع من اللحن في السنة والكتاب**)** جعله الله تعالى خالصاً لوجهه الكريم ونفع به المسلمين آمين ولنشرع في أبواب الكتاب، وأقول: وبالله التوفيق:

---

(1) في (ب): وهو.

الباب الأول

بيان الاسم ومباحثه

اعلم يا أخي – رحمك الله تعالى– أن الاسم هو عبارة عن كل **ما صَحَّ أن يخبر عنه بخبر** [1]، نحو: زيد، وعمرو، وفرس وحجر، ونحو ذلك.

ثم هو **(معرب ومبني)**، **فـ(المعرب)**: ما تغير آخره بتغير العوامل الداخلة عليه، كقولك: جاء زيدٌ، ورأيت زيداً، ومررت بزيدٍ.

فأمّا **(المبني)**: فهو ما يستقر آخره على حالة واحدة، ولا يتغير بتغير العوامل الداخلة عليه، كقولك: جاءني مَن ضربك، ورأيت مَن ضربك، ومررت بمَن ضربك.

---

(1) حَدُّ الاسم عند جمهور النُّحاةِ: ما دَلَّ على معنًى في نفسه، ولم يَقْتَرِنْ بِزَمَانٍ. وما ذكره المصنف قريب من حَدِّ الأخفشِ(ت215هـ) الذي ذكره الزجاجي(ت337هـ)، وهو علامة من علامات الاسم. ينظر: الأصول في النحو، ابن السراج(ت316هـ) (ج1/36، 37)، والإيضاح في علل النحو، للزجاجي (ص49)، وشرح المفصل، ابن يعيش(ت643هـ) (ج1/22)، وشرح ابن عقيل(ت769هـ) (ج1/15، 16، 21)، والهمع، السيوطي(ت911هـ) (ج1/7، 11).

وحركات الإعراب للاسم ثلاثة: رفع ونصب وجر[1]، وكلها تدخل على الاسم **المتمكن**[2]، **وأما الفعل فيدخله الرفع والنصب ولا يدخله الجر، إلا أنهم وضعوا في الفعل المضارع مكان الجر الجزم، وفيما لا ينصرف من الأسماء الفتح**، كما سيأتي. **[وحركات البناء ثلاثة؛ ضم وفتح وكسر]**[3]، كقولك[4]: (حَيْثُ)، و(كَيْفَ)، و(هَؤُلَاءِ).

(1) (الرفع والنصب والجر): أنواع الإعراب وألقابه، وأضاف النحاة – عدا الكوفيين والمازني(ت249هـ) – الجزم، وأمّا حركاته فهي: (الضمة والفتحة والكسرة، وللجزم السكون). ينظر: شرح الجمل، لابن عصفور (ج1/104 – 105)، والهمع، السيوطي (ج1/64 – 66).

(2) لاسم المتمكن هو الاسم المعرب. أو الاسم المتمكن: هو الاسم الذي لم يشابه الحرف والفعل، وقيل: الاسم المتمكن: ما يجري عليه الإعراب، وغير المتمكن: ما لا يجري عليه الإعراب. أو الِاسْم المتمكن: هُوَ الِاسْم الَّذِي يتَغَيَّر آخِره بِتَغَيُّر الْعَامِل. وَبِعِبَارَة أُخْرَى هُوَ الِاسْم الَّذِي يدْخلهُ حركات الْإِعْرَاب الثَّلَاثَة مَعَ التَّنْوِين لعدم مشابهته بمبنى الأَصْل وَلعدم مشابهته بِالْفِعْلِ فِي الفرعيتين الْمَانِعَة عَن دُخُول الْجَرّ والتنوين وَالتَّحْقِيق الْحقيق إِن التَّمَكُّن عِنْدهم عبارَة عَن عدم مشابهة الِاسْم بِالْفِعْلِ فِي الفرعيتين فالاسم المتمكن هُوَ الِاسْم الَّذِي لَهُ ذَلِك التَّمَكُّن. أو الاسم المتمكن: هو الذي تمكن في باب الإعراب بحيث لم يشبه الحرف فيبنى، فالاسم الذي لم يشبه الحرف هو الاسم المتمكن. وهو نوعان: متمكن أمكن، ومتمكن غير أمكن. فالمتمكن الأمكن: هو الذي يدخله تنوين التمكين، الدال على أن الاسم قد تمكن في باب الإعراب والاسمية؛ بحيث لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصرف، فهو المصروف. والمتمكن غير أمكن هو الممنوع من الصرف وسيأتينا بحثه. وهذان القسمان معربان. ويقابل هذا النوع الاسم غير المتمكن وهو المبني. هذا الاسم المتمكن جملةً، وعند التفصيل هو ثمانية أنواع: الأول: الاسم المفرد المنصرف كزيد. الثاني: الاسم المفرد غير المنصرف كأحمد. الثالث: جمع التكسير المنصرف كرجال. الرابع: جمع تكسير غير المنصرف كمساجد ومصابيح. الخامس: الأسماء الستة. السادس: المثنى. السابع: جمع المؤنث السالم. الثامن: جمع المذكر السالم. هذه ثمانية كلها داخلة تحت قولك: الاسم المتمكن، إذًا قوله [تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الكَلِمْ] دخلت فيه هذه الأنواع الثمانية. هي التي يدخلها الإعراب، فأخرج غير المتمكن قولاً واحدًا لأنه مبني، والبناء ضد الإعراب فلا يجتمعان من جهة واحدة. ينظر: الجرجاني (المتوفى: 816هـ)، (ج1/25)، و دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، الأحمد نكري (المتوفى: ق 12هـ)، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص (ج1/60)، وفتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي)، المؤلف (مؤلف الشرح): أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي (ص92)، والتطبيق النحوي (ص426).

(3) ما بين المعكوفين زيادة يقتضيها السياق، أضافها أحدُ الشُّرَّاحِ في هَامِشِ الكِتَابِ.

(4) يرى النحاة أن الضم والفتح والكسر بالنسبة للبناء ألقاب؛ لأنها ألقاب الحركات في نفسها، وأضافوا الوقف إذا خلى آخر الكلمة من الحركة.

فصل في بيان حروف تنوب عن الحركات

وهي على ثلاثة أضرب:

(الضرب الأول) (1): **في الأسماء الخمسة،** التي هي: **(أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذو مال)**(30): **ورفع هذه الأسماء يكون بالواو، ونصبها يكون بالألف، وجرها يكون**(2) **(بالياء)**، تقول: (جاءني أخوك)، و(رأيت أخاك)، و(مررت بأخيك).

(الضرب الثاني): في التثنيه والجمع، وذلك أن **رفع التثنية بألف** تقول: (جاءني الزيدان)، **ونصبها وجرها بالياء المفتوح ما قبلها**، نحو: (رأيت الزيدَين)، و(مررت بالزيدَينِ).

وأما **الجمع فيكون رفعه بالواو**، نحو: (جاءني المسلمونَ)، وأما **نصبه وجره فيكون بالياء المكسور ما قبلها**، نحو: (رأيت المسلِمينَ)، و(مررت بالمسلِمينَ). وتكون **نون التثنية مكسورة، ونون الجمع مفتوحة**، لِيُفْرَق بينهما (3).

وأما **جمع المؤنث السالم**، نَحْوَ: (مسلمات، وهندات)، **فيرفع بالضمة**، تقول: (جاءني مسلماتٌ)، كما تقول: (جاءني مسلمون)، **وأمّا في النصب والجر فهو على لفظ واحد**، تقول: (رأيت مسلماتٍ)، و(مررت بمسلماتٍ)، كما تقول: رأيت مسلِمين ومررت بمسلِمين.

---

(1) أضاف النحاة اسماً سادساً هو: هنو، يكنى به عما يستقبح ذكره أو يستعاب. وأنكر الفراء(ت207هـ) مجيئه على الإتمام فيأتي على لغة القصر فقط، يقال: هن بالحركات. ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش(ت643هـ) (ج51/1)، وشرح ابن عقيل، لألفية ابن مالك (ج49/1).

(2) سقطت من (ب).

(3) حركت نون المثنى، لالتقاء الساكنين خصت بالكسر لوجهين: أحدهما: أن الأصل في التقاء الساكنين أن يُحَرَّكَ أحدُهُمَا بالكسر، والآخرُ: للفرق بينهما وبين نون الجمع – المحرَّكِ بالفتح. وهناك أقوالٌ أخرى. ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش(ت643هـ) (ج141/4)، وشرح الجمل، ابن عصفور (ج150/1)، وشرح التسهيل لابن مالك (ج72/1)، والأشباه والنظائر، السيوطي (ج194/1).

(الضرب الثالث): الأفعال الخمسة، وهي: **(تفعلانِ)**، و**(يفعلانِ)**، و**(تفعلونَ)**، و**(يفعلونَ)**، و**(تفعلِينَ)**، **وعلامة الرفع فيها ثبوت النون، وأما في حالة النصب والجزم فتحذف النون**، كقولك: **(لم يفعلا)**، و**(لن تفعلا)**، و**(لم تفعلوا)**، و**(لن تفعلوا)**، و**(لم تفعلي)**، و**(لن تفعلي)**.

واعلم أنّ نون التثنية، ونون الجمع يسقطان عند الإضافة، تقول في التثنية: (جاءني غلامَاكَ)، و(رأيت غلاميكَ)، و(مررت بغلاميكَ)، **وتقول في الجمع:** (جاءني صالحو قومِكَ)، و(رأيت صالحي قومِكَ)، و(مررت بصالحي قومِكَ)، بسقوط النون.

فصل

الاسم التام والناقص

التام: هو ما تم آخره من غير نقصان، نحو: زيد وعمرو، وخالد.

والناقص: ما نقص من آخره الحركة، نحو: الحبلى، والقاضي، **وهو أعني الناقص على ثلاثة أنواع:**

النوع الأول: أن يكون في آخره ألف مقصورة زائدة عنه، نحو: (حُبْلَى، وسُكْرَى [(1)]، وصُغْرَى، وكُبْرَى)، بغير تنوين؛ لأنها مما لا ينصرف فلا تنصرف. [وهذا ما نسميه اليوم: (المقصور)].

ولا فرق بين أن تكون الألف فيه أصلية أو منقلبة؛ إمّا عن الواو، نحو: (عصا، وقفا)، وإمّا عن الياء، نحو: (رحى، وهدى) [(2)]، ولكن لا يدخل هذا التنوين؛ لأنه غير منصرف.

واعلم أنّ كِلَا هذين الضّربين يكون على حالة واحدة في الرفع والنصب والجرّ، تقول: (هذه حُبْلَى وعصا)، و(رأيتُ حُبْلَى وعصا)، و(مررتُ بحُبْلَى وعصا)، فالأمثلة [(3)] معربات بحركات مقدرة في آخرها، إلّا أنّ الآخر على لفظ واحد، قال الله – تعالى–:

---

(1) حكى الزَّمَخْشَرِيّ عَن الأَعْمَش أنه قُرِىءَ: سُكْرَى، بالضّمّ، قَالُوا: وَهُوَ عريب جِدّاً؛ إِذ لَا يُعْرَف جمْعٌ على فُعْلَى بالضمّ، انْتهى. قلْت: ويَعْنِي بِهِ فِي سُورَة النساءِ: {12. 005 ﴿لَا تقربُوا الصَّلَاة وَأَنْتُم سكرى﴾ (النِّسَاء:43)، وَهُوَ رِوَايَة عَن المطوّعيّ عَن الأَعمش، صرَّح بذالك ابنُ الجَزَرِيّ فِي النّهَاية، وَتَابعه الشيخُ سُلْطَان فِي رسائِله، وظاهِرُ كلامِ شيخِنَا يَقْتَضِي أَنه رِوَايَة عَن الأَعْمَش فِي سُورَةِ الحَجّ، وَلَيْسَ كذالك وَلذَا نَبَّهْتُ عَلَيْهِ، فتأَمَّل. ويتابع ابن جني: أَمّا سُكْرَى، بضمّ السِّين فاسمٌ مُفْرَدٌ على فُعْلَى، كالحُبْلَى والبُشْرَى، بهاذا أَفتانِي أَبو عليّ وَقد سأَلْتُه عَن هاذا. انْتهى. تاج العروس، الزبيدي(ت1205هـ) (ج57/12– 58).

(2) ما بين المعكوفين زيادة يستقيم بها النص، لأن الكلمات: (عصا، وقفا، ورحى، وهدى) التنوين يدخل عليها؛ لأنها منصرفة، أمّا (حبلى) فغير منصرفة.

(3) في (ب): فالأمثال.

﴿يَوْمَ لا يُغنِي **مَوْلًى** عَنْ **مَوْلًى** شَيْئاً﴾ [الدخان:41]، الأوَّلُ في موضع الرَّفْعِ مرفوع، والثاني في موضع الجرِّ مجرورٌ ولفظهما واحد. [بحركات مقدّرة]. [وكالفعل المعتل الآخر بـ(ألف)، مثل: (يخشى)].

النوع الثاني: أنْ يكونَ في آخرِهِ ياءٌ قبلها كسرةٌ، كـ (القاضِي والرَّازِي)، فإنه يكون كالمنقوص في حال الرّفع والجرّ، بمعنى أنّه مُقَدَّرٌ في الرّفعِ والجَرِّ، ويكون منصوباً لفظاً في الحال تقول: (جاء القاضي، و(مررتُ بالقاضِي)، و(رأيتُ القاضِيَ)، بفتح الياء، قال الله – تعالى–: ﴿يَا قَوْمَنَا أجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ﴾ [الأحقاف:31].

واعلم أنَّهُ إذا كانتِ الياءُ والواوُ مُشَدَّدَةً [الياءُ المشدّدة: ياء ساكنة فياء متحركة، وليست قبلها ياء كسرةٌ]، أو قبلها سَاكِنٌ أُعْرِبَ [قصد ظهرت الحركات الثلاث عليها]، تقول: (هذا صَبِيٌّ وعَدُوٌّ)، و(رأيتُ صَبِيّاً وعَدُوّاً)، و(مَرَرْتُ بِصَبِيٍّ وعَدُوٍّ). وتقول: (هذا ظَبْيٌ ودَلْوٌ)، و(رأيتُ ظَبْياً ودَلْواً)، و(مَرَرْتُ بِظَبْيٍ ودَلْوٍ).

النوع الثالث: أن يكون آخرُهُ ألفاً أو ياءً أو واواً، وذلك خاصٌّ بالأفعال المستقبلة[1] [المضارع]، نحو: (يخشى ويرمِي ويدعُو)، فأمَّا (يخشى) فهو على حالة واحدة في حالة الرفع والنصب، [كالاسم المقصور: ما آخره (ألف)، مثل: (حُبْلَى)] نحو: (هو يخشى ويرضى)، و(لن يخشى، ولن[2] يرضى)، وأمّا في حالة الجزم فتحذف الألف، تقول: (لم يخشَ، ولم يرضَ)، وأما قولك: (يرمي، ويدعو) فيكون ساكناً في الرفع، نحو: (هو يرمي ويدعو) [قصد مرفوعًا بضمة مقدرة غير ظاهرة فهو ساكن لفظًا مرفوع محلًّا]، ويكون منصوباً في النصب: (لن يرميَ ولن يدعوَ)، ومحذوفاً في الجزم نحو: (لم يرمِ، ولم يدعُ).

---

(1) لأنها معربة.

(2) سقطت من (ب).

فصل في الاسم المنصرف وغير المنصرف

فأمّا الاسم المنصرف فهو ما تدخل عليه الحركات الثلاث مع التنوين، وأمّا غير المنصرف فهو ما لا يدخله جرٌّ ولا تَنْوِينٌ [1]، ويكون في موضع الجرِّ مفتوحاً [يعني: مجرور وعلامة جَرِّهِ الفتحةُ نيابةً عن الكسرة]، وموانع الصرف تِسْعٌ، نظمها الشاعر في قوله:

جَمْعٌ ونعْتٌ [2] وتَأنِيْثٌ ومَعْرِفَةٌ وعُجْمَةٌ ثمَّ عَدْلٌ ثم تركِيبُ

والنونُ زائدةٌ مِن قبْلِهَا [3] ألِفٌ وَوَزْنُ فِعْلٍ، وهذا القولُ تقريبُ [4]

فكل اسم اجتمع [5] فيه **سببان** من هذه **الأسباب التسعة** - فهو غير منصرف، فإذا نقص منها سبب واحد عاد إلى الصرف [6].

---

(1) ينظر الخلاف في حَدِّ الممنوع من الصرف في شرح المفصل، ابن يعيش(ت643هـ) (ج58/1)، والهمع، السيوطي(ت911هـ) (ج76/1).

(2) في ب: (وصف).

(3) في (أ) و (ب): (بعدها) ، والصحيح ما أثبت.

(4) ورد البيتان في أسرار العربية للأنباري (ص307)، وفي ألفية ابن مالك، ينظر شرح ابن عقيل (ج321/2).

(5) في ب: فكل ما يجتمع.

(6) فائدة: من معجم الصواب اللغوي: جرّ الاسم المنقوص الممنوع من الصرف بفتحة ظاهرة، الأمثلة: 1 - أَجَّلوا المؤتمر لدواعيَ أمنية 2 تكَلَّمت في نواحيَ كثيرة 3 - قَبَضُوا على مواليَ للأعداء 4 - وَضَع الطعام في أَوَانيَ زجاجية.

الرأي: مرفوضة. السبب: لجر الاسم المنقوص الممنوع من الصرف بفتحة ظاهرة.

الصواب والرتبة: 1 - أَجّلوا المؤتمر لدواعٍ أمنية [فصيحة]-أَجّلوا المؤتمر لدواعيَ أمنية [صحيحة]. 2 - تَكَلَّمت في نواحٍ كثيرة [فصيحة]-تَكَلَّمت في نواحيَ كثيرة [صحيحة]. 3 - قبضوا على موالٍ للأعداء [فصيحة]-قبضوا على مواليَ للأعداء [صحيحة]. 4 - وَضَعَ الطعام في أوانٍ زجاجية [فصيحة]-وَضَعَ الطعام في أوانيَ زجاجية [صحيحة]. التعليق: الأصل في الاسم المنقوص النكرة الممنوع من الصرف أن يجر بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة، نيابة عن الكسرة، ويمكن تصحيح إثبات الياء وظهور الفتحة عليها اعتمادًا على وروده في فصيح الكلام.

ومنه قول الفرزدق: ولكن عبد الله مولى مواليَ

وقول الهُذَلي: أبيت على معاريَ فاخرات.

معجم الصواب اللغوي (2/ 918)، وورقة عمل في (جواري) مع الدكتور (أ. د جهاد العرجا) - كتاب قديم في النحو- الفصل3، دكتوراه.

وجميع ما لا ينصرف أحد عشر نوعاً، وهي على قسمين:

أوَّلًا: لا ينصرف في المعرفة ولا في النكرة (عددها خمسة). ثانيًا: لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة (عددها ستة).

مجموع القسمين أحد عشر نوعاً.

أوَّلًا: فأما ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة:

1- فكل ما كان على وزن (أفْعَل) صفة [(1)]، نحو: (أحمر وأسود)، المانع من الصرف فيه الوصف ووزن الفعل.

2- وكل ما كان على وزن (فَعْلان)، ومؤنثه على (فَعْلَى) [(2)] كـ (عَطْشَانَ، وعَطْشَى)، و(سَكْرَانَ، وسَكْرَى)، المانع من الصرف فيه: الوصف وزيادة الألف والنون.

3- وكلُّ ما كان صفةً معدولةً في النَّكِرَةِ، نحو: (مثنى، وثلاثَ، ورُبَاعَ)، فإنّها معدولة عن (اثنين اثنين)، و(ثلاثة ثلاثة)، و(أربعة أربعة) [(3)]، المانع من الصرف فيه العدل

---

(1) بشرط ألا يقبل هذا الوزن التاء، وأن تكون الوصفية أصلية لا عارضة. ينظر: شرح الجمل، ابن عصفور (ج210/2)، والهمع، السيوطي(ت911هـ) (ج100/1).

(2) اختلف النحاة في شرط ما جاء صفة في آخره ألف ونون زائدتان، على ثلاثة آراء. الأول: أن يكون مؤنثه على فعلى، وهو ما ذهب إليه المصنف. الثاني: ألا يكون مؤنثه على فعلانة. الثالث: جمع بين الرأيين. ينظر: ما ينصرف ومالا ينصرف، الزجاج(ت311هـ) (ص46)، وأوضح المسالك، ابن هشام(ت761هـ) (ج118/4)، والهمع، السيوطي(ت911هـ) (ج96/1)، وحاشية الصبان(ت1206هـ) على شرح الأشموني(ت900هـ) لألفية ابن مالك(ت672هـ) (ج174/3).

(3) يريد أن ألفاظ العدد المعدولة عن (فُعَالٍ)، و(مَفْعَلٍ). والمسموعُ منها من (وَاحِدٍ) إلى (أَرْبَعَةٍ) باتِّفَاقٍ يُقَالُ فيها: (أُحَادَ)، و(مَوْحِدَ) وهو قليل و(ثُنَاءَ)، و(مَثْنَى)، و(ثُلَاثَ)، و(مَثْلَثَ)، و(رُبَاعَ)، و(مَرْبَعَ). وأضاف بعضُهُمْ: (خُمَاسَ)، و(مَخْمَسَ)، و(عُشَارَ)، و(مَعْشَرَ). وَاخْتُلِفَ فيما عدا ذلك بين السّماع والقياس، فذهب البصريُّون: إلى أنه لا يقاس عليها، وأجازه الكوفيون والزجاجُ، وأجاز بعضهم القياس على (فُعَالَ) دون (مَفْعَلَ). ينظر: الخلاف بالتفصيل في: ما ينصرف وما لا ينصرف، الزجاج (ص 59)، وشرح الجمل، ابن عصفور (ج219/2)، وأوضح المسالك، ابن هشام (ج122/4)، والهمع، السيوطي (ج83/1).

والصفة[1]، التي هي وصف للأجنحة في قوله -تعالى-: ﴿أُوْلِيْ أَجْنِحَةٍ مَثْنى وثُلاثَ ورُباعَ﴾ [فاطر:1].

4- **وكُلُّ ما كان في آخرهِ أَلِفُ التّأنيث المقصورةُ أو الممدودةُ. فالمقصورةُ**: نحو: (حُبْلَى وسُكْرَى)، والممدودة، نحو: (حمراء وصفراء)، **المانع من الصرف فيهما: التأنيث والصفة** [2].

5- **وكُلُّ ما كان ثالثُهُ ألفاً [3]، وبعد الألف حرفان أو ثلاثة، نحو: مساجد**، ومصابيح، المانع من الصرف فيه: تكرير الجمع مرتين [4]، لأنه على صورة جمع الجمع، مثل:

---

(1) ومِمَّا مُنِعَ مِنَ الصّرْفِ لِلْعَدْلِ والوَصْفِ: (أُخَرُ) [﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة:184، 185] على وزن (فُعَلٍ)، جَمْعُ (أُخْرَى) مُؤَنّثُ (آخَرَ) [﴿الَّذِينَ يَجْعَلُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [الحجر:96] – تكرر هذا الحكم في القرآن الكريم 10 مرات-؛ وذلك في حال تنكيره فقط، أمّا في حال تعريفه فينصرف لذا لم يذكره المصنف؛ لأنه في معرض الحديث عما لا ينصرف في النكرة والمعرفة. ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف، الزجاج (ص54)، وشرح المفصل، ابن يعيش (ج62/1)، وأوضح المسالك، ابن هشام (ج123/4).

(2) ذهب المصنف إلى أن مانع الصرف مع ألفي التأنيث المقصورة أو الممدودة علتان، وهذا مخالف لما ذهب إليه جمهور النحاة في أن العلة واحدة، وهي: ما فيه ألف التأنيث مطلقاً، مقصورة كانت أو ممدودة. ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف، الزجاج(ت311هـ) (ج37/6)، وشرح المفصل، ابن يعيش(ت643هـ) (ج59/1)، وشرح الجمل، ابن عصفور (ج215/2)، والهمع، السيوطي(ت911هـ) (ج78/1).

(3) في (أ) : (ألف) بالرفع، والصحيح ما أُثْبِتَ مِنْ (ب).

(4) اتفق النحاة على أن إحدى العِلَّتَيْنِ الجَمْعُ، واختلفوا في العِلَّةِ الثّانِيَةِ على ثلاثةِ آراءٍ: الأَوَّلُ: خروجُهُ عن صِيَغِ الآحادِ العربِيَّةِ، وهو مذهب أبي علي(ت377هـ)، ورجَّحَهُ ابنُ مَالِكٍ. الثاني: تكرارُ الجمع، اختاره ابن الحاجب(ت646هـ)، وبه قال المُصَنِّفُ. الثالث: جَمَعَ بين الرأيين السابقين، وهو قول ابن يعيش(ت643هـ). ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش(ت643هـ) (ج63/1)، وشرح الكافية، ابنُ مَالِكٍ (ج54/1)، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك (ص850)، وحاشية الصبان(ت1206هـ) على شرح الأشموني(ت900هـ) (ج183/3).

مفاعل، ومفاعيل، ونظير ذلك أَسْوِرَة وأسَاور [1] جمع سوار، وكذلك عرب ثم أعاريب جمع الجمع؛ لأن جمعها وجمع عرب أعاريب[2].

ثانيًا: ما لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة

1- كُلُّ ما كان على وزن: (أَحْمَدَ، ويَزِيدَ، ويَشْكُرَ)، المانع من الصرف فيه **المعرفة، ووزن الفعل.**

2- **ومنه الاسم الأعجمي العلم**، نحو: **(إبراهيمَ، وإسماعيلَ، وإسحاقَ)**، المانع من الصرف فيه **المعرفة** [3] **والعجمة.**

3- ومنه ما في آخره ألف ونون، نحو: (سلمانَ، وعُثْمَانَ، ومَرْوَانَ)، المانع من الصرف فيه: **المعرفة والألف والنون الزائدتان.**

4- ومنه ما كان مؤنثاً بالهاء كـ (طلحةَ، وحمزةَ، وفاطمةَ، وعائشةَ)، أو مؤنثاً بالمعنى كـ(زينبَ)[4] وسعادَ، وسَقَرَ)، **المانع من الصرف فيه: المعرفة والتأنيث.**

5- ومنه ما كان معدولاً عن (فَاعِل)، إلى (فُعَل)، نحو: (عُمَر، وزُفَرَ [5]، عدلًا عن: (عَامِرٍ، وزَافِرٍ)، **المانع من الصرف فيه المعرفة، والعدل.**

---

(1) في (أ) و (ب) : (أساوير)، والصحيح ما أثبتُّهُ. ينظر: اللسان، ابن منظور(ت711هـ): (سور)، ومصادر أخرى.

(2) ذكر اللُّغَوِيُّونَ: أنّ (أعاريب) جمع: (أعراب)، و(عَرَب)، وعليه لعلّ الهاءَ في (جمعها) تعود على جمع مفرد (أعاريب) وهو (أعراب). ينظر: التهذيب، الأزهري(ت370هـ) (عرب) (ج2/360)، والصحاح، الجوهري(ت393هـ)، واللسان، ابن منظور(ت711هـ): (عَرَب).

(3) في (ب): (العلمية).

(4) ما بين القوسين سقط من (ب).

(5)من زفر الحمل: أي حمله، والزُّفْر: السيد الشجاع، وبه سمي الرجل زُفَر، لقوته في حمل الأشياء، اللسان (زفر).

6- ومنه كُلُّ اسمين جُعِلَا اسماً واحداً، نحو: (حَضْرَمَوْتَ، وبَعَلْبَكَ، ومَعْدَ يَكْرِبَ)، المانع من الصرف فيه: المعرفة والتركيب.

فهذه الستة أقسام [1] **لا تنصرف معرفة وتنصرف نكرة؛ لأنها إذا نكرت نقص منها المعرفة فيبقى فيها سبب واحد فتعود إلى الأصل، وهو الصرف، فتقول: (رُبَّ أحمدٍ، ورُبَّ إبراهيمٍ وعمرٍ ومعد يكربٍ وزفرٍ).**

واعلم أنّه إذا وقع فيما لا ينصرف اسمٌ على ثلاثةِ أَحْرُفٍ ساكِنُ الوسطِ جَازَ فيه الصَّرْفُ وتركُهُ **في المعرفةِ**، نحو: (دَعْدُ ٌ)، و(هِنْدُ ٌ)، و(نُوْحُ ٌ)، و(لُوْطُ ٌ)، و(مِصْرُ ٌ)[2].

وأمّا في النَّكِرَةِ فليس فيه إلّا الصَّرْفُ.

---

(1) أضاف بعض النحويين إلى هذه الأقسام الستة قسماً سابعاً، وهو: ما كان المانع من صرفه مع العلمية ألف الإلحاق المقصورة مختوماً بها، نحو عَلْقى، وأرْطى علمين. ينظر: أوضح المسالك: 128/4، حاشية الصبان: 198/3.

(2) حكم المصنف على كل ما جاء علماً ثلاثيّاً ساكنَ الوسطِ بِحُكْمٍ واحدٍ وهو: جوازُ الصّرفِ ومَنْعُهُ مخالفاً بذلك جمهور النُّحاةِ فيما جاءَ علماً ثلاثيّاً ساكنَ الوسط أعجميّاً إذ ذهبوا إلى صَرْفِهِ. قال سيبويه(ت180هـ): "وأمّا نُوحٌ وهُودٌ ولُوطٌ فتنْصَرِفُ على كُلّ حَالٍ لِخِفَّتِهَا". الكتاب، سيبويه (ج35/3، 240، 241)، وأما العَلَمُ الثُّلاثِيُّ السّاكِنُ الوَسْطِ المُؤَنَّثُ، نَحْوَ: (دَعْدٍ وهِنْدٍ ففيه مذاهبُ: - **الأوّلُ:** يجوزُ المَنْعُ والصّرْفُ، قال أبو علي(ت377هـ): "فتَرْكُ الصّرْفِ لِاجْتِمَاعِ التَّأنِيثِ والتّعرِيفِ. والصّرَفُ لأنّ الاسمَ على غَايةِ الخِفّةِ فَقَاوَمَتِ الخِفَّةُ أحَدَ السّبَبَيْنِ" الإيضاح العضدي (ج298/1)، هو رأي سيبويه والجمهور، وقد جَوَّدَ سيبويه المَنْعَ ووَافَقَهُ ابنُ جِنّي وَابْنُ هِشَامٍ والسُّيَوطِيّ.... - **الثاني:** يجِبُ المَنْعُ، وهو قول الزّجَّاجِ(ت311هـ)، قال: "أمّا ما قالوه مِنْ أَنَّهُ لَا ينصرِفُ فَحَقٌّ صَوَابٌ وأمّا إجَازَتُهُمْ صَرْفَهَ.. وهذا خطأ". ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف، للزَّجَّاج، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، (د. ط)، 1391هـ - 1971م، (ص68)، وأوضح المسالك، ابن هشام (ج125/4)، والهمع، السيوطي (ج104/1، 108)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ترتيب وضبط وتصحيح: مصطفى حسين أحمد، بيروت دار الفكر، (ج191/3).

قاعدتان:

الأولى: جميع أسماء القبائل والأحياء والبلدان إذا قصدت به مؤنثاً – كقبيلة أو أرض أو بقعة لم ينصرف وإن قصدت به مذكراً كان أو بلداً انصرف [1].

القاعدة الثانية: أنّ جميع ما لا ينصرف: إذا أضيف أو أدخل فيه الألف واللام انصرف لغلبة الاسمية عليه[2]، تقول: (مَرَرْتُ بالأَحْمَرِ والحَمْرَاءِ والمَسَاجِدِ)، وتقول: (مَرَرْتُ بِعُمَرِكُمْ وعُثْمَانِنَا).. إلى آخره.

---

(1) مثل: (ثمودُ).

(2) لاجتماع علتي التعريف والتأنيث؛ لأن الإضافة والألف واللام من خصائص الاسم فيبتعد بهما عن الأفعال.

فصل

في المعرفة والنكرة

والمعرفة على خمسة أنواع(1)، وما زاد عليها فهو نكرة، نحو: فرس ورجل، وثوب وأشباهها:

النوع الأول من المعرفة: الاسم العلم، مثل: (زَيْدٍ وعَمْرٍو)، وكذلك نحو: (أبي مُحَمَّدٌ، وأبي زَيْدٌ)(2).

النوع الثاني: ما دخله الألف واللام، نحو قولك لآخر: (جاءني الرجلُ)، يعني: الرجل الذي عهدناه.

والنوع الثالث: المبهم، نحو: هذا، وذاك، وهؤلاء.

النوع الرابع: الضمير سواء كان متصلاً أو منفصلاً، فالمنفصل، نحو: (أنا، وأنت، ونحن، وهو، وهم، وأشباهها)، والمتصل، نحو: (ضربت، وضربنا، وضربك، وأشباهها).

النوع الخامس: ما كان مضافاً إلى واحد من هذه، نحو: (غلامُ زَيْدٍ)، و(غُلَامُ الرَّجُلِ)، و(غلامك)، و(غلامه).. إلى آخره.

---

(1) ذهب أكثر النحويين المتقدمين كسيبويه(ت180هـ)، والزجاجي(ت337هـ)، والفارسي(ت377هـ)، وغيرهم إلى أن أقسام المعرفة خمسة، وهي كما ذكرها المصنف، ولكن النحويين أدخلوا الاسم الموصول تحت قسم المبهم، أما المصنف فلم يشر للاسم الموصول في ذكره لأنواع المعارف، وكأنه بذلك يتبع ابن بابشاذ(ت469هـ) الذي جعل المعارف خمسة ليس منها الاسم الموصول. وقيل: المعارف ستة، وقيل: سبعة على خلاف. وقد أغفل المصنف المنادى، لأن النكرة المقصودة تتعرف بالنداء، فهي إذاً من أنواع المعارف. ينظر: الكتاب، سيبويه(ت180هـ) (ج5/2)، والجمل، الزجاجي(ت337هـ) (ص178)، والإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي(ت377هـ) (ص289)، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ(ت469هـ) (ج170/1)، شرح التسهيل: 115/1، 116، الهمع:190/1.

(2) أعطى المصنف تقسيماً للعلم بحسب معناه، وأضاف النحاة لهذا التقسيم: اللقب، وهو ما أشعر بمدح أو ذم وللعلم تقسيمات كثيرة بثها النحاة في مؤلفاتهم. ينظر: شرح ابن عقيل: 119/1، والهمع: 245/1.

فصل

في المذكر والمؤنث

قال العلماء: والمذكر أصل، والمؤنث فرع، وهو على ضربين: حقيقي وغير حقيقي.

فالمؤنث الحقيقي: ما كان خِلْقَةً، كـ(المرأةِ والنَّاقَةِ)، وسائر ذوات الفروج.

والمؤنث غير الحقيقي أربعة أنواع:

النوع الأول: ما كان في آخره التاء المتحركة التي يوقف عليها هاء، كـ(المِغْرَفَةِ والقِدْرَةِ)، ونحوها.

النوع الثاني: ما كان فيه ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة، نحو: البشرى، والكبرى، والحمراء، والصفراء.

النوع الثالث: ما كان فيه تقدير التاء، كالشمس والأرض، والدار [لأنك][1] تقول في تصغيرها: شُمَيْسة، وأرَيْضة ودُوَيْرة[2]، وهذا النوع سماعي لا قياسي[3].

النوع الرابع: ما كان جمعاً، وكل جمع مؤنث إلا ما جمع بالواو والنون، نحو: المسلمون، والزيدون، فإنه مذكر فلا يجوز أن تقول: خرَجَتِ المسلمون، - وأما بنون فيجوز، لأن الواحد فيه لم يسلم.

فرع: كل ما كان في الجسد له ثان من الأعضاء فهو مؤنث، مثل: اليد والرِّجل، والكف، والأذن، والعين، واليمين والشمال، والفخذ، والقدم، والساق، ونحوها، إلا الحاجب

---

(1) ما بين المعكوفين زيادة من (ب) يقتضيها السياق.

(2) في (أ) : (شُمَيْسَة، أريضة، دويرة) من دون واو.

(3) ينظر: المذكر والمؤنث، لأبي بكر بن الأنباري(ت328هـ) (ج213/1)، اللسان: (أرض) (شمس).

والخد والجنب، والهدب، والجفْن[1]. وكل ما ليس له ثان من الأعضاء فهو مذكر[2]. كالرأس، والعِذار[3]، واللُّحى، والشعر، والوجه، والأنف اللسان، والقَفَا، ونحو ذلك.

قاعدة: المؤنث الحقيقي يؤنث فعله سواء تقدم أو تأخر، تقول: خرجتِ المرأةُ، والمرأةُ خرجتْ، وغير الحقيقي يجوز في فعله التذكير والتأنيث إذا تقدم، نحو: (طلعتِ الشمسُ)، و(طلعَ الشمسُ)[4]، وإذا تأخر فعله فليس إلا التأنيث، نحو: (الشمس طلعت)، ولا يجوز (الشمس طلع). والله أعلم.

---

(1) والثدي، والمنكِب، والكُوع، والشفر (حرف الجفن)، والحِجَاج (العظم المشرف على غار العين)، والمأق (طرف العين الذي يلي الأنف وهو مخرج الدمع من العين) ... وغير ذلك. ينظر: المذكر والمؤنث، لأبي بكر بن الأنباري(ت328هـ) (ج335/1 343).

(2) هناك من الأعضاء ما ليس له ثان، ومع ذلك هو مؤنث، نحو الكَبِد، والكَرِش. ينظر: المذكر والمؤنث، لأبي بكر بن الأنباري(ت328هـ) (ج348/1، 381).

(3) العِذار: الشعر النابت على جانبي اللحية. اللسان (عذر).

(4) ينظر: حالات جواز إلحاق التاء للفعل مع الفاعل المؤنث وغيره بالتفصيل في شرح ابن عقيل (ج477/1 483).

الباب الثاني

في المرفوعات

وأنواعها: اثنا عشر

النوع الأول: مرفوع؛ لأنه فاعل

والفاعل: هو كل اسم أسند إليه الفعل قبله سواء كان حقيقيّاً أو مجازيّاً[1]، نحو: قام زيدٌ، وسقط الحائطُ، ومرض زيدٌ، وتحركتِ الشجرةُ، فأسندت الفعل إلى الحائط والشجرة مجازاً، والمعنى: أسقط الله الحائط وحرك الشجرة، وأمرض زيداً.

وأما قولهم: لم يركبْ زيدٌ، ولم يخرجْ عمر، فمرفوع أيضاً، لإسناد نفي الفعل إليه.

واعلم أنه يجوز تقديم المفعول على الفاعل إذا أمن اللبس، كقولك: أكل الطعامَ زيدٌ، وشربَ الماءَ عمروٌ، وفي القرآن: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ﴾ [القمر:41].

فَإِنْ خِيفَ اللَّبْسُ لم يكن الفاعل إلا المقدم، نحو: (ضَرَبَ موسى عيسى)، و(شتم هذا هذا)[2]، وإذا تَقَدَّمَ الفعلُ على الاسم فلا يجوز أن يُثنى ولا أنْ يُجمع[3]، قال الله –

---

(1) في حد الفاعل عند المؤلف أمران: الأول: أنه اكتفى بالقول أنه الاسم المسند إليه الفعل دون ذكر المشتقات الأخرى، لأن الفعل هو الأصل، والمشتقات فرع عنه بدليل أنها عملت لمشابهتها له. الثاني: أنه سار على مذهب البصريين في منع تقديم الفاعل على الفعل. ينظر: الكتاب، سيبويه (ج33/1)، وشرح المفصل، ابن يعيش(ت643هـ) (ج74/1)، وشرح الجمل، ابن عصفور (ج157/1)، والارتشاف (ص179)، والهمع (ج253/2).

(2) يجب تقديم الفاعل على المفعول إذا خيف اللبس، وذلك إذا خفي الإعراب فيهما ولم توجد قرينة يتبين أحدهما من الآخر، هذا موضع من مواضع الوجوب مثّل له المصنف. وينظر: المواضع الأخرى بالتفصيل في شرح ابن عقيل(ت769هـ)، لألفية ابن مالك(ت672هـ) (ج487/1 489).

(3) [منعًا من الوقوع في لغة أكلوني البراغيت]. فهد.

تعالى-: ﴿قَالَ رَجُلان﴾ [المائدة:23]، وقال: ﴿قَدْ أَفْلَحَ المُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون:1]، وأمَّا إذا تأخّر جاز أنْ يُثنَّى ضميره ويجمع، نحو: (الزيدان قاما)، و(الزيدون قاموا).

وأمّا قوله -تعالى-: ﴿وأسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِيْنَ ظَلَمُوا﴾[الأنبياء:3] ففيه تقديم وتأخير، كأنه قال: الذين ظلموا أسروا النجوى[1] .

النوع الثاني: مرفوع، لما لم يسم فاعله

نحو قولك: (ضُرِبَ زيدٌ)، و(سِيْقَ البعيرُ)، يريد أنَّ ضارباً ضَرَبَ زَيْداً، وسائقاً ساق البعير، ولكنك لم تذكر اسمه.

واعلم أن الفعل على قسمين: لازم ومتعدٍّ[2].

اللازم: ما يلزم نفس الفاعل ولا يتعدى عنه إلى غيره، نحو: (قام وغضب، وجاء، وذهب)، فإذا لم تُسَمِّ الفاعلَ ضَمَمْتَ أوّلَ هذه الأفعالِ، وكَسَرْتَ ما قبل آخرِهَا، فتقولُ: (ذُهِبَ بزيد)، ﴿وجِيْءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ﴾[الفجر:23]، ونحو ذلك.

وأما المتعدي: فمنه ما يتعدّى إلى مفعول واحد، نحو: (ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً)، فإذا لم يُسَمَّ الفاعِلُ قلت: (ضُرِبَ عَمْرٌو)، وحَذَفْتَ زَيْداً، وأَقَمْتَ عَمْراً مَقَامَهُ.

ومنه ما يتعدى إلى مفعولين، نحو: (ظَنَنْتُ زَيْداً عَالِماً)، و(أَعْطَيْتُ زَيْداً دِرْهَماً)، ونحو ذلك.

فإذا لم تُسَمِّ الفاعِلَ قُلْتَ: (ظُنَّ زيدٌ عَالِماً). و(أُعطِيَ زَيدٌ دِرْهَماً)، ومنه ما يتعدَّى إلى ثلاثةِ مَفَاعِيلَ، كقولك: (أَعْلَمَ اللهُ زيداً عَمْراً أخاكَ)، فإذا لم تُسَمِّ الفاعِلَ قُلْتَ: (أُعْلِمَ زيدٌ عَمْراً أخاكَ)، فأقمتَ المفعولَ الأوّلَ مَقامَ الفاعِلَ.

---

(1) أخذ المصنف بوجه الرفع لقوله (الذين) من الآية، على أنه مبتدأ مؤخر، والجملة قبله خبر مقدم، وقد عزى هذا التوجيه للكسائي(ت189هـ)، وفي رفعه وجوه أخرى، وجاز فيه النصب والجر. ينظر هذه الوجوه بالتفصيل في: البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، كمال الدين (ت577هـ) (ج2/158)، وشرح التسهيل، لابن مالك(ت672هـ) (ج2/116)، والبحر المحيط، أبو حيان(ت745هـ) (ج6/297)، والدر المصون، السمين الحلبي (ج8/132).

(2) في (أ) و (ب) : (متعدي) ، والصحيح ما أثبت.

النوع الثالث: مرفوع بالابتداء

نحو: (زيدٌ قائمٌ)، فـ(زيدٌ) رُفع بالابتداء، و(قائمٌ) رُفِعَ بخبر الابتداء[1]، **والابتداء عامل معنوي لا لفظي.**

واعلم أنّه قد يحذف المبتدأ من الكلام نحو قوله –تعالى–: ﴿سُوْرَةٌ أَنْزَلْنا هَا﴾[النور:1] (أي: هذه سورة أنزلناها)[2]، وكذلك نحو: (ق)، وقول يعقوب: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيْلٌ﴾[يوسف:18، و83]؛ أي: أمري صبر جميل[3].

---

(1) في العبارة اضطراب، وتوجيهه من أحد وجهين: الأول: لعلة اضطراب في النسخ، وعبارة المصنف في الأصل: و(قائمٌ): رفع بالابتداء، وعليه يكون قد سار على مذهب الأخفش والزمخشري وابن يعيش في أنّ العامل في المبتدأ والخبر الابتداء. الثاني: أن المؤلف بعبارته لا يريد العامل في المبتدأ والخبر، إنما مراده، الموضع الإعرابي لـ(زيد)، و(قائم). ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش(ت643هـ) (ج1/85)، وارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان(ت745هـ) (ج2/28)، والهمع، السيوطي(ت911هـ) (ج2/8).

(2) ما بين القوسين سقط من (ب).

(3) بهذين الشاهدين القرآنيين جمع المصنف بين حذف المبتدأ جوازاً كما في الشاهد الأول لوجود دليل يدل عليه وبين حذفه وجوباً كما في الثاني لكون الخبر مصدراً نائباً مناب الفعل. ينظر: هذه المواضع بالتفصيل في: شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام(ت761هـ) (ص125)، وشرح ابن عقيل(ت769هـ) لألفية ابن مالك(ت672هـ) (ج1/255).

النوع الرابع: مرفوع برجوع الهاء إليه

نحو قولك: (زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ، وعُمْرٌو[1] أَكْرَمْتُهُ)، رَفَعْتَ (زَيْداً وَعَمْراً) برجوع الهاء إليهما، ولولا الهاء[2] لكانا منصوبين[3]، قال الله –تعالى-: ﴿سُوْرَةٌ أَنْزَلْناهَا﴾[النور:1]. وقال: ﴿أمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾[النازعات:27]؛ فَرَفَعَ (السَّماءَ)، و(سُورَةً) لرجوعِ الهاءِ إليهما. [فكأنّهما (مبتدآن)، ومن دون الهاء: (مفعول به)].

النوع الخامس: مرفوع بـ(كان) وأخواتها

وهي: (كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وظل، وبات، وما زال، وما دام وما برح، وما فتئ، وما انفك، وليس)، وما يتصرف منها، نحو: (يكون)، و(يصير)، ونحوهما[4]، فجميع هذه ترفع الأسماء وتنصب الأخبار، تقول: (كان زَيْدٌ قائماً)، و(صار زَيْدٌ أميراً). إلى آخره.

---

(1) في (أ): (وعمر).

(2) ذهب المصنف مذهب الكوفيين في أن المبتدأ مرفوع بالخبر، أو بالراجع إليه من جملة الخبر، وذهب البصريون إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء. ويجوز في (زيد) من زيد ضربته ... الرفع والنصب، والمختار الرفع. ينظر: أبو البركات الأنباري، كمال الدين (ت577هـ) الإنصاف في مسائل الخلاف (ج49/1).

(3) ينظر: الإنصاف (ج549/1)، وابن يعيش(ت643هـ)، شرح المفصل، ابن يعيش(ت643هـ) (ج32/2)، وشرح ابن عقيل(ت769هـ)، لابن مالك(ت672هـ) (ج528/1)، والسيوطي(ت911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (ج157/5).

(4) في (أ): (ونحوها).

النوع السادس: مرفوع بـ(ما) النافية

كقولك: (ما زَيْدٌ قائماً)، فَرَفَعَتِ الاسم تشبيهاً بـ(ليس) على لغة أهل الحجاز[1]، قال الله – تعالى-: ﴿مَا هَذا بَشَرًا﴾[يوسف:31] وقال: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِم﴾[المجادلة:2] .

قال شيخنا – رحمه الله تعالى-: فإن كان الكلام منقوضاً بـ(إلّا) نحو: (ما زيدٌ إلّا قائمٌ) رفعت الخبر[2]، قال –تعالى-: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ﴾[القمر:50].

النوع السابع: مرفوع بالحروف الرافعة

وهي: (هل، وبل، ولولا، وإنّما، ولكنّما، وليتمَا، ولعلّما، وإنّما[3]، ومتى، وأيّان، وأين، وكيف، وحيث، وإذ، وإذا) فإنّ هذه الحروفَ والظروفَ كلَّها ترفعُ الأسماءَ والأخبارَ عند الكوفيّين، وأمّا عند البصريّين فلا عملَ ألبتَّة، وإنّما يقع بعدها المبتدأ والخبر وهو الأصح[4].

فأمّا **(هل) فحرف استفهام**، تقول: **هل زيدٌ خارجٌ؟** جوابه: لا، أو نعم.

---

(1) وهو رأي البصريّين، وذهب الكوفيُّون إلى إلغاء شبه (ما) بـ(ليس) . ينظر المسألة بالتفصيل في الإنصاف: 165/1.

(2) أجاز يونس(ت182هـ)، والشلوبين(ت645هـ) النصب مع (إلّا) مطلقاً. وقد اقتصر المصنف على ذكر شرط واحد لإعمال (ما) عمل (ليس) ، واشترط النحاة لإعمالها هذا العمل أربعة شروط وبعضهم ستة. ينظر: شرح المقدّمة المُحْسِبَة، لابن بابشاذ(ت469هـ) (ج324/2)، وشرح ابن عقيل(769هـ)، ألفية ابن مالك(ت672هـ) (ج303/1)، والسيوطي(ت911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع (ج110/2).

(3) في (أ) : (لمّا) ، وفي (ب): (أيّما)، ولعلّ ما أثبته هو المراد؛ اعتماداً على ما سيرد لاحقاً.

(4) لم يرد خلاف بين النحاة فيما بين يديَّ من مصادرَ في إعمال هذه الحروف والظروف عدا (لولا) فقد اشتهر الخلاف في العامل في الاسم المرفوع بعدها، فذهب البصريّون إلى أنّه مرفوع بالابتداء وذهب الكوفيّون إلى أنّه مرفوع بـ(لولا). ينظر: الخلاف مفصلاً في الإنصاف: 70/1.

وأمَّا **(بل)**[1] **فحرف عطف**، تقول: **(ما جاءني زيدٌ بَلْ عمروٌ)**.

وأما **(لولا) فمعناه امتناع الشيء لوجود غيره**، تقول: **(لولا زَيْدٌ** لهَلَكَ عمرٌو)، فهلاكُ عَمْرٍو[2] ممتنعٌ لِوُجُودِ زَيْدٍ.

وأمَّا **(إنّما، ولكنّما، وليتمَا، ولعلّما)**، وإنّما فحروفٌ نواصِبُ اتَّصلت بها (ما) فكفتها عن العمل، والأسماء الواقعة بعدها إنّما هي مرفوعة على الابتداء[3]. قال الله – تعالى-: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلفُقَرَاءِ والمَسَاكِيْنِ﴾ [التوبة:60].

وأما **(متى) فهي سؤال عن زمان**؛ لأنّ جوابَها يقعُ بالزّمانِ، تقولُ: **متى** زَيْدٌ خَارِجٌ؟ جوابه: يوم الجمعة أو يوم السبت.

وأما **(أيّانَ) فهي بمعنى (متى)** – أيضاً–، قال –تعالى-: ﴿أَيَّانَ يَوْمُ الدِّيْنِ﴾ [الذاريات:12].

وأما **(أين) فسؤال عن المكان**؛ لأنّ جوابها يقع بالمكان، تقول: **أينَ زيدٌ** جَالِسٌ؟ جوابه: في الدار أو في المسجد.

---

(1) (بل يذهبوا)، الجذر: (ب ل). مثال: لَنْ يلعبوا في الشارع بل يذهبوا إلى المدرسة. الرأي: مرفوضة عند بعضهم. السبب: لنصب الفعل (يذهبوا) بعد (بل) على أنها عاطفة. الصواب والرتبة: –لن يلعبوا في الشارع بل يذهبون إلى المدرسة [فصيحة]. التعليق: إذا دخلت (بل) على جملة فإنها لا تفيد العطف وإنما تفيد الإضراب فقط، وتكون حينئذ حرف ابتداء، ويعرب ما بعدها مستقلاً عما قبلها، وعليه فالصواب: رفع الفعل (يذهبون) وليس نصبه عطفًا على ما قبله. أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي (1/ 193).

(2) في (أ) : (عمر) .

(3) يَبْطُلُ عَمَلُ (إنَّ) وأخواتِهَا بدخول (ما) عليها، وتُصْبِحُ حروفَ ابتداءٍ عدا (ليتَ) فإنَّهُ يجوزُ فيها الإعمالُ والإهمالُ، والإعمالُ أحسنُ. ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ابن يعيش(ت643هـ) (54/8، 58)، والمرادي(ت749هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني (ص380)، وابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص252)، والسيوطي(ت911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (ج189/2).

وأما **(كيف) فسؤال عن الحال؛ لأنّ جوابها يقع بالحال،** تقول: **كيف زيدٌ؟** الجواب صحيح أو سقيم.

وأما (حيثُ) فظرف مكان، تقول: **(رأيته**[1] **حيثُ زيدٌ يصلي)**[2].

وأما **(إذ)، و(إذا) فظرفان للزمان، لكن (إذ) للماضي، و(إذا) للمستقبل،** قال – تعالى–: ﴿وإذْ جَعَلْنَا البَيْتَ مَثابَةً لِلنَّاسِ﴾[البقرة:125]، وقال – تعالى–: ﴿والليْلِ إذا يَغْشَى﴾[الليل:1].

واعلم أنّ **(إذا)** قد تجعل الماضي مستقبلاً في المعنى، نحو: ﴿إذا جَاءَ نَصْرُ اللهِ﴾[النصر:1][3]، والمعنى: إذا يجيء. وكذلك **(إذ)** قد تجعل المستقبل ماضياً في المعنى، كقوله –تعالى–: ﴿إذْ يَقُوْلُ المُنافِقُوْنَ﴾[الأنفال:49]، والمعنى: (إذ قال) – والله أعلم–[4].

---

(1) ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري(ت833هـ)، (ج265/2)، والإتقان في علوم القرآن، السيوطي911هـ،259/1، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، 1093هـ،422/4.

(2) في (ب) : (رأيت زيداً حيث...).

(3) قال المصنف: والمعنى: إذا جيء، والصّوابُ: ما أَثْبَتَ؛ لأنّه يريدُ الاستقبال.

(4) (إذا) للاستقبال لا تخرج عنه، و(إذ) للمضي هو رأي الجمهور، وذهب جماعة منهم: ابن مالك(ت672هـ) إلى أن (إذا) تخرج عن الاستقبال للمضي، و(إذ) تخرج للاستقبال، وكان رَدُّ الجمهور على حجج من أخرج (إذ) للاستقبال أنّها من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما وقع. ينظر: ابن هشام(ت761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص252)، والسيوطي(ت911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (ج179/3، 172).

النوع الثامن: مرفوع بـ(إن) وأخواتها

وهي: (إنَّ، ولكنَّ، وليتَ، ولعلَّ، وكأنَّ، وأنَّ بفتح الهمزة) فهذه الحروف كُلُّها تَنْصِبُ الأسماءَ وتَرفَعُ الأخبارَ، تقولُ: (إنَّ زيداً قائِمٌ)، و(ليتَ زَيْداً خَارِجٌ)... إلى آخرها[1].

وقال بعضُهُمْ: ليس (كَأَنّ) سَادِساً، وإنَّما هو (أَنَّ) دخلَهَا كَافُ التَّشْبِيهِ[2].

ولا يجوز تقديمُ خَبْرِ هذه الحروفِ على اسمِهَا، فَلا يُقالُ: (إنَّ قَائِمٌ زَيْداً)، إلَّا إذَا كان الخبرُ ظَرْفاً، كقولك: (إنَّ فِي الدَّارِ زَيْداً)[3]، قال الله – تعالى–: ﴿أَنَّ اللهَ بَرِيْءٌ مِنَ المُشْرِكِيْنَ ورَسُوْلُهُ﴾[التوبة:3]. والله أعلم.

---

(1) وافق المُصَنِّفُ البصريّين في أنَّ هذه الحروفَ عملت فيما بعدها الرَّفْعَ والنَّصْبَ؛ لِشِبْهِهَا بالأفعال، وقد فَصَّلَ النُّحاةُ في وجوه هذا الشبه. وذهب الكُوفِيُّون إلى أنّها تعملُ في الاسمِ النَّصْبَ، ولم تَعْمَلْ في الخَبَرِ الرَّفْعَ، بَلْ هو مرفوعٌ على حالِهِ. ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل (ج102/1)، وابن عصفور(ت669هـ)، شرح جمل الزجاجي (ج422/1)، وابن مالك، شرح التسهيل (ج 8/2،5).

(2) اختلف النُّحاةُ في (كَأَنَّ) أَبَسِيطَةٌ هي أمْ مُرَكَّبَةٌ؟ فَذَهَبَ قِلَّةٌ مِنَ النُّحاةِ منهم: أبو حيان(ت745هـ) إلى أنَّها بَسِيطَةٌ لَا تَرْكِيبَ فيها، وقَالَ بتركيبها أكثرُ النّحويّين، منهم: الخليل(ت170هـ)، وسيبويه(ت180هـ)، والأخفش(ت215هـ)، وجمهور البصريّين، والفرّاءُ(ت207هـ) وغيرهم. ينظر: سيبويه، الكتاب (ج171/2)، والرضي، الأستراباذي(ت686هـ)، شرح الكافية (ج360/2)، والمرادي(ت749هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني (ص581)، وابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص252)، والسيوطي(ت911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (ج148/2، 151 152).

(3) في (أ) : إن في الدار زيداً ذاهب، وعليه يكون المتقدم معمول الخبر وليس الخبر.

النوع التاسع: مرفوع بـ(نعم)، و(بئس)[1]

نحو: (نِعْمَ الرجلُ زَيدٌ)، و(نِعْمَ زعيمُ القومِ زيدٌ)، و(بِئْسَ صاحبُ الدَّارِ عَمْرٌو)، ويجوز: (نِعْمَ رجلاً زَيْدٌ)، [وبِئْسَ غُلاماً عَمْرٌو][2] تقديره، (نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلاً زَيْدٌ)، و(بِئْسَ الغلامُ غُلاماً عَمْرٌو)[3]، وقال –تعالى-: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِن أَفْوَاهِهِمْ﴾[4].

النوع العاشر: مرفوع بـ(حَبَّذَا)

وهي مركبة من كلمتين؛ إحداهما: (حَبَّ)، والأخرى (ذا)، فَجُعِلَا كلمةً واحدة، تقول: (حَبَّذَا زَيْدٌ)، و(حَبَّذَا الرجلُ)[5]، وتقول: إذا كان نكرة: (حَبَّذَا رَجُلاً زَيْدٌ).

النوع الحادي عشر: مرفوع بأفعال المقاربة

وهي: (عسى، وكاد، وكَرب، وأوشك)، تقول: (عسى زيدٌ أنْ يخرجَ)، وقال – تعالى-: ﴿عَسَى اللهُ أنْ يَكُفَّ بَأسَ الذِيْنَ كَفَرُوا﴾[النساء:84]، وقال: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ

---

(1) يقصد بالمرفوع في هذه الأمثلة: فاعل (نِعْمَ)، و(بِئْسَ) إذا كان ظاهراً معرفاً بـ(أل) (نِعْمَ الطالبُ محمدٌ)، أو مضافاً إلى ما فيه (أل)، (نِعْمَ طالبُ العلمِ محمدٌ)، أو كان ضميراً مستتراً (نِعْمَ رجلاً زَيْدٌ)، (وبِئْسَ غُلاماً عَمْرٌو).

(2) ما بين المعكوفين سقط من النسختين، والعبارة مرادة بدليل وجودها في التقدير.

(3) ينظر: الجمل، الزجاجي(ت337هـ) (ج600/1)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي(ت911هـ) (ج29/5، 33).

(4) وهي شاهد على حذف المخصوص بالذم، و(كلمةً) منصوبةٌ على التمييز مفسرةً لهذا المحذوف، والتقدير: (كَبُرَتِ الكلمةُ كَلِمَةً). ينظر: البحر المحيط، أبو حيان(ت745هـ) (ج97/6)، والدر المصون السمين الحلبي(756هـ) (ج440/7).

(5) وهو قول سيبويه. ينظر الكتاب، سيبويه(ت180هـ) (ج180/2)، وشرح التسهيل، لابن مالك(ت672هـ) (ج23/3)، اللسان (حبب).

يَتَفَطَّرْنَ﴾[مريم:90]، وفي الحديث: "كَادَ الفَقْرُ أنْ يَكُوْنَ كُفْراً"(1)، وكذا الحكم في (كرَب)، و(أوشك).

النوع الثاني عشر: مرفوع بالحكاية

نحو قولك: (زيدٌ خرجَ)، وفي القرآن الكريم: ﴿قالَ اللهُ عَلى مَا نَقُوْلُ وَكِيْلٌ﴾[يوسف:66]، وقد يضمر القول في نحو: ﴿والمَلائِكَةُ يَدْخُلُوْنَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلامٌ عَلَيْكُمْ﴾[الرعد: 23، 24]؛ أي: يقولون: سلامٌ عليكم(2). والله أعلم.

---

(1) جزء من حديث، نصه كاملاً: (كادت النميمة أن تكون سحراً، وكاد الفقر أن يكون كفراً). قال ابن الجوزي: (هذا حديث لا يصح عن رسول الله). وقال المباركفوري: ضعيف جداً. وقد أخرجه العُقيلي وابن الجوزي والشهاب القضاعي. ينظر الضعفاء للعُقيلي:206/4، والعلل المتناهية لابن الجوزي:805/2، مسند الشهاب القضاعي:342/1، وتحفة الأحوذي شرح سنن الترمذي للمباركفوري:7 /17، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني:377/4.

(2) ينظر: توجيه الآيتين في شرح الجمل، ابن عصفور(ت669هـ) (ج464/2)، والدر المصون، السمين الحلبي(ت756هـ) (ج44/7).

الباب الثالث: في المنصوبات

وأنواعها خمسة عشر نوعاً[1]

النوع الأول: منصوب، لأنه مفعول به

والمفعول به:[2] كل اسم أوقعت عليه الفعل، وذكرت فاعله، نحو: (ضربْتُ زيداً)، و(شتمْتُ عمراً)، و(أعطيتُ زيداً درهماً)، و(كسوتُ عمراً جبةً).

النوع الثاني: منصوب بأفعال الشك واليقين وهي سبعة

(حسبت وظننت، وخلت، وعلمت، ووجدت، ورأيت، وزعمت إذا كن بمعنى علمت، وكلها تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبها جميعاً، تقول: (ظننتُ زيداً أخاك)، و(علمت زيداً فاضلاً)، ونحو ذلك[3].

النوع الثالث: منصوب؛ لأنّهُ مفعولٌ لَهُ

وهو ما يقع الفعل لأجله وبسببه، نحو قولك: (جئتُكَ ابتغاءَ معروفِك)؛ (أي: بسبب ابتغاء معروفك)[4]، وقال -تعالى-: ﴿يَجْعَلُوْنَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ المَوْتِ﴾[البقرة:19]؛ أي: لحذر الموت، فتكون لام السبب مقدرة[5] في جميع ذلك.

---

(1) سقطت من (ب).

(2) سقطت من (ب) .

(3) اقتصر المصنف هنا على أفعال القلوب التي تدل على اليقين وعلى الرجحان، وهو ما مثل به عليها، ولم يشر لأفعال (التحويل)، مثل: (صيّر)، و(جَعَلَ) التي بمعنى (صيَّر)، و(اتّخذ)... وغيرها من الأفعال التي تنصب مفعولين.

(4) ما بين القوسين سقط من (ب).

(5) في (أ): (فتكون لام السبب مقدراً)، وفي (ب): (فيكون لام السبب مقدرة). وما أثبته هو الصحيح.

النوع الرابع: منصوب؛ لأنه مفعول معه

كقولك: (استوى الماءُ والخشبةَ)، و(كنتُ وزيداً كالأخوين)، ونحو ذلك. وإنّما هو مفعول معه؛ لأنّك وضعت (الواو) مكان (مع)؛ أي: استوى الماءُ معَ الخشبةِ.

النوع الخامس: منصوب، لأنه مفعول مطلق

وهو المصدر، وإنّما سُمِّيَ مفعولاً مطلقاً؛ لأنّه هو المفعول الذي أحدثه الفاعل وأوجده بعينه بخلاف سائر المفعولات[1]. وإنَّما سُمّيَ مصدراً؛ لأنّ الأفعالَ تصدر عنه[2]، فشبه بمصدر الإبل وهو الماء الذي تصدر عنه الإبل وتذره[3].

وحَدُّ المصدر: كُلُّ اسمٍ دَلَّ على معنًى في زمانٍ مجهولٍ، تقولُ: (ضَرَبْتُ ضَرْباً)، و(جَلَسْتُ جَلْسَةً)، ومن ذلك قولُهُمْ: (أهلاً وسهلاً ومرحباً)، فإنّها منصوبةٌ بتقدير أفعال ليست من لفظ المصادر.

المعنى: أتيتُ[4] أهلاً لا عَزَباً[5]، وأتيتُ مكاناً سهلاً لا حَزناً[6]، وأتيتُ مرحباً لا مضيقاً، ومنه – أيضاً– قولهم: (لقيتُهُ عِياناً)، و(لقيتُهُ فَجْأَةً)، و(أخذتُهُ سَمَاعاً.

(1) قيل: سُمِّيَ مفعولاً مطلقاً؛ لدلالته على زمان مطلق بخلاف الفعل الذي يدُلُّ على زمان مُعيَّنٍ ومُقَيَّدٍ، وقيل: سُمِّيَ كذلك لعدم تقييده بحرف كالمفعول به، وله، وفيه، ومعه. ينظر: الأصول، ابنن السراج(ت316هـ) (ج137/1)، والإنصاف، الأنباري(ت577هـ) (ج237/1)، وشرح الكافية، ابنُ مَالِكٍ (ج192/2)، والهمع، السيوطي(ت911هـ) (ج94/3).

(2) ذهب المصنف مذهب البصريّين في أنّ المصدر أصل الاشتقاق، وخالف الكوفيّين الذين ذهبوا إلى أنّ الأصل الفعل. ينظر المسألة بالتفصيل في الإنصاف، الأنباري(ت577هـ) (ج235/1).

(3) في (أ): (يصدر.. ويذره).

(4) سقطت من (ب).

(5) العَزَب: الذي لا أهل له، اللسان (عزب).

(6) الحَزْن: ما غلظ من الأرض وكان وعراً، وهو ضد السهل، اللسان (حزن).

النوع السادس: منصوب، لأنه مفعول فيه

وهو الظرف، والظرفُ: الوعاءُ مِنَ الأزْمِنَةِ والأَمْكِنَةِ، فأمّا الأزمنةُ فنَحْوُ قَوْلِهِ: (قُمْتُ وَقْتاً مِنَ الأوْقَاتِ)، و(سَهِرْتُ لَيْلَةً مِنَ اللّيَالِي)، وفي الحديث: "زُرْ غِبّاً[1] تَزْدَدْ حُبّاً"[2].

وأمّا الأمكنِةُ فالجهاتُ السِّتُّ ومَا في معناها، والجِهَات: (خَلْف وقُدَّام وفَوْق وتَحْت ويَمِين وشِمَال وأَمَام)، ومَا في معناها[3]، فكـ(نَحْوِ، وعِنْدِ، ووَسَطِ)، تقول: (مَرَرْتُ نَحْوَ[4] زَيْدٍ)، و(قُمْتُ عِنْدَكَ)، و(جَلَسْتُ وَسَطَ الدَّارِ)، ونَحْوَ ذَلِكَ.

النوع السابع: منصوب بالحال

والحال صفة مذكورة تجيء بعد كلام تام معرفة، كقولك جاء زيد راكباً، أي في حال ركوبه، ومنه هذا زيد قائماً، أي: في حال قيامه، وفي القرآن: ﴿وَهَذا بَعْلِي شَيْخاً﴾[هود:72][5]، ومن ذلك قوله –تعالى–: ﴿وَهُوَ الحَقُّ مُصَدِّقاً﴾[البقرة:91]، وعلامةُ الحالِ أَنْ يكونَ مَوضُوعاً لجوابِ (كَيْفَ)؟ فإذا قيل لك: (كيفَ جاءَ زَيْدٌ؟) تقول: (جَاءَ رَاكِباً)، ونحو ذلك.

---

(1) الغِبّ: الزيارة يوماً بعد يوم، وقيل: (بَعْدَ يَوْمَيْنِ)، وقيل: (كُلَّ أُسْبُوعٍ)، اللسان: (غبب) وهو مَثَلٌ يُضْرَبُ في تَكَرُّرِ الزِّيارَةِ وكَثْرَتِهَا فَتُؤَدّي إلى البغضاءِ والخِصامِ، وأوَّلُ مَنْ قال به مُعاذُ بْنُ صِرْمٍ الخُزاعِيّ، وهو فَارِسُ خزاعة. ينظر: العلل المتناهية:739743/2، وينظر مسند الحارث للحارث بن أبي أسامة:863/2، ومسند البزار:381/9 والمعجم الكبير للطبراني:21/4، والمستدرك على الصحيحين للحافظ أبي عبد الله النيسابوري: 390/3، ومسند الشهاب القضاعي: 366/1، وينظر: المثل في مجمع الأمثال: 408/1.

(2) قال ابن الجوزي عن هذا الحديث وأحاديث أخرى: (وهذه الأحاديث ليس فيها ما يثبت عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم–. وأخرجه الحارث، والبزار، والطبراني، والحاكم، والشهاب القضاعي.

(3) في (أ): (وما في معناه).

(4) في (أ): (خلف)، وأَثْبَتُّهَا (نَحْوَ) استناداً لِمَا تَقَدَّمَ في النسختين.

(5) وقد سقطت الواو من النسختين.

النوع الثامن: منصوب بالتمييز

ولا يكون التمييز إلا بعد كلام مجهول مبهم، تقول: (امتلأ الإناءُ عَسَلاً)، و(تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقاً)، وقال —تعالى-: ﴿وَضَاقَ بِهِمْ ذرْعاً﴾[هود:77]، ومنه قولهم: (هُوَ أَحْسَنُ النَّاسِ وَجْهاً وأرأفُهُمْ أَباً)، قال الله –تعالى-: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً، وَأَعَزُّ نَفَراً﴾[الكهف:34]، ومنه قولهم: (لِلَّهِ دَرُّهُ رجلاً)، و(دلوي مملوءةٌ عَسَلاً)، وقال –تعالى-: ﴿مِلْءُ الأَرْضِ ذهَباً﴾[آل عمران:91]، ومنه قولهم: (ما في السماء قدرُ راحةٍ سحاباً)، و(عندي قَفِيْزَانِ[1] بُرّاً)، و(عندي مَنَوَانِ[2] عسلاً)، و(عندي[3] ذراعان قَزّاً)، و(عندي عشرون درهماً)، و(منه ثلاثةَ عشَرَ رجلاً)، قال –تعالى-: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً﴾[يوسف:4]، ﴿وَكَفَى بِاللهِ وَلِيّاً﴾[النساء:45]، ﴿وَكَفَى بِرَبِّكَ هَادِياً وَنَصِيْراً﴾[الفرقان:31].

النوع التاسع: منصوب بالاستثناء

ومعنى الاستثناء: إخراج الشيء مما دخل فيه، تقول: (جاء القومُ إلّا زَيْداً)، وقال –تعالى-: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إلا قَلِيْلاً﴾[البقرة:249]، وتقول: (ما جاء أحدٌ إلّا زَيْداً)، وكذا الحكم في بقية أدوات الاستثناء، نحو: (سوى، وسواء، وخلا، وعدا، وحاشا، وغير)[4]

---

(1) مثنى، مفرده (قفيز)، وهو نوع من المكاييل، (القَفيزُ)، كأمير: مِكْيالٌ معروفٌ، وَهُوَ ثمانيةُ مَكاكيكَ، عِنْد أهل العِراق. وَمن الأَرْض: قَدْرُ مائةٍ وأربعٍ وأربعينَ ذِراعاً. وَقيل: هُوَ مِكيالٌ يتواضَعُ الناسُ عَلَيْهِ. وَفِي التَّهْذِيب: القَفيز: مقدارٌ من مِساحةِ الأَرْض. ج، أَقْفِزَةٌ وقُفْزانٌ، بالضمّ، وبالكسر. ينظر: تاج العروس، الزبيدي(ت1205هـ) (ج285/15)، واللسان (قفز).

(2) مثنى، مفرده (مَنَا) وهو نوع من الموازين، يوزن به (الْمَنَا) مَقْصُورٌ عِيَارٌ قَدِيمٌ وَالتَّثْنِيَةُ (مَنَوَانِ) وَالْجَمْعُ (أَمْنَاءٌ)، وَهُوَ أَفْصَحُ مِنَ الْمَنِّ. ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري(ت393هـ) (ج2497/6)، ولسان العرب، ابن منظور، (مني)، ومختار الصحاح، الرازي(ت666هـ) (ص300).

(3) في (أ): (عند).

(4) أضاف النحاة أدواتٍ أُخَرَ، نحو: (ليس)، و(لا يكون)، وعند بعضهم: (بيد)، و(لا سيما). ينظر: ذلك في شرح المفصل، الزمخشري(ت538) (ج77/2، 78، 83 85)، وشرح الجمل، البن عصفور (ج248،249/2)، والهمع، السيوطي(ت911هـ) (ج282/3 – 291).

ولكن يكون ما بعد هذه الأدوات مجروراً[1] بالإضافة، تقول: جاءني القوم غير زيدٍ وسوى زيدٍ.. إلى آخره.

ويجوز نصب ما بعد خلا وعدا وحاشا، ولا يجوز فيما بعد (غير) إلا على التفصيل المذكور فيها.

النوع العاشر: منصوب بالنداء

وحروف النداء خمسة، هي: (يا، وأيا، وهيا، وأي، والألف[2]، وقد تُحْذَفُ الهمزةُ تَخفيفاً)؛ تقول، (يا رجلاً خُذْ بِيَدِي). و(يا طالعاً جبلاً)، و(يا عبدَ اللهِ)[3].

قال –تعالى–: ﴿يَا أَهْلَ الكِتَابِ﴾[آل عمران، من الآية: 64 ومواضع أخرى]، وإذا كان المنادى مفرداً علماً أو نكرة مقصودة بني على الضم[4] وجوبًا[5] نحو: (يا زيدُ)، و(يا رجلُ)، ولا تدخل (يا) على ما فيه (الألف)، و(اللام)، فلا يقال: (يا الرحمن)، ولا (يا الرجل).

---

(1) في (أ) (مجرورٌ) بالرفع.

(2) هذا على رأي سيبويه وجمهور البصريين، وحكى الكوفيون والأخفش: (آ) بالمد حرف من حروف النداء، وحكى الكوفيون – أيضاً– (آي) بالمد والسكون، وأجاز بعض النحويين أن يُنَادَى بـ(وا) في غير المندوب. ينظر: الجنى الداني، الرادي(ت749هـ) (ص249، 346، 398)، والمغني، ابن هشام(ت761هـ) (ص29، 482)، والهمع (ج3/36).

(3) يريد أن المنادي يكون منصوباً إذا كان نكره غير مقصودة أو شبيهاً بالمضاف أو مضافاً على حسب تمثيله.

(4) يريد: يبنى على ما يرفع به، ففي حال الإفراد وجمع التكسير وجمع المؤنث يبنى على الضم، والضم هو الأصل وغير الضم نائب عنه، وفي التثنية يبنى على الألف... وهكذا.

(5) سقطت من (ب).

ويرخم المنادى إذا كان مفرداً علماً زائداً على ثلاثة أحرف، نحو قولك في (حارث): (يا حارِ)، وفي (جعفرٍ)، (يا جَعْفَ) كما قرأ[1] عبد الله بن مسعود[2]: ﴿وَقَالُوْا يَا مَالِ﴾[الزخرف:77]. يريدون[3]: يا مالك، ومنه قولهم[4] في (طلحة): (يا طلحَ) بفتح الحاء على لغة من ينتظر، وهي الفصحى وفي (فاطمة): (يا فاطمَ) وفي (منديل): (يا مندِ)، وفي (مروان): (يا مروَ)[5]، والله أعلم.

النوع الحادي عشر: منصوب بـ(لا)

نحو: (لا غُلامَ رَجُلٍ قَائِمٌ)، ها هنا في نفي الجنس، و(لا رَجُلَ في الدار)، و(لا إلهَ إلّا اللهُ.

---

(1) في (ب): (قال).

(2) عبد الله بن مسعود بن غافل، أبو عبد الرحمن الهذلي المكي، أحد السابقين إلى الإسلام، صحابيٌّ جليلٌ عرض القرآن على النبي – صلى الله عليه وسلم– (كان إماماً في القرآن وترتيله وتحقيقه(ت32هـ). ينظر: الإصابة، ابن حجر(ت852هـ) (ج4/198)، وطبقات القراء، ابن الجزري(ت833هـ) (ج1/458).

(3) في (أ)، و(ب): (يريدوا)، والصواب ما أَثْبَتُّ.

(4) قرأ الجمهور الآية: (يَا مَالِكُ)، وقرأ علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وابن وثاب والأعمش: (ياماِلِ) على لغة من ينتظر الحرف، وقرأها أبو السرار الغنوي (يامالُ) بالبناء على الضم. ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني(ت392هـ) (ج2/257)، والكشاف، الزمخشري(ت538هـ) (ج3/496)، والبحر المحيط، أبو حيان(ت745هـ) 28/8.

(5) يرخم العلم إذا كان زائداً على ثلاثة أحرف غير مختوم بتاء بحذف الحرف الأخير منه، كما في: (مالك وحارث وجعفر)، وإذا كان مفرداً مختوماً بناء التأنيث فإنّه يُرخَّمُ بنفس الطريقة دون اشتراط في عدد الأحرف أو العلميّة كما مثّل المصنف: (طلحة وفاطمة)، وغيرها. ويرخم المنادى بحذف حرفين من آخره إذا كان ما قبل الأخير حرفاً ساكناً زائداً معتلاً وسبق بثلاثة أحرف فما فوقها نحو: (منديل ومروان). ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك (ج3/421)، وأوضح المسالك، ابن هشام(ت761هـ) (ج4/581).

وإذا فصلت بين (لا)، وما تعمل فيه فليس إلّا الرفع، نحو: (لا في الدَّارِ رَجُلٌ)، و(لا عندي غُلَامٌ)[1]، قال –تعالى–: ﴿لا فِيْهَا غَوْلٌ﴾[الصافات، من الآية:47]. والله أعلم.

النوع الثاني عشر[2]: منصوب بالإغراء والتحذير

تقول في **الإغراء**: (عليك زَيْداً)، على معنى احْفَظه، قال –تعالى–: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوْا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾[المائدة من الآية:105][3].

وحروف الإغراء: عليك، ودونك[4].

---

(1) صرح المصنف لإعمال (لا) النافية للجنس عمل (إن) بشرط واحد، وهو عدم وجود الفاصل بينها وبين اسمها، ويفهم الشرطان الآخران، وهما الدلالة على نفي الجنس، وكون معموليها نكرتين من كلامه ومن أمثلته وشواهده. وأضاف النحاة شروطاً أخرى لإعمالها نحو: عدم تكرارها. ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان(ت745هـ) (ج164/2).

(2) سقط هذا النوع بكامله من النسخة (ب)، فأتت المنصوبات في هذه النسخة أربعة عشر نوعاً فقط.

(3) والمعنى: احفظوا أو الزموا أنفسكم. ينظر: الإملاء، لأبي البقاء العكبري(ت616هـ) (ج228/1)، والدر المصون، السمين الحلبي(ت756هـ) (451/4).

(4) تكررت (دونك) في (أ) . اكتفى المصنف في التمثيل للإغراء بوجه واحد وهو: أسماء الأفعال؛ (عليك) بمعنى الزم، و(دونك) بمعنى خذ، ولم يشر للإغراء بالتكرار أو العطف، نحو: (أخاك أخاك)، و(أخاك والإحسانَ إليه). ينظر: أوضح المسالك، ابن هشام(ت761هـ) (ج79/4، 85)، وشرح ابن عقيل(ت769هـ) (ج301/2، 303)، والهمع، السيوطي(ت911هـ) (ج28/3).

وأما التحذير، فكقولك: (الأسدَ الأسدَ خَلِّ الطريقَ)[1].

قال الله –تعالى–: ﴿نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا﴾[الشمس، من الآية: 13]؛ أي: احذروا ناقة الله، ولا تمسوها بسوء، وفي الحديث: "إِيَّاكُمْ وَخَضْرَاءَ الدِّمَن"[2].

النوع الثالث عشر: منصوب بفعل مضمر

نحو قولهم: (امرأً عَمِلَ لنفسِهِ، تقديره: رَحِمَ اللهُ امرأً، ومنه قوله ––تعالى–:﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إبْرَاهِيْمَ حَنِيْفاً﴾[البقرة، من الآية:135]؛ أي: اتبع ملة إبراهيم، وقال –تعالى–:﴿وَنُوْحاً إِذْ نَادَى مِنْ قَبْلُ﴾[الأنبياء، من الآية:76]؛ أي: واذكر نوحاً، ومنه أيضاً قولهم: (إِنْ خيراً فخيرٌ وإِنْ شراً فشرٌ)[3]، (معناه: إن كان خيراً فجزاؤه خير)[4] – ومنه قوله – تعالى–:﴿انْتَهُوْا خَيْراً

---

(1) هذا المثال مأخوذ من قول جرير:

خَلِّ الطَّرِيْقَ لِمَنْ يَبْنِيْ المَنَارَ بِهِ وَابْرُزْ بِبَرْزَةَ حَيْثُ اضْطَرَّكَ القَدَرُ

ديوان جرير(ت110هـ) (ص219)، وينظر: شرح أبيات سيبويه(ت170هـ)، لابن السيرافي(ت385هـ) (ج223/1)، والأمالي الشجرية(ت542هـ) (ج97/2)، وشرح المفصل، ابن يعيش(ت643هـ) (ج30/2)، واللسان: (برز).

(2) نصه كاملاً: " إِيَّاكُمْ وَخَضْرَاءَ الدِّمَن. فقيل: وَمَا خَضْرَاءُ الدِّمَنِ؟ قال: المَرْأَةُ الحَسْنَاءُ فِيْ المَنْبَتِ السُّوْءِ". وهو ضعيف جداً، قيل: كذَّبه الإمام أحمد والنسائي وابن المديني وغيرهم. وأخرجه الشهاب. ونسب إلى عمر رضي الله عنه موقوفاً، وذكر في كتب الأمثال، ينظر مسند الشهاب القضاعي:96/2، مجمع الأمثال: 64/1، كشف الخفاء ومزيل الإلباس للعجلوني: 272/1، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: 69/1. وباستشهاد المصنف بهذا الحديث يكون قد مثل واستشهد لأسلوب التحذير بطرقه الثلاث وهي: إياك، والتكرار، والعطف. ينظر: شرح المفصل: 25/2، الدر المصون: 24/11، أوضح المسالك: 76/4.

(3) أخرجه الطبراني في الأوسط من حديث واثلة بن الأسقع.... سمعت رسول الله – صلى الله عليه وسلم–: يقول: "إنَّ الله – تعالى– يقول: أنا عند ظن عبدي بي إن خيراً فخير، وإن شراً فشر". وأخرجه الطبراني في الكبير والأوسط من حديث جندب بن سفيان قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم–: "ما أسر عبد سريرة إلا ألبسه الله رداءها إن خيراً فخير، وإن شراً فشر". وورد في كتب النحو على أنه قول من أقوال العرب، ونصه عند سيبويه: "الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير، وإن شراً فشر". ينظر: الكتاب، سيبويه(ت180هـ) (ج258/1)، والمعجم الكبير، الطبراني(ت360هـ) (ج171/2)، والمعجم الأوسط، الطبراني(ت360هـ) (ج44/8، 56). وقد ورد القول في نسخة ب: إن خيراً فجزاؤه خير.

(4) ما بين القوسين سقط من ب.

لَكُمْ﴾[النساء، من الآية:171]؛ تقديره: انتهوا يكون خيراً لكم[1]، والعرب لفصاحتها تنصب الأسماء كثيراً بأفعال مضمرة[2].

النوع الرابع عشر: منصوب بفعل التعجب

نحو: (ما أَحْسَنَ زَيْداً)، ولا يكون لصيغة فعل التعجب مستقبل ولا مصدر ولا فاعل ولا يتصرف، والله أعلم.

النوع الخامس عشر: منصوب بـ(أن) المخففة وأخواتها[3]

نحو: (أرجو أن تعطيني وأن تخرج)، ونحو: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِيْعَ إِيْمَانَكُمْ﴾[البقرة، من الآية:143] وتسمى هذه اللام لام الجحود، لأنها لا تقع إلا بعد النفي، ومنه قول الشاعر:

(1) في (ب): (أي يكون خيراً).

(2) للنحاة في توجيه آيتي [البقرة والنساء] سابقتي الذكر خلاف كبير: ففي آية البقرة وافق المصنف الخليل وسيبويه والفراء والأخفش ومَكِّي بن حَمُّوش(ت437هـ) ابن أبي طالب في أن النصب بفعل مضمر، وقيل إضماره جوازاً قال الخليل: "وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر". الكتاب، سيبويه (ج283/1). وأجاز آخرون أن يكون التقدير: بل نكون أهل ملة، ورده بعضهم. وفي آية النساء. ونجد للمصنف توجيهاً آخر يوافق فيه الكسائي وأبا عبيدة في نصب (خيراً) بإضمار (كان). ويذهب الخليل وسيبويه والزمخشري والسمين إلى نصبه على أنه مفعول به لفعل مضمر وجوباً، وفي الآيتين توجيهات أخرى لا مجال لذكرها هنا. ينظر: الكتاب، سيبويه (ج257/1، 282)، ومعاني القرآن للفراء (ج72/1، 295)، ومجاز القرآن، (ج57/1، 143)، ومعاني القرآن للأخفش (ج150/1)، ومشكل إعراب القرآن، ومَكِّي بن حَمُّوش(ت437هـ) (ج73/1، 214)، والكشاف، الزمخشري (ج314/1، 584)، والدر المصون، السمين (ج135/2)، و(ج164/4).

(3) يريد بها (أنْ) المصدرية الناصبة للفعل المضارع وأخواتها: (لن)، و(إذن)، و(كي). و(أن) المخففة من (أنَّ) لا تنصب المضارع إلا إذا تلت (ظن) على الأرجح. ينظر: أوضح المسالك: 157/4، الهمع: 89/4.

[1]**لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأتِيَ مِثْلَه *** [عَارٌ عَلَيْكَ إذا فَعَلْتَ عَظِيْمُ]**[2]

(فقوله (تأتي) منصوب بأن مقدرة، أي: وأن تأتي مثله، وقوله –تعالى-:﴿لَيْسَ لكَ مِنَ الأمْرِ شَيْءٌ أوْ يَتُوْبَ عَلَيْهِم﴾[آل عمران، من الآية:128]، ومنه قوله –تعالى-:﴿ولا تَطْغَوْا فِيْهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾[طه، من الآية:81]، وقوله:﴿يَا لَيْتَنِيْ كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوْزَ فَوْزاً عَظِيْماً﴾[النساء، من الآية:73]، وقوله – تعالى-: ﴿لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوْتُوْا﴾[فاطر، من الآية:36] فهذه وأمثالها كلها منصوبة بإضمار (أن) وعلامة صحة الجواب الفاء[3]. والله أعلم.

(1) الشطر الثاني من البيت لم يرد في (أ).

(2) وقد اختلف في نسبة البيت، نسبه جماعة لأبي الأسود الدؤلي، وهو في ديوانه:165، ونسبه سيبويه في الكتاب: 42/1، وابن يعيش في شرح المفصل: 4/7 للأخطل، وليس في ديوانه، ونسبه السيرافي في شرح أبيات الكتاب: 188/2 لحسان بن ثابت، وليس في ديوانه، ونسبه النحاس في شرح أبيات سيبويه: 161 للأعشى، وليس في ديوانه، ونسبه الآمدي في المؤتلف والمختلف: 173، والمرزباني في معجم الشعراء: 410 للمتوكل الكناني الليثي، وهو في الأبيات المنسوبة إليه في شعره: 81، 284، ونسب لسابق البربري: وهو في شعره: 121، ونسب في الخزانة 618/3 للطرماح، وليس في ديوانه.

(3) ذهب المصنف مذهب البصريين في أن المضارع منصوب بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد لام الجحود، وواو المعية وأو، وفاء السببية، وحتى، إلا أن الأخير لم يشر له المصنف. وذهب الكوفيون إلى أن المضارع منصوب بلام الجحود نفسها وحتى، ومنصوب على الصرف بعد واو المعية. وعلى الخلاف بعد فاء السببية. وفي المسألة آراء أخرى، ينظر الخلاف مفصلاً في: الإنصاف: 555/2، 557، 575، 579، 593، 597 أوضح المسالك157/4، 170، 174، 177، 191، الهمع: 108/4،89، 111، 116، 130، 136.

الباب الرابع: في المجرورات والمجزومات معاً

أما المجرورات فأنواعها أربعة:

النوع الأول: مجرور بالحروف الجارة

وهي: **(من، وإلى، وعن، وعلى، وحتى، ومذ، وفي، ورب، والباء، والكاف، واللام).**

فأمّا **(إلى) فأصلها لانتهاء الغاية**، تقول: (خرجت من الكوفة إلى البصرة)[(1)]، وقد **تقع بمعنى (مع)**[(2)].

وأمّا **(عن) فللتعدي والانحطاط**، تقول: (رميت عن القوس)[(3)].

وأمّا **(على) فللاستعلاء**، تقول: (جلس الأمير على السرير)، و(وجب المال على زيد)، وقد تقع بمعنى (مع).

وأمّا **(حتى) فلها ثلاث خصال: (الغاية، والعطف، والابتداء)**، تقول في الغاية: [(أكلتُ السمكةَ حتى رأسِها) بالجر][(4)]، و(أكلتُ السمكةَ حتى رأسَها) بالفتح، و(أكلتُ السمكةَ حتى رأسُها) بالرفع؛ أي: حتى رأسُها مَأكولٌ؛ فرأسها[(5)] مرفوع بالابتداء.

---

(1) في ب: من البصرة إلى الكوفة.

(2) وذلك عند الكوفيين وجماعة من البصريين، إذا ضممت شيئاً إلى شيء آخر مما لم يكن معه نحو، قوله تعالى: "مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللهِ" [آل عمران:52]. ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان(ت745هـ) (ج450/2)، ومغني اللبيب ابن هشام(ت761هـ) (ج75/1). قال الفراء في هذه الآية " المفسرون يقولون: من أنصاري مع الله، وهو وجه حسن". معاني القرآن، الفراء(ت207هـ) (ج218/1).

(3) وقد ذكر النحويون لـ(عن) في هذا المثال معنًى آخَرَ غيرَ ما ذكر، وهو **الاستعانة**؛ لأنهم يقولون رميت بالقوس. الأزهية، الهروي(ت:415هـ) (ص279)، والمغني، ابن هشام(ت761هـ) (ج147/1، 149).

(4) زيادة يقتضيها السياق.

(5) في ب: ومأكول رأسها.

وأمّا **(رُبَّ) فللتقليل**، نحو: (رُبَّ رجلٍ لقيتُهُ)(1).

وأمّا **(مِن) فهي لابتداء الغاية**، نحو: (خرجتُ مِنَ الدّارِ)، وهي ضِدُّ (إلى)(2). وقد **تقع بمعنى التبعيض** كقولك: (أخذتُ من المال)؛ أي: بعضه، والفرق بين (مِنْ) و(عَنْ) أنّ (عَنْ) تدُلُّ على الانقطاع. بخلاف (مِنْ)، تقول: رجعت [عنه إليه](3).

وأمّا **(في) فأصلها التوعية**، نحو: (الدرهمُ في الكيس). وقد تقع بمعنى **(على)** كقوله – –تعالى–:﴿ولأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذوْعِ النَّخْلِ﴾[طه، من الآية:71]؛ لأنّ الجذوع بمنزلة القبور (4).

---

(1) أيَّدَ المُصَنِّفُ ما ذهب إليه أكثرُ النُّحاةِ مِنْ أنَّها لا تكونُ إلّا للتّقليلِ فَقَطْ، وينظر: الآراء الأخرى في: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان(ت745هـ)، (ج455/2)، والمغني، ابن هشام(ت761هـ) (ج134/1).

(2) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش(ت643هـ) (ج10/8، 14، 15، 41، 44).

(3) سقط من أ، زيادة يقتضيها السياق من (ب).

(4) تكون (في) بمعنى (على) عند الكوفيين، أما البصريون فيقولون أنّ (في) على بابها، لأنّه إنّما يصلب في عراضها لا عليها. معاني الحروف للرماني(ت384هـ): 96. قال أبو حيان في هذه الآية: "لما كان الجذع مقرّاً للمصلوب، واشتمل عليه اشتمالَ الظّرف على المظروف عُدِّيَ الفعل بـ(في) التي للوعاء، وقيل نقر فرعون الخشب وصلبهم في داخله، فصار ظرفاً لهم حقيقة حتى يموتوا جوعاً وعطشاً". البحر المحيط، أبو حيان(ت745هـ) (ج261/6)، وقال ابن يعيش: "لمّا كان الصَّلب بمعنى الاستقرار والتمكن عُدِّيَ بـ(في) كما يعدى الاستقرار". ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش(ت643هـ) (ج21/8)، وينظر: فتح القدير، للشوكاني(ت1250هـ) (ج376/3).

وأما **(مُذْ) فأصله**[1] **(مُنْذُ)**[2]، وكلاهما يَجُرُّ إذا **وقعا بمعنى ابتداء الغاية**، كقولك: **(**ما رَمَيْتُ مُذْ يومِ الجمعةِ ومُنْذُ[3] يومِ الجمعةِ**)**؛ أي: مِنْ يومِ الجمعةِ.

وأما **(الكاف) فهي للتشبيه**، تقولُ: (زَيْدٌ كعمرٍو)؛ أي: مِثْلُ عمرٍو، **وقد تقع زائدةً**، كقوله – تعالى–:﴿ لَيْسَ **كَمِثْلِهِ** شَيْءٌ ﴾[الشورى، من الآية:11][4].

---

(1) في ب: فأصلها.

(2) هذا مذهب الجمهور، ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي (ص387)، والجنى الداني في حروف المعاني، المرادي(ت749هـ) (ص304– 305)، والمغني، ابن هشام (ج336/1). وذهب ابن ملكون إلى أنّ (مذ) أصل؛ لأنه لا يتصرف في الحرف أو شبهه.

(3) ب: ومذ.

(4) (الكاف) في هذه الآية زائدة عند أكثر العلماء، لتوكيد نفي المثل، ينظرك الآراء المختلفة في (الكاف) في: معاني الحروف، للرماني(ت384هـ) (ص48–49)، وسر صناعة الإعراب، ابن جني(ت392هـ) (ج291/1)، ورصف المباني، المالقي (ص278)، والجنى الداني، المرادي(ت749هـ) (ص87–90)، والمغني، ابن هشام(ت761هـ) (ج179/1).

وأمّا (**اللّام) فأصلها التمليك والاستحقاق**، تقول: (المالُ لِزَيْدٍ)، و(الحمدُ للهِ)، وقد تقع **بمعنى (عند)** كقوله – تعالى-:﴿أقِمِ الصَّلاةَ **لِدُلُوْكِ** الشَّمْسِ﴾[الإسراء، من الآية:78][1]؛ أي: عنده.

وأمّا (**الباءُ) فأصلُهَا للإلصاق**، كقولك: (كتبتُ بالقلم)[2]، و(مررتُ بزيدٍ)[3]، **وقد تقع بمعنى (مع)** كقوله – تعالى-:﴿وقَدْ دَخَلُوْا **بِالكُفْرِ** وَهُمْ قَدْ خَرَجُوْا **بِهِ**﴾[المائدة، من الآية:61].

---

(1) ذكر النّحاةُ أنّ اللّام في الآية الكريمة بمعنى (بعد)، وأنّ اللّام التي بمعنى (عند) جاءت في نحو قوله – تعالى-: "بل كذَّبوا بالحق لمّا جاءهم" [سورة ق، الآية:5]. ينظر: الأزهية، الهروي(ت:415هـ) (ص289)، والجنى الداني، ، المرادي(ت749هـ) (ص101)، ارتشاف الضرب، أبو حيان(ت745هـ) (ج434/2)، المرادي(ت749هـ) (ج213/1)، وفي تفسير القرطبي ما يشير إلى أنها بمعنى (عند) حيث قال: " ... فذكر الله – تعالى- الصلوات التي تكون في حالة الدلوك وعنده.. " الجامع لأحكام القرآن الكريم: 197/1. وقيل: اللام للسببية؛ لأنّها إنّما تجب بزوال الشمس فيجب على المصلي إقامتها لأجل دلوك الشمس، تفسير النهر الماد من البحر المحيط، أبو حيان(ت745هـ) (ج69/6). وجاء في فتح القدير: 250/3 ".. والمعنى: أقم الصلاة من وقت دلوك الشمس إلى غسق الليل.. " فتكون اللام بمعنى (من). لهذا اقتصر عليه سيبويه. الكتاب، سيبويه(ت180هـ) (ج217/4)، وينظر: الجني الداني، المرادي(ت749هـ) (ص36،) والمغني، ابن هشام(ت761هـ) (ج101/1).

(2) الباء في هذا المثال للاستعانة، وهي الداخلة على آلة الفعل. ينظر: سر الصناعة، ابن جني(ت392هـ) (ج23/1)، ورصف المباني، المالقي (ص221)، والجنى الداني، المرادي(ت749هـ) (ص38)، المغني، ابن هشام(ت761هـ) (ج103/1).

(3) الإلصاق في هذا المثال مجازي؛ إذ المراد: ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد. ينظر المصادر السابقة.

وأمّا **(خَلَا)**، و**(عَدَا)**، و**(حَاشَا)** في الاستثناء فإنّ منهم مَنْ جعلها حُروفاً تَجُرُّ ما بعدَهَا كما مرَّ في النَّوَاصِبِ[(1)].

النوع الثاني: مجرور بحروف القسم

وهي ثلاثة: (الواو)، و(الباء)، و(التّاءُ).

فـ(الباءُ)، كقولك[(2)]: (باللهِ لأَفْعَلَنَّ كذا)، و**(الواو)**، كقوله – تعالى –:﴿وَالعَصْرِ إنَّ الإنْسَانَ لَفِيْ خُسْرٍ﴾[العصر،الآيتان:1–2]، و**(التاء)**: كقوله –تعالى–:﴿وَتَاللهِ لأَكِيْدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾[الأنبياء، من الآية:57].

واعلم أنَّهُ يُقَالُ في القسم: (ايمُنُ[(3)] اللهِ) ، و(ايمُ[(4)] اللهِ)، و(لَعَمْرُ اللهِ)، كلُّهَا مرفوعةٌ بالابتداء، وخبرُهَا مَحْذُوفٌ، التقدير: ايمُنُ اللهِ حَلْفِي، ولَعَمْرُ الله قَسَمِي، والعَمْرُ: البقاء، ولكن يستعمل في القسم بفتح العين.

---

(1) لم يذكر المصنف من حروف الجر ما ذكره بعض النحاة وهي: (كي)، و(متى) في لغة هذيل، و(لعلّ) في لغة عقيل، و(لولا) في بعض استعمالاتها، ينظر: أوضح المسالك، ابن هشام(ت761هـ) (ج3/6–13)، وشرح ابن عقيل(ت769هـ) (ج2/3–9)، وينظر: باب المنصوبات النوع التاسع.

(2) ب: (كقوله).

(3) ذهب البصريُّون إلى أنّ (اَيْمَنُ) اسم مفرد مشتق من اليُمْنِ والبركة، وهمزته همزة وصل مفتوحة، وذهب الكوفيُّون إلى أنّهُ جَمْعُ يَمِينٍ، وهمزتُهُ همزةُ قَطْعٍ(أَيْمَنُ). الإنصاف، الأنباري(ت577هـ) (ج1/44)، والأزهية، الهروي(ت416هـ) (ص20–21)، وشرح المفصل، ابن يعيش(ت643هـ) (ج8/35– 36)، ورصف المباني، المالقي (ص133)، والجنى الداني، المرادي(ت79هـ) (ص133).

(4) (ايْمُنُ) اللَّهِ اسْمٌ وُضِعَ لِلْقَسَمِ هَكَذَا بِضَمِّ الْمِيمِ وَالنُّونِ وَهُوَ جَمْعُ يَمِينٍ وَأَلِفُهُ أَلِفُ وَصْلٍ عِنْدَ أَكْثَرِ النَّحْوِيِّينَ، وَلَمْ يَجِئْ فِي الْأَسْمَاءِ أَلِفُ الْوَصْلِ مَفْتُوحَةً غَيْرَهَا، وَرُبَّمَا حَذَفُوا مِنْهُ النُّونَ فَقَالُوا: (أَيْمُ) اللَّهِ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِهَا. وَرُبَّمَا أَبْقَوُا الْمِيمَ وَحْدَهَا فَقَالُوا: مُ اللَّهِ، وَمِ اللَّهِ، بِضَمِّ الْمِيمِ وَكَسْرِهَا. وَرُبَّمَا قَالُوا: مُنُ اللَّهِ بِضَمِّ الْمِيمِ وَالنُّونِ، وَمَنَ اللَّهِ بِفَتْحِهِمَا، وَمِنِ اللَّهِ بِكَسْرِهِمَا. وَيَقُولُونَ: (يَمِينُ) اللهِ لَا أَفْعَلُ. وَجَمْعُ الْيَمِينِ (أَيْمُنٌ) كَمَا سَبَقَ. مختار الصحاح (ص: 350)

والحروف التي تصل القسم بالجواب الذي هو المقسم عليه، خمسة: (إنَّ) المشددة المكسورة، واللام المفتوحة، و(ما)، و(إنْ) الساكنة، و(لا).

قال الله –تعالى–: ﴿**والعَصْرِ إنَّ** الإنْسَانَ لَفِيْ خُسْر﴾[العصر الآيتان:1–2]، وقال: ﴿**فَوَرَبِّكَ لَ**نَسْألَنَّهُم﴾[الحجر، من الآية: 92] وقال –تعالى–: ﴿**وَالنَّجْمِ** إذا هَوَى **مَا** ضَلَّ صَاحِبُكُمْ﴾[النجم، الآية: 1 ومن الآية: 2]، وقال – تعالى–: ﴿**تَاللهِ إنْ** كُنَّا لَفِيْ ضَلالٍ مُبِيْنٍ﴾[الشعراء الآية: 97]، وقال – تعالى–: ﴿وَأقْسَمُوْا **بِاللهِ** جَهْدَ أيْمَانِهِمْ **لا** يَبْعَثُ اللهُ مَنْ يَمُوْتُ﴾[النحل، من الآية: 38].

ثم لا يَخْفَى أنَّ هذه الحروفَ قد تُحْذَفُ تَخْفِيفاً، فَيُقَالُ: (واللهِ **قَدْ** جَاءَنِي زَيْدٌ)؛ أي: **لقد** جاءني، وقال – تعالى– في جواب القسم: ﴿**والشَّمْسِ وَضُحَاهَا** ... **قَدْ** أفْلَحَ﴾[الشمس، الآية: 1، ومن الآية: 9]؛ أي: **لقد** أفلح.

وقد يُحْذَفُ الجوابُ بالكُلِّيَّةِ كقولِهِ – تعالى–: ﴿**ق~. والقُرْآنِ** المَجِيْدِ بَلْ عَجِبُوْا﴾[ق الآية: 1، ومن الآية: 2] معناه: ق، والقرآن المجيد **لَتُبْعَثُنَّ**، وكذلك: ﴿ص~ والقُرْآنِ ذِيْ الذِّكْر﴾[ص الآية: 1]، وكذلك: ﴿والنَّازِعَاتِ غَرْقاً﴾[النازعات، الآية: 1](1)، والله أعلم.

(1) وقد اختلف النّحويُّون في جواب القسم في هذه الآيات فمنهم: من أظهره، ومنهم من قدّره بتقديرات مختلفة منها: التقدير المذكور في المتن وهو (لتبعثن). ينظر: إعراب القرآن، للنحاس(ت338هـ) (ج4/219، 141/5)، التبيان في إعراب القرآن، العكبري(ت616هـ) (ج2/1096، 1173، 1269)، والفريد في إعراب القرآن المجيد الهمداني(ت643هـ)، (ج4/149، 343 417).

النوع الثالث: مجرور بالإضافة إلى الظروف، وكذلك الأسماء المخصوصة(1) بالجهات الست[2]

التي هي: (**أعلى، وفَوْقَ، وتَحْتَ، وأَسْفَلَ، وقَبْلَ، وقُدَّامَ، وأَمَامَ، ومُقَابِلَ، وتِلْقَاءَ، وحِذَاءَ، وإِذَا، وجاه، وتُجَاهَ، وحِيَالَ، وخَلْفَ، وبَعْدَ، ووَرَاءَ، ويَمِينَ، وشِمَالَ**)، وكالأسماءِ الأُخَرِ الشَّائِعَةِ في الحالاتِ كُلِّهَا، كـ(**عِنْدِي، ولَدَي، ولَدُنْ، ومَعَ، وبَيْنَ، ووَسَطَ، وطَرْفَ، وشَطْرَ، ونِصْفَ، وبَعْضَ، وكُلَّ، ونَحْوَ، وغَيْرَ، ودُونَ، وسَوَاءَ، ومِثْلَ، ونَظِيرَ، وذُو، وذَا، وذَاتَ، وذَوَاتَ**)، ونحو ذلك[3].

تقول: (فوقَ السَّريرِ زَيْدٌ)، و(تَحْتَ السَّريرِ عَمْرٌو)، و(أمامَ الفَرَسِ أَسَدٌ)، و(عِنْدَ زَيْدٍ) ... إلى آخره، فقولك: (فوق السريرِ زَيْدٌ) (فوق) ظرفٌ، و(السّريرِ) مجرورٌ بـ(فوق) ، و(زَيْدٌ) مرفوع بالابتداء، وخبره: فوقَ السّريرِ، مُقَدَّمٌ عليه[4]، وكذا القولُ في بَقِيَّةِ الظُّروفِ، والحُرُوفِ الجَارّةِ.

النوع الرابع: مجرور بالإضافة إلى الأسماء المحضة

كقولك: (دَارُ زَيْدٍ)، و(غُلَامُ عَمْرٍو)، يُريد[5]: الدار لزيد، والغلام لعمرو، وتسمَّى هذه **الإضافة إضافة الكل**.

وأمّا الإضافةُ بمعنى (مِنْ)، فتُسَمَّى **إضافةَ البَعْضِ**، كقولك: (**ثَوْبُ خَزٍّ**)، و(**خَاتَمُ فِضَّةٍ**).

---

(1) ب: المخفوضة.

(2) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش(643هـ) (ج2/126 – 127).

(3) المصدر السابق: (ج2/128 – 129).

(4) ب: (مُقَدَّمًا).

(5) ب: (وتريد).

ومن هذا النَّوْعِ **الإضافةُ إلى الفَاعِلِ**، نحوَ: قولك: (الحسَنُ الوَجْهِ)، و(الكَرِيمُ الأَبِ)، تريد حسَنٌ وَجْهُهُ، وكَرِيمُ أَبُوهُ.

ومنه – أيضاً– **الإضافةُ إلى المَفْعُولِ**، كقولِكَ: (الضَّارِبَا زَيْدٍ)، و(الراكبو الفَرَسِ)، تريد: الضاربانِ زيداً، والراكبون الفَرَسَ[1]، قال – تعالى–: ﴿**والمُقِيْمِيْ الصَّلاةِ**﴾[الحج من الآية: 35].

---

(1) أضاف بعض النحاة نوعاً ثالثاً من أنواع الإضافة، وهي أن تكون بمعنى (في). ينظر: شرح الكافية، ابن مالك(ت672هـ) (ج272/1)، والهمع، السيوطي(ت911هـ) (ج267/4). قال ابن مالك: "وقد أغفل النحويون التي بمعنى (في)، وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح..". شرح التسهيل، ابن مالك(ت672هـ) (ج221/3). وقد ذكر ابن الحاجب في كافيته: 121، أن تقدير (في) أقل من اللام أو من. وإنّما كان جرُّ المضاف إليه بهذه الأحرف المقدرة وليس بالمضاف كما ذكر بعض النحاة، لأنّ كُلَّ واحد من المضاف والمضاف إليه اسم ليس له أن يعمل في الآخر، وحسن حذف هذه الأحرف لنيابة المضاف إليه عنها وصيرورته عوضاً عنها في اللفظ. شرح المفصل، ابن يعيش(643هـ) (ج117/2)، والهمع، السيوطي(ت911هـ) (ج265/4). وهذا النوع من الإضافة يسمى الإضافة المعنوية أو المحضة وهي التي تفيد التعريف أو التخصيص. ينظر: الأصول، ابن السراج، (ت316هـ) (ج5/2–6)، والخصائص، ابن جني(ت392هـ) (ج26/3)، وشرح المفصل، ابن يعيش(643هـ) (ج118/2).

فرع: **لا يضاف الشيء إلى وصفه، فلا يقال: (زيْدُ القَائِمِ)، و(عَمْرُو الخَارِجِ)**[1]، وقد **يُضَافُ عَلَى قِلَّةٍ**[2]، كقولِهِ: (مَسْجِدُ الجَامِعِ)، وقال[3] – تعالى–: ﴿ذَلِكَ الدِّيْنُ القَيِّمُ﴾[التوبة، من الآية:36]، و[يوسف، من الآية:40]، و[الروم، من الآية:30][4]، وقال – تعالى–:﴿عِلْمَ اليَقِيْنِ﴾[التكاثر من الآية: 5][5]. والله أعلم.

---

(1) الصواب: (زيْدٌ القَائِمُ)، و(عَمْرٌو الخَارِجُ).

(2) وهذا هو النوع الثاني من أنواع الإضافة، وتسمى إضافة لفظية أو غير محضة، وهي التي تفيد التخفيف في اللفظ بحذف التنوين. ينظر: الأصول، الأصول، ابن السراج، (ت316هـ) (ج6/2)، شرح المفصل، ابن يعيش(643هـ) (ج119/2)، والهمع، السيوطي(ت911هـ) (ج269/4). أجاز المصنف هنا إضافة الصفة إلى الموصوف بقلة مؤيداً في ذلك مذهب الكوفيين وجماعة من النحاة الذين أجازوا هذه الإضافة من غير تأويل بشرط اختلاف اللفظين، أما جمهور البصريين فقد ذهبوا إلى أن ما ورد عن العرب من ألفاظ ظاهرها من إضافة الموصوف إلى صفته فهي على تأويل أنها صفة لموصوف محذوف؛ لأن الصفة والموصوف شيء واحد، وإضافة الشيء إلى نفسه لا تجوز. ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش(ت643هـ) (ج10/3 11)، وارتشاف الضرب، أبو حيان(ت745هـ) (ج506/2)، والهمع، السيوطي(ت911هـ) (ج276/4). وقد سمى ابن مالك هذا النوع من الإضافة (شبيهة بالمحضة)، فالإضافة عنده على ثلاثة أنواع. ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك(ت672هـ) (ج225/3، 229)، والهمع، السيوطي(ت911هـ) (ج277/4). وقال أبو حيان: " ولا أعلم له سلفاً في ذلك ". ارتشاف الضرب أبو حيان(ت745هـ) (ج505/2). كما ذهب أبو حيان إلى أن هذا النوع من الإضافة لا يتعدى السماع بل يحفظ ولا يقاس عليه. المصدر السابق: (ج506/2)، وينظر: الهمع، السيوطي(ت911هـ) (ج277/4).

(3) ب: (قال).

(4) في الأصل (وذلك). والصواب ما أثبت كما جاء في المصحف وهنا لم يضف الموصوف إلى صفته.

(5) لم يذكر المصنف من أنواع الجر، الجر بالتبعية والمجاورة. وما ذكر ظاهره إضافة الموصوف إلى صفته، والتأويل فيها على غير ذلك؛ إذ إن الصفة فيها لموصوف محذوف. ينظر شرح المفصل، ابن يعيش(ت643هـ) (ج10/3).

وأما المجزومات فنوعان:

الأول: مجزوم بحروف الجزم

وهي خمس: **(لَمْ، لَمَّا، ولا، في النهي، واللام في الأمر، وإن في الشرط والجزاء)**.

تقول: (لم يضرِبْ زيدٌ)، بمعنى ما ضرب، وكذلك: (لمَّا يَضْرِبْ)، وتقول: (لا تَفْعَلْ)، تنهى المخاطب عن ذلك الفعل، وقال –تعالى-:﴿لا تَقُمْ فِيْهِ أبَداً﴾[التوبة، الآية:108]، وقال –تعالى-:﴿لا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ ﴾[الحجرات من الآية:11]، وتقول في اللام المكسورة في الأمر للغائب: لينفق فلان، قال ––تعالى-: ﴿لِيُنْفِقْ ذوْ سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾[الطلاق من الآية:7].

ثم لا يخفى أنّه إذا تَقَدَّمَ هذه **(اللامَ)** حَرْفُ عَطْفٍ جازَ تَسكينُهَا[1]، قال – تعالى-: ﴿وَلْيَتَّقِ اللهَ رَبَّهُ﴾[البقرة، من الآيتين:282، 283] ، وتقول في الأمر المخاطب بغير

---

(1) وذلك بعد (الواو)، و(الفاء) باتفاق بين النحاة، لشدة اتصالهما بما بعدهما لكونهما على حرف، وبعد (ثم) على خلاف بينهم لانفصالها عما يليها. ينظر: المقتضب، المبرد(ت286هـ) (ج133/2 134)، شرح التسهيل، ابن مالك(ت672هـ) (58/4 59)، والارتشاف، أبو حيان(ت745هـ) (ج/541)، والهمع، السيوطي(ت911هـ) (ج307/4 308).

(اللام): (اِذْهَبْ)، و(اِضْرِبْ) لكنّ الصحيحَ أنّ هذا مبنيٌّ على الوقف، وليس بمجزوم(1).

وقد جاءت[2] (اللَّامُ) في الأمر للمخاطب في قوله – تعالى-: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوْا﴾[يونس، من الآية:58]على قراءة، من قرأها بالتاء الفوقية[3].

وأما (إنْ) في الشرط والجزاء، فنحو قوله –تعالى-: ﴿إِنْ تَتَقُوْا اللهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَاناً﴾[الأنفال من الآية:29]. أصله (تتقون)، حذفت النون للشرط، وجزم (يَجْعَلْ) بالجزاء، وتقول: (إِنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمْكَ).

لا[4] يَخْفَى أَنَّهُ إذا كان الشَّرْطُ والجزاءُ ماضِيَيْنِ جَازَ فيهما تَرْكُ الجَزْمِ، نَحْوَ: (إِنْ ضَرَبْتَنِي ضَرَبْتُكَ)، وإذا كان الجوابُ مستقبلاً، والشرطُ مَاضِياً جازَ فِيهِ الجَزْمُ وتَرْكُهُ[5].

---

(1) صَحَّحَ مذهبَ البصريّين القائلَ إنَّ فعلَ الأمر لِلْمُواجَهِ المُعَرَّى عَنْ حَرْفِ المُضَارَعَةِ يَكُونُ مَبْنِيّاً، في حِينَ ذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم. الإنصاف، الأنباري(ت577ه) (ج524/2)، وينظر: شرح التسهيل، ابن مالك(ت672ه) (ج61/4).

(2) ب: (جاء).

(3) قرأ عثمانُ بْنُ عَفَّانَ، وأُبَيُّ، وأَنَسُ، والحَسَنُ ... بالتّاء على الخطاب، ورُوِيَتْ عَنِ النّبِيّ صلى الله عليه وسلم، وهي لغة لبعض العرب. وقرأ الحسن بكسر (اللّام) من (لِتَفْرَحُوا)، وسَكَّنَهَا بَقِيَّةُ القُرَّاءِ. ينظر: البحر المحيط، أبو حيان(ت745ه) (ج172/5)، النشر في القراءات العشر، ابن الجزري(ت833ه)، (ج285/2)، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر أحمد الدمياطيّ، شهاب الدين البناء(ت1117ه) (ص252).

(4) ب: (ولا).

(5) لعل المراد بقوله: (جاز فيهما ترك الجزم) ترك الجزم للفظهما لا محلهما بدليل عطف المضارع على محلهما بالجزم، ومعلوم أن الشرط والجزاء إذا كانا ماضيين فلا جزم لهما لفظاً لأن الجزم مختص بالمضارع، والضمير في قوله: (جاز فيه) يعود على المستقبل، لأنه هو الذي يجوز فيه الجزم وتركه لفظاً، ينظر: الكتاب، سيبويه (ج66/3، 70- 71)، والمقتضب، المبرد(ت286ه) (ج68/2-70)، وشرح التسهيل، ابن مالك(ت672ه) (ج77/4- 78)، والارتشاف، أبو حيان(ت745ه) (ج556/2)، والهمع، السيوطي(ت911ه) (ج330/4).

فرع: وقد يقع الفعل المستقبل في الجواب موقع الصفة والحال[1]، كقوله – تعالى–: ﴿أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُوْنُ لَنَا عِيْداً﴾[المائدة: من الآية: 114]؛ فقوله (تكون) صفة للمائدة[2]، وكذلك نحو قوله –تعالى–:﴿فَهَبْ لِيْ مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً يَرِثُنِيْ وَيَرِثُ..﴾[مريم من الآيتين (5و6)] فـ(يرثني)، و(يرث)، صفتان للولي على قراءة من رفعهما[3].

النوع الثاني: مجزوم بالأسماء التي تتضمن معنى الشرط

وهي **تسعة: (مَنْ، وَمَا، وأي، وأين، ومتى، وحيثما وإذما، وأنّى، ومهما).**

تقول: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾[النساء، من الآية: 123]، وقال –تعالى–: ﴿مَا نَنْسَخ مِنْ آيَةٍ أو نُنْسِهَا، نَأتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا﴾[البقرة، من الآية: 106]، وتقول: (أَيُّكُمْ يَأْتِنِي أُكْرِمْهُ)[4]، وتقول: (أين تذهَبْ أَذْهَبْ)، وتقول: (متى تَخْرُجْ أَخْرُجْ)، وتقول: (حيثما تَكُنْ أَكُنْ)، و(إِذْمَا تَكُنْ أَكُنْ)، و(أَنَّى[5] تَفْعَلْ أَفْعَلْ)، و(مَهْمَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ).

فرع: إذا دخلت الفاء في جواب الشرط ارتفع الفعل المضارع بعده على إضمار مبتدأ، تقول: (مَنْ يأْتِنِي فَأُكْرِمُهُ)؛ أي: فأنا أكرمه، وقال – تعالى–: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْه﴾[المائدة، من الآية:95]، ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيْلاً﴾[البقرة، من الآية: 126]؛ أي: فأنا أمتعه، والله أعلم[6].

---

(1) وذلك في جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض، إذا لم يقصد الجواب والجزاء، والرفع على ثلاثة أشياء؛ (الصفة، والحال، والقطع والاستئناف). شرح المفصل، ابن يعيش(ت643هـ) (ج7/50–51).

(2) وقد قرأها ابن مسعود (تكن)، والأعمش (يكن) بالجزم على جواب الطلب. معاني القرآن325/1، ومختصر شواذ ابن خالويه: 36، والفريد في إعراب القرآن المجيد الهمداني(ت643هـ) (ج2/107). وذلك في حال الرفع.

(3) قرأ أبو عمرو والكسائي من السبعة وغيرهما بجزم (يرثني ويرث) جواباً للطلب، وعطف عليه (ويرث) ، والباقون بالرفع على الصفة وهو أقوى من الأولى؛ لأنه سأل ولياً هذه صفته، والجزم لا يحصل بهذا المعنى. ينظر: السبعة لابن مجاهد: 407، إعراب القرآن للنحاس: 6/3، الكشف لمكي:84/2، التبيان للعكبري: 866/2 البحر المحيط: 174/6.

(4) أ: يأتيني أكرمه، والصواب ما أثبت، وفي ب: يأتني أكرمته.

(5) أ: وأيّا.

(6) ب: والله تعالى أعلم.

الباب الخامس: في التوابع

وأنواعها خمسة:

النوع الأول: تابع بالنعت

وهو على **خمسة أقسام: (الحلية، والفعل، والغريزة، والنسب، والوصف بأسماء الأجناس بـ(ذو)**.

فـ(الحليةُ): كقولك: (رجلٌ طويلٌ وأسودُ)، ونَحْوِهَا.

و**(الفعلُ)**: كقولك: (رجلٌ قائِمٌ وكاتِبٌ وخَيَّاطٌ).

و**(الغريزةُ)**: كقولك: (رجُلٌ كَرِيمٌ وظرِيفٌ وفَطِنٌ)، ونحوها.

و**(النَّسَبُ)**: كقولك: (بَصْريٌّ هَاشِمِيٌّ قُرَشِيٌّ)، ونحوِهَا.

و**(الوصف بأسماء الأجناس بـ(ذو)**: كقولك: (جاءني رَجُلٌ ذُو مَالٍ)، و(رَأَيْتُ رَجُلاً ذَا مَالٍ)، و(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ)[1].

فهذه الصفاتُ كُلُّهَا تَتْبَعُ المَوْصُوفَ في إعرابه، وتعريفه، وتنكيره، وتأنيثه، وتذكيره، وإفراده وتثنيته، وجمعه تقول: (جَاءَنِي رَجُلٌ كَرِيمٌ، والرجلُ الكريمُ، وامرأةٌ كريمةٌ، ورَجُلَانِ كَرِيمَانِ، ورِجَالٌ كِرَامٌ).

فرع: إذا تَقَدَّمَ صِفَةُ النَّكِرَةِ على الموصوف نصبتها على الحال، نحو: (جَاءَنِي ظَرِيفاً رَجُلٌ)[2].

---

(1) ينظر: تفصيل هذه الأقسام الخمسة في: المقتضب، المبرد(ت286هـ) (ج26/1)، المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ) (ج901/2)، والارتشاف، أبو حيان(ت745هـ) (ج579/2)، والتصريح، الأزهري الوقاد الجرجاوي(ت905هـ) (ج110/2).

(2) ب: رجلا.

النوع الثاني: تابع بالبدل

وهو يجري مجرى الحال، فيتبع إعراب ما قبله، إلا أنَّ البدل لا يكون إلّا اسماً، وعلامةُ البدل أنّه يجوز إسقاطُ ما قبله، وإقامةُ الثاني مقامَ الأوَّلِ، كما تقول: (جاءني زَيْدٌ أخوك)، فيجوز أنْ تُسْقِطَ زَيْداً، فتقول: (جاءنِي أَخُوكَ).

والبدلُ على أربعَةِ أَقْسَامٍ: (بَدَلُ الكُلِّ، وبَدَلُ البَعْضِ[1]، وبَدَلُ الاشْتِمَالِ، وبَدَلُ الغَلَطِ):

فأمّا: **(بَدَلُ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ):** فهو كقولك: (جاءني زَيْدٌ أَخُوكَ)، وقال – تعالى–: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيْمَ **صِرَاطَ** الَّذِيْنَ﴾[الفاتحة الآية: 6، ومن الآية: 7].

وأمَّا: (بَدَلُ البَعْضِ): فقولك: (ضَرَبْتُ زَيْداً رَأْسَهُ)، وقال – تعالى–: ﴿وللهِ عَلَى النَاس حِجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيْلاً﴾[آل عمران، من الآية:97]، فـ﴿مَن اسْتَطَاعَ﴾: بَدَلٌ مِنَ (النَّاسِ)؛ لأنّ المستطيعَ بعضُ النّاسِ لَا كُلُّهُمْ.

وأمَّا: (بَدَلُ الاِشْتِمَالِ): وهو أَنْ يَكُونَ مَعْنى الكلام الأوّلِ مُشْتَمِلاً على الثّاني، كقولك: (سُلِبَ زَيْدٌ عَقْلُهُ)، وقال – تعالى–: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُوْدِ النَّارِ﴾[البروج، الآية: 4 ومن الآية:5]، فالأخدود مشتمل على النار.

---

(1) أجاز الأخفش(ت215هـ)، والفارسي(ت377هـ) دخول (ال) على (كل)، و(بعض). الارتشاف، أبو حيان(ت745هـ) (ج2/515 – 516)، وقد أدخلها بعض النحاة عليهما كالمبرد(ت286هـ) في المقتضب (ج1/31، 3/243)، وابن درستويه(ت347هـ). وتاج العروس، الزبيدي(ت1205هـ) (بعض). وقد استعملها الزجاجي(ت337هـ) في جمله: 2324، فأدخل (ال) عليهما ثم اعتذر بأنّه قالها مجازاً، وعلى استعمال الجماعة لها مسامحة وهو في الحقيقة غير جائز. ينظر: البسيط في شرح الجمل، ابن عصفور(ت669هـ) (ج1/400-401).

وأمّا: (بَدَلُ الغَلَطِ): ولَا يُوجَدُ ذَلِكَ فِي القرآنِ الكَرِيمِ، بَلْ ولَا فِي الشِّعْرِ، وإنّمَا يَقَعُ في أثناء كلام الناس، كقولك: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ بِحِمَارٍ)[1]، كأنك تريد أن تقول: مررت برجلٍ وبحمارٍ[2]، ثم تذكرت فقلت: (بِحمِارٍ)، ولَا يَصِحُّ في مِثْلِ هذا أَنْ تَقُولَ: (بَلْ حِمَارٍ)[3].

قاعدة: تُبْدَلُ المعرفَةُ مِنَ النّكِرَةِ كقولِهِ –تعالى–: ﴿وإنَّكَ لَتَهْدِي إلى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ **صِرَاطِ اللهِ**﴾[الشورى، من الآيتين 52، 53]. وعكسه[4]، كقوله – تعالى–: ﴿لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ﴾[العلق، من الآيتين: 15-16].

النوع الثالث: تابع بعطف البيان

وهو: **(أَنْ تَضَعَ الِاسْمَ الذِي لَيْسَ بِـ(حِلْيَةٍ)، ولا (فِعْلٍ)، ولا (نَسَبٍ) مكان الصفة**، كقولك: (جاءني زيدٌ أخوك)، و(رأيتُ أبا عَبْدِ اللهِ مُحَمَّداً)، و(مَرَرْتُ بِصاحبِكَ زَيْدٍ)، فتُبَيِّنَ الِاسْمَ الأَوّلَ عَنْ غَيْرِهِ بِالِاسْمِ الثّانِي كَمَا تُبَيِّنَ بِالصّفَةِ. والله أعلم.

---

(1) أ: بجمال.

(2) ب: بحمار.

(3) و(بَدَلُ الغَلَطِ): أثبته سيبويه(ت180هـ)، والمبرد(ت286هـ) وغيرهما من النحاة. ينظر: الكتاب، سيبويه(ت180هـ) (ج439/1، 16/2، 341، 87/3)، والمقتضب، والمبرد(ت286هـ) (ج297/4)، والمقتصد، الجرجاني (ج935/2)، وشرح المفصل، ابن يعيش(ت643هـ) (ج66/3)، وارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان(ت745هـ) (ج625/2)، والتصريح في شرح التوضيح، الأزهري الوقاد الجرجاوي(تت905هـ) (ج158159/2)، والهمع، السيوطي(ت911هـ) (ج215/5)، وأنكره قوم على الإطلاق. الهمع، السيوطي(ت911هـ) (ج215/5)، وجعله بعضهم من أقسام البدل المباين، وليس قسماً برأسه. التصريح، الأزهري الوقاد الجرجاوي(تت905هـ) (ج158/2-159).

(4) ذهب الكوفيون والبغداديون إلى اشتراط وصف النكرة إذا أبدلت من المعرفة، أو تكون النكرة من لفظ الأول وتبعهم بعض النحاة، كالسهيلي(ت581هـ)، وابن أبي الربيع، وأطلق الجمهور الجواز للسماع. ينظر: شرح التسهيل، كالسهيلي(ت581هـ) (ج331/3)، والارتشاف، أبو حيان(ت745هـ) (ج620/2)، والهمع، السيوطي(تت911هـ) (ج218/5).

لنوع الرابع: تابع بالتأكيد

والتَّوكِيدُ: - أَيْضاً- يجري مجرى الصّفة في الإيضاح والإِتِّبَاعِ، وفَائِدَتُهُ تَخْصِيصُ المُخْبَرِ عَنْهُ، كما إذا قُلْتَ: (جَاءَنِي زَيْدٌ)، فربما تُوُهِّمَ المُخَاطَبُ أَنَّ أَمْرَ زَيْدٍ جَاءَكَ دُونَ نَفْسِهِ، فإذا قُلْتَ: (جاءَ زيدٌ نَفْسُهُ أو عينُهُ) خَصَّصْتَ المَجِيءَ بـ(زَيْدٍ).

أسماء[1] التّوْكِيدِ سَبْعَةٌ[2] وهي: (**النَّفْسُ، والعَيْنُ، وكُلُّ، وأَجْمَعُونَ، وأَبْصَعُونَ، وأَبْتَعُونَ، وأَكْتَعُونَ**)[3].

تقول: (جاءَنِي زَيْدٌ نَفْسُهُ)، و(رَأَيْتُ الفَرَسَ عَيْنَهُ)، وقال – تعالى-: ﴿فَسَجَدَ المَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أجْمَعُوْنَ﴾[الحجر الآية:30، وسورة ص الآية:73]، وتقول: (جاء القومُ كُلُّهُمْ أَبْصَعُونَ). والبَصْعُ[4]: الجَمْعُ.

وتقول: (جاءَ القَوْمُ كُلُّهُمْ أَبْتَعُونَ)، مُشْتَقٌ مِنَ (البتعِ) الذِي هُوَ القُوَّةُ والشِّدَّةُ، ولا يُسْتَعْمَلُ (أَكْتَعُ)[5]، و(أَبْصَعُ)، و(أَبْتَعُ) إلَّا بَعْدَ (كُلِّ)، و(أَجْمَعَ)[6] كما ذكرنا، وتقول: (جاءنِي النِّسْوَةُ كُلُّهُنَّ، جُمَعُ كُتَعُ بُصَعُ بُتَعُ).

---

(1) ب: وأما.

(2) ب: فسبعة.

(3) ينظر: الكتاب، سيبويه(ت180هـ) (ج377/1، 116/2)، شرح التسهيل، ابن مالك(ت672هـ) (ج291/3)، والارتشاف، أبو حيان(ت745هـ) (ج610/2)، والهمع، السيوطي(ت911هـ) (ج199/5).

(4) البَصْع: الجَمْعُ، ويُقالُ: مَضَى بِصْعٌ مِنَ اللّيْلِ بِالكَسْرِ، و(أَبْصَعُ): كلمةٌ يُؤَكَّدُ بها، وبعضُهُمْ يقولُهُ بِالضَّادِ المُعْجَمَةِ، وليس بالعالي. اللسان (بصع).

(5) (أَكْتَعُ): رَدِفٌ لـ(أَجْمَع)، وقيل: كـ(أجمع) ليس بردف، وهو مأخوذ من قولهم: (أتى عليه حول كتيع)؛ أي: تام اللسان: (كتع).

(6) أجاز الكوفيون، وَابْنُ كِيسَانَ تقديمَ (أَكْتَعَ) عليهما، واستعمالها وحدَهَا دونَهُمَا، وأَجَازَ ابنُ كِيسَانَ – أَيْضاً- أنْ تَبْدَأَ بِأَيِّهُنَّ شِئتَ من هذه التوابع بعد (أَجْمَعَ) . ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش(ت643هـ) (ج46/3)، والارتشاف، أبو حيان(ت745هـ) (ج611/2)، والهمع، السيوطي(ت911هـ) (ج201/5).

فرع: وتؤكد التثنية بـ(كِلَا)، وتَكُونُ مَعَ غَيْرِ المُضْمَرِ بِالأَلِفِ أَبَداً عَلَى صُورَةٍ [واحدةٍ][1]، تقول: (جاءَنِي كِلَا الرَّجُلَيْنِ)، و(مَرَرْتُ بِكِلَا الرَّجُلَيْنِ)، و(رَأَيْتُ كِلَا الرّجُلَيْنِ)، وأمَّا معَ المُضْمَرِ فَتُرْفَعُ بالألفِ، وتُنْصَبُ، وتُجَرُّ بِاليَاءِ كَسَائِرِ التَّثْنِيَةِ، فَتَقُولُ: (جاءَنِي كِلَاهُمَا)، و(رَأَيْتُ كِلَيْهِمَا)، و(مَرَرْتُ بِكِلَيْهِمَا)، وفي المُؤَنَّثِ تقولُ: (كِلْتَا المَرْأَتَيْنِ) بِـ(تَاءٍ) زَائِدَةٍ.

فائدة: قد يُؤَكَّدُ الاِسْمُ بِتَكْرِيرِ اللّفْظِ، كَقَوْلِهِم: (هَذَا رَجُلٌ رَجُلٌ)، ومنه: (اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ)، وقال الشاعر:

[2]أَنَا أَبُوْ النَّجْمِ وشِعْرِي شِعْرِي[3]

والله تعالى أعلم

النوع الخامس: تابع بالعطف

وحروف العطف عشرة: (الواو، والفاء، وثُمَّ(4)، وأم، وأو، ولا، وبلْ، وحتى، ولكن، وإمَّا (بكسر الهمزة).

---

(1) زيادة يقتضيها السياق.

(2) البيت لأبي النجم العجلي في ديوانه: 99.

(3) ينظر: الخصائص، ابن جني(ت392هـ) (ج337/3)، والمنصف، ابن جني(ت392هـ) (ج10/1)، والتخمير في شرح المفصل، الخوارزمي، صدر الأفاضل، القاسم بن الحسين، (ج274/1)، وشرح المفصل، ابن يعيش(ت643هـ) (ج98/1)، والهمع، السيوطي(ت911هـ) (ج207/1).

(4) في (أ)، و(ب): (ثُمَّ)، و(مَعَ). و(مَعَ) ليست من حروف العطف، وهي زائدة على الحروف العشرة التي ذكرها المصنف. وهو مذهب الجمهور، ينظر: الكتاب:216/4، المقتضب:10/1، الأصول:55/2، وخالفهم في ذلك قطرب والربعي والفراء وثعلب وغلامه أبو عمر الزاهد، وهشام وأبو جعفر الدينوري حيث قالوا: بإفادتها للترتيب. ينظر: الارتشاف: 633/2، الجنى الداني: 158-159، المغني: 354/2، الهمع: 224/5.

فأمّا (**الواو**): **فهي للجمع والاشتراك، ولا توجب الترتيب على الأصح**، تقول: (جاءني زيدٌ وعمرٌو)، ألَا ترى أن (الواوَ) جَمَعَ بينهما في المجيء؟[1].

وأمّا (**الفاء**): **فتكونُ للتّرتِيبِ، والتَّعْقِيبِ**، تقولُ: (جاءَنِي زَيْدٌ فَعَمْرٌو)، فهي تَدُلُّ على أنّ عَمْرًا جاءَ بَعْدَ زَيْدٍ.

وأمّا (**ثُمّ**): **فهي كالفَاءِ إلّا أنّها أكثرُ مُهْلَةً**، تقولُ: (جاءَنِي زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرٌو).

وأمَّا (**لَا**): **فمعناها إِخْرَاجُ الثّانِي مِمَّا دخل في الأوّلِ**، تقولُ: (جاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرٌو)، أَلَا ترى أنّك أخرجْتَ عَمْراً بـ(لا) عن المجيء.

وأمَّا (**بلْ**): **فهي لِلْإِضْرَابِ عَنِ الأوّلِ، والإِثْبَاتِ لِلثّانِي**، تقولُ: (ما جاءِنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو).

وأمّا (**لَكِنْ) المُخَفَّفَةُ**: فمعناها الاستدراكُ[2] بعد النفي، تقولُ: (ما جاءَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو)، وإِنْ شِئْتَ أدخلت (الواوَ) فيه، قال الله – تعالى-: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ ولَكِنْ رَسُوْلَ اللهِ﴾[الأحزاب، الآية:40]، [فرسول الله][3] معطوف على (أبا).

وأمَّا (**أَوْ**): **فتكون تارةً للشك، وتارةً للتخيير، وتارةً للإباحة**، تقول في الشك: (جاءني زَيْدٌ أو عمرٌو)، وفي التخيير: (كُلِ السّمَكَ أو اشْرَبِ اللّبَنَ)، فليس له أَنْ يَجْمَعَ بينهما، وتقول في الإباحة: (كُلِ اللّحْمَ أو الثّرِيدَ)، فله الجَمْعُ بينهما.

---

(1) وخالفهم في ذلك قطرب والربعي والفراء وثعلب وغلامه أبو عمر الزاهد، وهشام وأبو جعفر الدينوري حيث قالوا: (بإفادتها للترتيب). ينظر: الارتشاف: 633/2، الجنى الداني: 158-159، المغني: 354/2، الهمع: 224/5.

(2) في (أ) الاشتراك، وقد سقطت من ب.

(3) سقطت من (أ) و (ب)، وقد اختلف النّحويُّون في دخول الواو على (لكنْ). ينظر: نتائج الفكر للسهيلي: 257، الجنى الداني: 558، المغني: 293/1، الهمع: 263/5.

وأمَّا (أَمْ): **فهي عَدِيلةُ الاستفهام عمَّا وقعَ فيهِ الشّكُّ**، تقولُ: (أَزَيْدٌ في الدّارِ أَمْ عَمْرٌو)؟، وقال – تعالى–: ﴿أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ﴾[الدخان، من الآية:37]. وتقولُ في التّسوِيَةِ بين الشيئين: (سَوَاءٌ عليهِ أقَامَ أَمْ قَعَدَ)، وقال – تعالى–: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾[البقرة، من الآية:6، وسورة يس من الآية:10][1].

وأمّا (إمَّا): – **بكسر الهمزة – فَتَجْرِي مَجْرَى (أَوْ) فِي الشّكِّ وغيرِهِ، إلّا أنّها تأتِي قَبْلَ الِاسْمَيْنِ فتُؤْذِنُ بِالشّكِّ في أول الكلام، ولذلك كَرَرْتُ**[2]، تقولُ: (رأَيْتُ إمَّا زَيْداً وإمّا عَمْراً)، قال[3] – –تعالى–: ﴿إِمَّا شَاكِراً وإِمَّا كَفُوراً﴾[الإنسان، من الآية:3]. بخلاف (أمَّا) بفتح الهمزةِ فإنّها وإِنْ كانَت مِنْ حُرُوفِ العطفِ فَلَا بُدَّ لها مِنْ جَوَابٍ لِمَا فيها مِنْ معنَى الشّرْطِ، تقولُ: (أمَّا زيدٌ فقائِمٌ)، وقال – تعالى–: ﴿وأمَّا ثَمُوْدُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[فصلت، من الآية:17]، وَإِنْ كَرَّرَتْ فإنّما هي لعطف كلامٍ على كلامٍ[4] بالواو، كقوله[5] – تعالى–: ﴿فَأَمَّا اليَتِيْمَ فَلا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾[الضحى الآيتان: 10 -11].

وعَاشِرُ الحُرُوفِ (حَتَّى)، وتكون ناصبَةً، تقول: (أكلتُ السمكةَ حَتَّى رَأْسَهَا – بالنّصْبِ، وتكونُ لانتهاءِ الغَايَةِ، وغَيرِ ذَلِكَ ذكرنَاهُ في مَبْحَثِ الحُرُوفِ مِنْ أُصُولِ الفِقْهِ[6]. والله أعلم.

---

(1) وقد سقط موضع الشاهد (أم لم تنذرهم) من (أ).

(2) ينظر: الأصول: 56/2، شرح المفصل: 101/8.

(3) ب: وقال.

(4) ب: الكلام.

(5) في أ، ب: وكقوله، والصواب ما أثبت بحذف الواو.

(6) (حتى) حرف عطف عند البصريين، أمّا الكوفيون فهي عندهم ليست بعاطفة، ويعربون ما بعدها على إضمار عامل. ينظر: الجنى الداني: 546، والباب الرابع من هذا الكتاب.

فرع: لا يُعْطَفُ اِسْمٌ على اِسْمٍ إلَّا إذا اتّفَقَا في الفِعْلِ، نحو: (قام زيدٌ وعمروٌ)، فإنِ اخْتَلَفَا لم يَجُزِ العطفُ، فلا يُقَالُ: (ماتَ زيدٌ والشّمسُ)، إذِ الشّمسُ[1] لَا تُوْصَفُ بِالمَوْتِ، وكَذَلِكَ لَا يُعْطَفُ الفِعْلُ على الفِعْلِ، إلّا إذَا اتَّفَقَا، فَلَا يُقَالُ: (قَامَ وَيَقْعُدُ)، وأمّا قَوْلُهُ – تَعَالَى–:﴿إنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا وَيَصُدُّوْنَ عَنْ سَبِيْلِ اللهِ﴾[الحج، من الآية:25]، فَالوَاوُ لَيْسَتْ لِلْعَطْفِ، وإِنّمَا هِيَ وَاوُ الحَالِ، المعنى: إنّ الذِينَ كَفَرُوا فِيمَا مَضَى وَهُمُ الآنَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ[2] .

قالوا: ولَا يَجُوزُ عَطْفُ الفِعْلِ على الاسْمِ، وأمّا قولُهُ – تعَالَى–: ﴿أوَ لَمْ يَرَوْا إلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ **صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ**﴾[الملك، من الآية:19]، فتقديره: صَافّاتٍ وقَابِضَاتٍ؛ لأنّ الفِعْلَ المُسْتَقْبَلَ يُضَارِعُ اسمَ الفَاعِلِ في المعنى؛ لِاشْتِرَاكِهِمَا في الحال[3]. ولذلك سمي مضارعاً، يعني مشابهاً، فتقول: (رأيتُ زيداً يُصْلِّي، وَرَأَيْتُ زيداً مُصَلِّياً) بمعنى واحد، والله أعلم.

---

(1) ب: والشمس.

(2) وقيل: الواو عاطفة، عطفت جملة على جملة، وقيل: هو عطف على المعنى، والتقدير: إن الكافرين والصادين عن المسجد الحرام. وقال الكوفيون: الواو زائدة، و(يصدون) خبر (إن)، وقيل: الخبر محذوف. ينظر: إعراب القرآن، للنحاس(ت338هـ) (ج92/3)، ومشكل إعراب القرآن، مَكِّي بن حَمُّوش(ت437هـ) (ج489/2)، والتبيان، العكبري(ت616هـ) (ج938/2)، والبحر المحيط، أبو حيان(ت745هـ) (ج362/6).

(3) قال أبو حيان: "ومثل هذا العطف؛ أي: عطف الفعل على الاسم فصيح، وعكسه عطف الاسم على الفعل – أيضاً– جائز إلّا عند السهيلي فإنّه قبيح". البحر المحيط، أبو حيان(ت745هـ) (ج302/8). وينظر: الارتشاف، أبو حيان(ت745هـ) (ج664/2 665)، وينظر: رأي السهيلي في كتابه: نتائج الفكر، السهيلي(ت581هـ) (ص319 – 320).

الباب السادس: في بيان الأربعة أبواب الخارجة عن الإعراب

وهي: باب العدد، وباب الجمع، وباب التصغير، وباب النسب.

وقد ذكرناها في أربعة فصول:

الفصل الأول في بيان العدد

اعلم أنّ للعدد أربعَ مَرَاتِبَ: (آحادٌ، وعشراتٌ، ومِئاتٌ، وأُلوفٌ)، وما جاوزها فهو مكرر.

والآحاد: مَا دُونَ العَشَرَةِ عِنْدَهُمْ، وعَدَدُ المُذَكَّرِ يكونُ بِالهَاءِ مِنَ الثَّلاثَةِ إلى العَشَرَةِ، وعددُ المُؤنَّثِ يكونُ بِغَيرِ الهَاءِ مِنَ الثَّلاثَةِ إلى العَشَرَةِ، فيُقَالُ: (ثَلاثَةُ رِجَالٍ)[1]، و(خَمْسُ نِسْوَةٍ)، و(عَشَرَةُ أَبْوَابٍ)، قال الله – تعالى-: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُوْماً﴾[الحاقة، من الآية:7].

وأمّا مِنَ [الثّلاثَةِ إلى العَشَرَةِ][2]، فيُضافُ إلى جَمْعِ القِلّةِ، نحو: (أَفْعُلٍ)، و[أفْعَالٍ][3]، و(أَفْعِلَةٍ)، ثُمَّ (فِعْلَةٍ).

---

(1) أ: رجلا، والصواب ما أثبت.

(2) في المخطوط (من العشرة إلى الألف)، والصواب: ما أثبت؛ لأن الأعداد من ثلاثة إلى عشرة هي التي تضاف إلى جمع القلة. ينظر: الكتاب، سيبويه(ت180هـ) (ج206/1، 557/3)، والمقتضب، المبرد(ج156/2 158)، وشرح المفصل، ابن يعيش (ج19/6، 25).

(3) سقط هذا الوزن من (أ) و (ب) مع أنه قد ذُكِر مثالٌ عليه عند التمثيل. ويجوز إضافته إلى بناء الكثير إن لم يكن له بناء قلة. ينظر المقتضب، المبرد(ت286هـ) (ج156/2، 160-161)، وشرح المفصل، ابن يعيش(ت643هـ) (ج25/6).

فَتَزِنُ جَمْعَ الجَمْعِ بِهَذَا المِيزَانِ، تقولُ: (خَمْسَةَ أَكْلُبٍ)، و(ثَلَاثَةَ أَجْمَالٍ)، و(سَبْعَةَ أَرْغِفَةٍ)، و(عَشَرَةَ صِبْيَةٍ)[1].

واعلم أن الواحد والاثنين لا يضافان إلى المعدود، ولكن يجعلان صفة له، فتقول في المذكر: جاءني رجل واحد ورجلان اثنان، وفي المؤنث: امرأة واحدة[2]، وامرأتان اثنتان.

وأمَّا [مَا فوقَ العَشَرَةِ إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ][3] فَتَجْعَلُ العَدَدَيْنِ اِسْماً وَاحِداً، وتبنيهما على الفَتْحِ في كُلِّ حَالٍ إلَّا[4] (اِثْنَيْ عَشَرَ رَجُلاً)، فإنّ (اِثْنَيْ) تختلفُ[5] لِلُزُومِ التّثْنِيَةِ لَهُ، تقولُ: (أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً)، وإذا عَدَدْتَ المُذَكَّرَ أَلْحَقْتَ الهَاءَ بِأَوَّلِ العَدَدِ وَأَسْقَطْتَهَا مِنَ الثّانِي، فتقولُ: (ثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلاً)، و(خَمْسَةَ عَشَرَ غُلَاماً)، و(تِسْعَةَ عَشَرَ ثَوْباً).

وإذا عَدَدْتَ المُؤَنَّثَ أَسْقِطِ الهَاءَ مِنَ الأَوَّلِ، وأَلْحِقْهَا بِالثّانِي عَلَى عَكْسِ المُذَكّرِ، فتقولُ: (ثَلَاثَ عَشْرَةَ اِمْرَأَةً)، و(خَمْسَ عَشْرَةَ جَارِيَةً)، و(تِسْعَ عَشْرَةَ سَنَةً)، فَإِذَا بَلَغَتِ العِشْرِينَ اسْتَوَى المُذَكّرُ وَالمُؤَنّثُ فِي العُقُودِ، نَحْوَ: (عِشْرُونَ رَجُلاً)، و(عِشْرُونَ امْرَأَةً)، وكذلِكَ: (ثَلَاثُونَ)، و(أَرْبَعُونَ) إلى (المِائَةِ).

فرع: إذا جَاوَزَ العَدَدُ العَشَرَةَ إِلَى المِائَةِ تَوَحَّدَ المَعْدُودُ، وَنُصِبَ عَلَى التّمْيِيزِ، نَحْوَ: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً﴾[يوسف، من الآية:4]، و(خَمْسُونَ رَجُلاً)، و(تِسْعُونَ نَعْجَةً)، وأَمَّا قولُهُ

---

(1) ينظر المقتضب، المبرد(ت286هـ) (ج156/2، 160-161)، وشرح المفصل، ابن يعيش(ت643هـ) (ج25/6).

(2) سقطت من ب.

(3) في (أ) و (ب): (وأما العشرات فما فوقها إلى المائة)، والصواب ما أثبت، ينظر: الكتاب، سيبويه(ت180هـ) (ج206/1)، والمقتضب، المبرد(ت286هـ) (ج161/2).

(4) أ، ب: إلى.

(5) أ: تخلف.

– تعالى–: ﴿اثْنَتَي عَشْرَةَ أسْبَاطاً﴾[الأعراف، من الآية:160][1]، فَ(بَدَلٌ)[2] مِنِ (اثنتي عَشْرَةَ) أو (عَطْفُ بيَانٍ)، فَإِذَا بَلَغَ العَدَدُ مِائِةً أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ، فكَانَ شَائعاً في الجِنْسِ، كقولك: (مِائَةُ دِرْهَمٍ)، وكذلك: (مِائَتَا دِرْهَمٍ)، و(ثَلَاثَمِائَةٍ) إلى (تِسْعِمِائَةٍ، فلا يُقَالُ: (ثَلَاثَةُ مِائَةٍ)؛ لِأَنّ المِائَةَ مُؤنَّثَةٌ.

فإذا بلغَ العَدَدُ (الأَلْفَ) حَكَمْتَ عليهِ حُكْمَ الوَاحِدِ المُذَكّرِ، فتقول: ثلاثة آلاف، وأربعة آلاف، إلى عشرة آلاف، كما يقال: ثلاثمائة، والله تعالى أعلم.

(1) والتقدير: (اثنتي عَشْرَةَ أُمَّةً أَوْ فِرْقَةً أَسْبَاطاً)، فلا يكُونُ (أَسْبَاطاً) تَمْيِيزاً؛ لأَنَّهُ جَمْعٌ، وتَمْيِيزُ مَا عَدَا العَشَرَةَ إنّمَا يكُونُ مُفْرَداً، وقد حُذِفَ التَّمْيِيزُ لِدَلَالَةِ الحَالِ عَلَيْهِ. ينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج(ت311هـ) (ج383/2)، وإعراب القرآن للنحاس(ت338هـ) (ج156/2)، والتبيان، العكبري(ت616هـ) (ج599/1)، والفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب الهمداني(ت643هـ)، تح د. محمد فهمي النمر، وفؤاد مخيمر، دار الثقافة الدوحة، 1411هـ. (ج373/2).

(2) أ: بدل. ينظر: المقتضب: 169/2، شرح المفصل: 20/6.

الفصل الثاني: في بيان الجمع

اعلم أنّ **جَمْعَ الأسمَاءِ علَى ثَلاَثَةِ أَضْرُبٍ:**

أَحَدُهَا: بزيادَةِ الحُرُوفِ، مِثْلُ: (رَجُلٍ)، و(رِجَالٍ)، و(حَمْلٍ)، و(أَحْمَالٍ)، و(مُسْلِمٍ)، و(مُسْلِمِينَ).

الثاني: بِنُقْصَانِ الحُرُوفِ، مِثَالُ[1]: (كِتَابٍ)، و(كُتُبٍ)، و(رَاكِبٍ)، و(رَكْبٍ)، و(صَبُورٍ)، و(صُبْرٍ)، و(نَخْلةٍ)، و(نَخْلٍ)، و(ثَمَرةٍ)، و(ثَمَرٍ)، و(نَحْلَةٍ)، و(نَحْلٍ)، الفَرْقُ بَيْنَ (الوَاحِدِ)، و(الجَمْعِ) ثُبُوتُ تَاءِ التَّأْنِيثِ، وَحَذْفُهَا.

الثالث: بتغيير الحركة، نحو: (جُوالِق)، و(جَوالِق)، الواحدُ مَضمُومٌ، والجَمْعُ مَفْتُوحٌ[2].

واعلم أنّ كُلّ جَمْعٍ لم يَسْلَمْ فيهِ بِنَاءُ مُفْرَدِ[3] وَاحِدِهِ يُسَمَّى (جَمْعَ التّكْسِيرِ)، نَحْوَ: (رَجُلٍ)، و(رِجَالٍ)، و(بَيْتٍ)، و(أَبْيَاتٍ).

فرع: أَبْنِيَةُ الجُمُوعِ القَلِيلَةِ عَلى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:

الأول: (أَفْعُلٍ)[4]، وهي جَمْعُ **(فَعْلٍ)**، و**(فِعَالٍ)**، تقولُ: (كَلْبٌ)، و(أَكْلُبٌ)[5]، و(ذِرَاعٌ)، و(أَذْرُعٌ).

القسم الثاني: (أفْعَالٌ)، جَمْعُ (فَعَلٌ)، و(فَعِلٌ)، و(فَعُلٌ)[6]، و(فِعَلٌ)، نَحْوَ: (جَمَلٌ)، و(أَجْمَالٌ)، و(فَخِذٌ) و(أَفْخَاذٌ)، و(عَضُدٌ)، و(أَعْضَادٌ)، و(عِنَبٌ)، و(أَعْنَابٌ).

---

(1) ب: مثل.

(2) ينظر: هذه الأضربَ الثلاثةَ في: التكملة للفارسي(ت377هـ) (ص398). والجوالق والجوالق: وعاء من الأوعية، أعجمي معرب، والجمع: جوالق وجواليق. ينظر: المعرب، 251، اللسان (جلق).

(3) سقطت من (ب) .

(4) ب: أفعل وفعايل.

(5) أ، ب: أكالب، والصواب ما أثبت.

(6) سقط من ب.

الثالث[1]: **(أَفْعِلَةٌ)**، وهي **جَمْعُ (فَعَالٌ)، و(فُعَالٌ)، و(فِعَالٌ)، و(فَعِيلٌ)**، تقولُ: (مَتَاعٌ وأَمْتِعَةٌ)، و(غُرَابٌ، وأَغْرِبَةٌ)، و(مِثَالٌ وأَمْثِلَةٌ)، و(رَغِيفٌ وأَرْغِفَةٌ).

الرابع: (فِعْلَةٌ)، جَمْعُ (فُعَالٍ)، و(فَعِيلٍ)، نَحْوَ: (غُلَامٍ وغِلْمَةٍ)، و(صَبِيٍّ، وصِبْيَةٍ).

فهذِهِ **أَبْنِيَةُ جُمُوعِ القِلَّةِ مِنَ الثّلاثَةِ إِلَى العَشَرَةِ**[2]، تقول: (رأيتُ ثلاثةَ أَكْلُبٍ)، و(أَرْبَعَةَ أَجْمَالٍ)، و(خَمْسَةَ أَغْرِبَةٍ)، و(عَشَرَةَ صِبْيَةٍ).

أمّا أَبْنِيَةُ **الجُمُوعِ الكَثِيرَةِ فَهِيَ ثَمَانِيَةُ أَقْسَامٍ**[3]:

الأول: (فُعُولٌ): وهُوَ **جَمْعُ (فَعْلٍ)، و(فَعَلٍ)، [وفَعِلٍ]**[4] مِثَالُهُ: (قَلْبٌ وقُلُوبٌ)، و(أَسَدٌ وأُسُوْدٌ)، و(نَمِرٌ ونُمُورٌ).

الثاني: (فِعَالٌ: جَمْعُ (فَعَلٌ)، و(فَعُلٌ)، و(فَعْلٌ)، ونَحْوَ ذلك، مِثَالُهُ: (جَمَلٌ وجِمَالٌ)، و(ضَبُعٌ وضِبَاعٌ)، و(بَحْرٌ وبِحَارٌ).

الثالث: (فُعُلٌ، جَمْعُ (فَعِيْلٌ)، و(فَعِيْلَةٌ)، و(فُعُوْلٌ)، ونَحْوَ: (نَذِيرٌ ونُذُرٌ)، و(صَحِيْفَةٌ وصُحُفٌ)، و(رَسُولٌ ورُسُلٌ).

الرابع: (فِـُعَلٌ) بكسر الفاء وبضمها، نحو: **(نِعْمَةٌ ونِعَمٌ)**، و(مِحْنَةٌ ومِحَنٌ)، و(غُرفَةٌ وغُرَفٌ)، و(كُبْرَى وكُبَرٌ)، قال – تعالى-: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى الكُبَرِ﴾ [المدثر، الآية:35].

---

(1) ب: القسم الثالث.

(2) لكل قسم من هذه الاقسام الأربعة أمثلة أخرى، بعضها مطرد، وبعضها الآخر حفظ عن العرب. ينظر: التكملة، أبو علي الفارسي(ت377هـ) (ص399)، وشرح الشافية، للرضي(ت686هـ) (ج91/2)، والارتشاف، أبو حيان(ت745هـ) (ج195/1).

(3) حصر المصنف أبنية جموع الكثرة في ثمانية أقسام، في حين ذكر العلماء أقساماً أخرى تزيد عن الثمانية، كما ذكروا – أيضاً– أمثلة أخرى لكل بناء من الأبنية الثمانية غير ما ذكره المصنف. ينظر المصادر السابقة.

(4) زيادة يقتضيها السياق.

الخامس: (فُعْل)، جَمْعُ (أَحْمَرُ)، و(حَمْرَاءُ)، و(أَصْفَرُ)، و(صَفْرَاءُ)، تقولُ في جَمْعِ ذَلِكَ: (حُمْرٌ)، و(صُفْرٌ).

السادس: (فُعْلَانُ) بضَمِّ الفَاءِ وبِكَسْرِهَا جَمْعُ (فَعَلٍ) نَحْوَ: (حِلْفَان)، و(جُرْدَان)[1] و(غِلْمَان)، و(صِبْيَان).

السابع: ما يكون بالتاء، تقول في (شَجَرَة): (شَجَرَات)، وفي جمع (جِفْنَة): (جَفَنَات)، وفي جَمْعِ (رَوْضَة): (رَوْضَات) و(صَحْفَة): (صَحْفَات)، و(سُرَادُقَات)، و(رَمَضَانَات)، و(سُؤَالَات)، و(جَمَادَات)، وتقول – أيضاً– في جَمْعِ (صَحِيفة): (صَحَائِف)، وفي جَمْعِ (رِسَالَة): (رَسَائِل)، وفي جَمْعِ (مِئْزَر): (مَآزِر)، وفي جَمْعِ (مِلْحَفَة): (مَلَاحِف)، وفي جَمْعِ (الضّفْدَع): (ضَفَادِع)، وفي جَمْعِ (الخُنْفُس): (خَنَافِس).

الثامن: (فَوَاعِل)، جَمْعُ (فَاعِل)، تقول: **(نَاظِر)**، و**(نَوَاظِر)**، و(حَاجِر)، و(حَوَاجِز).

خاتمة: في جُمُوعِ الصِّفَاتِ:

(الفَاعِلِ) يُجْمَعُ عَلَى الفَاعِلِينَ في الأَغْلَبِ، و(الفُعَّال)، و(الفَعَلَة)، تقولُ: (كَافِر)، و(كَافِرُون)، [وكُفَّار][2]، و(كَفَرَة). واللهُ أَعْلَمُ.

---

(1) ب: جدران.

(2) زيادة يقتضيها السياق. وفي ب: كافر وكافرون وكافر وكفرة.

الفصل الثالث: في بيانِ التّصْغِير

و(**أبنيةُ**[1] **التّصْغِيرِ ثَلاثَةٌ**): (**فُعَيلٌ**)، نحو: (**فُلَيْسٌ**)، و(**فُعَيْعِلٌ**)، نحو: (دُرَيْهِمٌ)، و(فُعَيْعِيلٌ)، نَحْوَ: (دُنَيْنِيرٌ).

وتصغيرُ الأَسْمَاءِ على خَمْسَةِ أَنْوَاعٍ:

(تَصْغِيرُ الثُّلاثِيّ)، و(تَصْغِيرُ الرُّبَاعِيّ)، و(تَصْغِيرُ الخُمَاسِيّ)، و(تَصْغِيرُ المُبْهَمَاتِ)، و(تَصْغِيرُ جَمْعِ التّكْسِيرِ).

(النوع الأول): (تَصْغِيرُ الثُّلاثِيّ)، نَحْوَ: (**عَبْدٌ: وعُبَيْدٌ**)، و(**قَمَرٌ: وقُمَيْرٌ**)، وفي: (**فَتًى: فُتَيٌّ**)، وفي: (**ظَبْيٍ: ظُبَيٌّ**)، وفي: (**جَدِيٍ: جُدَيٌّ**).

وإذا كانَ الاسْمُ مُؤَنّثاً على أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ لَمْ تَدْخُلِ الهَاءُ في التصغير، فلا يقال في: (عَقْرَب: عُقَيْرَبَة)، وإِنَّمَا يُقالُ: (عُقَيْرَبٌ)[2].

الثاني: (تصغير الرباعي): تقول في (**جَعْفَرٍ**): (**جُعَيْفِرٍ**)، وفي (فِلْفِلٍ): (فُلَيْفَلٍ).

الثالث: (تصغير الخماسي): نحو قولك في (**سَفَرْجَلٍ**): (**سُفَيْرَجٍ**) بحذف الآخر، وفي (مِصْبَاحٍ: (مُصَيْبِيحٍ)، وفي (قِنْدِيلٍ): (قُنَيْدِيلٍ) وفي (عُصْفُورٍ): (عُصَيْفِيرٍ)، وفي (سِكِّينٍ): (سُكَيْكِينٍ)، وفي (سُلْطَانٍ): (سُلَيْطِينٍ)، وفي (حَضْرَمَوْتَ): (حُضَيْرمُوت)، وفي (بَعَلْبَكَ): (بُعَيْلَبَك)، ونَحْوَ ذلك[3].

---

(1) أ، ب: والبنية.

(2) لأنّ الحرف الرابع ينزل عندهم منزلة علم التأنيث لطول الاسم به. ينظر: أسرار العربية، للأنباري(ت755هـ) (ص365)، وشرح المفصل، ابن يعيش(ت643هـ) (ج5/128).

(3) يصغر صدر المركب؛ لأنه عندهم بمنزلة المضاف، والآخر بمنزلة المضاف إليه، إذ كانا شيئين. ينظر الكتاب، سيبويه(ت180هـ) (ج3/475)، وشرح الشافية للرضي(ت686هـ) (ج1/273).

الرابع: (تصغيرُ المُبْهَمَاتِ): تقول في: (ذا)، و(هذا): (ذَيَّا)، و(هَذَيَّا) للمذكر. وللمؤنث: (تَيَّا)، و(هَاتَيَّا)، وفي التثنية: (هَذَيَّان)، و(هَاتَيَّان)، وقِسْ على ذلك[1].

ولا تُصَغَّرُ المُضْمَرَاتُ مِنَ الأَسْمَاءِ البَتَّةَ، نَحْوَ: (أَنْتَ)، و(هُوَ)،، و(أَمْسِ)، و(غَدًا)، و(البَارِحَةَ)، و(عِنْدَ)، و(أَيْنَ)، و(مَتَى)، و(كَيْفَ)، و(أَسْمَاءُ أَيَّامِ الأُسْبُوعِ)، و(شُهُورُ السَّنَةِ) لا يُصَغَّرُ شَيْءٌ مِنْهَا[2]. واللهُ أَعْلَمُ.

---

(1) حق اسم الإشارة ألّا يُصَغَّرَ؛ لِغَلَبَةِ شبه الحرف عليه، ولأنّ أصله وهو (ذا) على حرفين، إلّا أنّه لمّا تَصَرّفَ تَصَرُّفَ الأسماءِ المُتَمَكِّنَةِ فوصف ووصف به وثني وجمع وأنث أجرى مجراها في التصغير، وكذلك الأسماء الموصولة؛ لأن مجراهما في الإبهام واحد. ولما كان تصغيرهما على خلاف الأصل خولف بتصغيرهما تصغير الأسماء المتمكنة، فلم تضم أوائلهما وزيد في الآخر ألف بدل الضمة، بعد أن كملوا لفظ (ذا) ثلاثة أحرف بزيادة الياء على آخره ثم أدخلت ياء التصغير ثالثة بعد الألف، وفتح ما قبلها فقلبت الألف ياء، فاجتمع ثلاث ياءات وفيه ثقل فحذفوا الياء الأولى. ينظر: التكملة، أبو علي الفارسي(ت377هـ) (ص505)، وشرح المفصل، ابن يعيش(ت643هـ) (ج139/5)، وشرح الشافية، للرضي(ت686هـ) (ج284/1). ينظر: الكتاب، سيبويه (ج478/3 481).

(2) ذهب الكوفيون والمازني(ت24هـ) والجرمي(ت225هـ) إلى جواز تصغير أيام الأسبوع وأسماء الشهور: شرح المفصل: 5 / 139، شرح الشافية: 293/1.

النوع الخامس: (تَصْغِيرُ جُمُوعِ التَّكْسِيرِ): نَحْوَ: (كِلَابٍ)، و((جِمَالٍ)، فتقولُ: (أُجَيْمِلٌ)، و(أُكَيْلِبٌ)[(1)]، وتقولُ في جَمْعِ: (مَسَاجِدَ)، و(مَصَابِيحَ): (مُسَيْجِدَاتٍ)، و(مُصَيْبِحَاتٍ)[(2)]، وفي تصغير[(3)] (السِّنِينَ)، و(الأَرَضِينَ): (سُنَيَّاتٌ)، و(أُرَيْضَاتٌ)[(4)]. والله أعلم.

---

(1) ب: أكيلب وأجيمل

(2) جمع التكسير على ضربين، جمع قلة وهو يصغر على لفظه. وجمع كثرة، وهو إما أن يكون له من لفظه جمع قلة فيرد إليه ويصغر على لفظه كتصغير (كلاب) يرد إلى (أكلب)، ويصغر على (أكيلب)، أو يرد جمع الكثرة إلى الواحد، ويصغر ذلك الواحد ثم يجمع بالواو والنون إن كان لمذكر عاقل كـ(رُجَيْلون) وبالألف والتاء إن كان لمؤنث، أو لغير العاقل، كـ(جُفَيْنات)، و(دُرَيْهمات). وإن لم يكن لجمع الكثرة من لفظه جمع قلة فيرد إلى واحده ثم يصغر كالسابق. أما جمع السلامة فيصغر على لفظه سواء كان للمذكر أم للمؤنث، وكذلك أسماء الجموع تصغر على لفظها. وإنما لم يصغر جمع الكثرة على لفظه؛ لأن المقصود من تصغير الجمع تقليل العدد، وهو بناء يدل على الكثرة فلم يجز الجمع بينهما للتناقض والتضاد، بخلاف أسماء الجموع وجمع السلامة فهي مشتركة بين القلة والكثرة. ينظر: الكتاب، سيبويه (ج3/490)، التكملة، أبو علي الفارسي(ت377هـ) (ص502)، وشرح المفصل، ابن يعيش(ت643هـ) (ج5/132)، وشرح الشافية، للرضي(ت686هـ) (ج1/266).

(3) ... ب: جمع.

(4) يصغران بهذه الصورة، لأن الواو والنون فيهما عوض من اللام الذاهبة في السنة، والتاء المقدرة في (أرض)، فترجعان في التصغير فلا يبدل منهما، ويجمعان على القياس، وهو الجمع بالألف والتاء. ينظر: الكتاب، سيبويه(ت180هـ) (ج3/495)، وشرح الشافية، للرضي(ت686هـ) (ج1/271).

الفصل الرابع: في بيان النسب

إذا نسبت شيئاً إلى شيء **زدت في آخره يَاءً مُثَقَّلاً. والنَّسَبُ على وَجْهَيْنِ: مَسْمُوعٍ ومَقِيسٍ.**

فـ(المسموع): نَحْوَ: قولِهِمْ فِي النِّسْبَةِ [إلى][1] (العَالِيَةِ): (عَلَوِيٌّ)[2]، وإلى (الشِّتَاءِ): (شَتَوِيٌّ)[3]، وإلى (الزَّوْجِ): (زَوْجَانِيٌّ)[4]، وإلى (الرَّبِّ): (رَبَّانِيٌّ)، وإلى (اللِّحْيَةِ): (لِحْيَانِيٌّ)[5]، وإلى (الرَّازِيِّ): (رَازِيٌّ)، وإلى (الطَّائِيِّ): (طَائِيٌّ)[6]، وإلى اليمن يماني بغير تشديد[7].

وأمّا **(المقيس): فكقولهم في النسبة إلى: (زَيْدٍ): (زَيْدِيٌّ)**، وإلى: (خَالِدٍ): (خَالِدِيٌّ)، وإلى: (أَسَدٍ): (أَسَدِيٌّ)، وفي النسبة إلى: (النِّمْرِ): (نِمَرِيٌّ)، وإلى: (الشِّعْرِ): (شِعْرِيٌّ)، وإلى: (ثَعْلَبٍ): (ثَعْلَبِيٌّ).

---

(1) سقط من أ، ب.

(2) كأنه منسوب إلى (العلو)، والقياس: (عالِيّ)، أو (عالوَيّ)، شرح الشافية، الرضي(ت686هـ) (ج81/2).

(3) وقياسه (شتائي) على لفظه، الهمع: 173/6. وقيل: إنّ (شتاء) جمع (شَتْوة) كـ(صِحَاف) جمع (صَحْفة)، والجمع في النسب يرد إلى واحده، فعلى هذا يكون (شَتْوِيّ) على القياس. ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش(ت643هـ) (ج12/6)، وشرح الشافية، الرضي(ت686هـ) (ج82/2).

(4) ما بين القوسين سقط من ب.

(5) زادوا الألف والنون للمبالغة للدلالة على عظمها. شرح المفصل، ابن يعيش(ت643هـ) (ج12/6)، وشرح الشافية، الرضي(ت686هـ) (ج84/2)، والهمع، السيوطي(ت911هـ) (ج174/6).

(6) قال سيبويه: "ولا أراهم قالوا (طائيّ) إلّا فراراً من (طيْئي)، وكان القياس (طيئي)، وتقديرها (طيعيّ)، ولكنهم جعلوا الألف مكان الياء" الكتاب، سيبويه(ت180هـ) (ج371/3). وذلك قصداً للتخفيف لكثرة استعمالهم إياه، شرح الشافية، الرضي(ت686هـ) (ج32/2).

(7) ينظر: الكتاب، سيبويه(ت180هـ) (ج3/337 338).

وتقول في النسبة إلى: (الرَّحَا): (رَحَوِيٌّ)، وإلى (القَفَا): (قَفَوِيٌّ)[1]، وتقول في النِّسْبَةِ إلى نَحْوِ: (حَنِيفَةَ): (حَنَفِيٌّ)، وإلى: (رَبِيعَةَ): (رَبَعِيٌّ)، وإلى: (جُهَيْنَةَ): (جُهَنِيٌّ)[2]، وتقول في النسبة إلى (عِيسَى): (عِيْسَوِيٌّ)، وإلى (مُوسَى): (مُوْسَوِيٌّ) – وإلى (الدُّنْيَا): (دُنْيَوِيٌّ)[3]، وتقول في النسبة إلى (طَلْحَةَ): (طُلْحِيٌّ)، وإلى (الكُوفَةَ): (كُوفِيٌّ)، وإلى (البَصْرَةِ): (بَصْرِيٌّ)، وتقول في (عِمَادِ الدِّينِ): و(فَخْرِ الدَّوْلَةِ)، و(تَاجِ المُلْكِ): (عِمَادِيٌّ)، و(فَخْرِيٌّ)، و(تَاجِيٌّ)، وتقول في النسبة إلى (أَبِي بَكْرٍ): (بَكْرِيٌّ)، وإلى (الزُّبَيْرِ): (زُبَيْرِيٌّ)[4]، وإلى (حَضْرَمَوْتَ): (حَضْرَمِيٌّ)[5]، والله أعلم.

---

(1) إذا كانت الألف ثالثة قلبت واواً مطلقاً عن الياء كان أصلها أو عن الواو. ينظر: الكتاب، سيبويه(ت180هـ) (ج342/3)، والتكملة: 242.

(2) على وزن (فُعَيلة) بضم الفاء وفتح العين ينسب إليها على (فُعَلي) بحذف الياء وتاء التأنيث كذلك بشرط عدم تضعيف العين فيها. ينظر المصادر السابقة.

(3) ويجوز فيها أيضاً حذف الألف، وزيادة الألف قبل الواو في حالة قلبها واواً، نحو: دُنْيِيّ، ودُنْيَوِيّ، ودُنياوي وذلك لأن الألف وقعت رابعة في كلمة ثانيها حرف ساكن. ينظر: الكتاب: 353/3، التكملة: 242، شرح الشافية: 40/2.

(4) ينظر: الكتاب: 375/3، المقتضب، المبرد(ت286هـ) (ج141/3)، والتكملة، للفارسي(ت377هـ) (ص254)، وشرح المفصل، ابن يعيش(ت643هـ) (ج8/6)، وشرح الشافية، للرضي(ت686هـ) (ج75/2).

(5)... جميع أقسام المركبات ينسب إلى صدرها نحو: (حضريّ) في (حضرموت)، و(بعليّ) في (بعلبك). وقد يجوز أن يُشتق منهما اسم يكون فيه من حروف الاسمين، نحو: (حضرميّ)، وقد ينسب إلى المركب من غير حذف إذا خف اللفظ نحو: (بعلبكي). ينظر: الكتاب، سيبويه(ت180هـ) (ج374/3)، والمقتضب، المبرد(ت286هـ) (ج143/3)، وشرح الشافية، للرضي(ت686هـ) (ج71/2).

خاتمة الكتاب

خلاصة الكتاب

وهي حاوية[1] لجميع ما في الكتاب؛ لأنّه كُلَّهُ يرجع إليها لمن حسن تأمله.

اعلم يا أخي أن **كلام العرب كله يدور على ثلاثة أقطاب، وهي: الفاعلية، والمفعولية، والإضافة**، ورتبة الفاعل (التقدم، ورتبة المفعول التأخير، والمضاف يكون بينهما، واستحق الفاعل)[2] الضمة؛ لأنها أخت الواو وهي من الشفة والمضاف الكسرة؛ لأنها أخت الياء وهي من وسط الحلق[3]، واستحق المفعول الفتحة لأنها أخت الألف وهي من أقصى الحلق[4].

مثال كون المضاف واسطة: (ضرب غلامُ زيدٍ جاريةَ بكرٍ). والله أعلم.

القطب الأول: (الفاعليّة): وكل مرفوع عائد إليها إما لكونه، فاعلاً، أو مشابهاً للفاعل[5].

---

(1) ب: ترجع.

(2) ما بين القوسين سقط من ب.

(3) لأن الكسرة متوسطة بين الثقل والخفة جعلت للمتوسط بين العمدة والفضلة. شرح التسهيل، ابن مالك(ت672هـ) (ج1/265).

(4) ينظر: أسرار العربية، الأنباري(ت577هـ) (ص51)، وشرح التسهيل، ابن مالك(ت672هـ) (ج1/265).

(5) اختلف في أصل المرفوعات، فقيل: المبتدأ والخبر هما الأصل وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما، ونسب إلى سيبويه وابن السراج(ت316هـ)، وقيل: الفاعل هو الأصل ونسب إلى الخليل، وقيل: كلاهما أصلان، ونسب إلى الأخفش وابن السراج واختاره الرضي. ينظر: شرح الكافية، ابن مالك(ت672هـ) (ج1/23)، شرح المفصل، ابن يعيش(ت643هـ) (ج1/73)، والهمع، السيوطي(ت911هـ) (ج2/3).

والفاعل هو: كل اسم اسند إليه الفعل نحو قولك: (قامَ زيدٌ)، و(طابَ الخبزُ)، و(لم يقُمْ عَمْرٌو)، ودخل في ذلك مفعول ما لم يُسَمَّ فَاعِلُهُ؛ لأنّه أقيم مقام الفاعل، ولذلك ارتفع[1] كما يرتفع الفاعل، كقولك: (ضُرِبَ عَمْرٌو)[2]، وسِيْقَ البعير، ونحوهما.

ودخل في ذلك – أيضاً– المبتدأ؛ لأنّه خبر عنه كالفاعل، نحو: (قَامَ زيدٌ)، و(خَرَجَ عمروٌ)، إلّا أنّ خبرَ المبتدأِ يكونُ بعدَهُ، عَكْسَ الفَاعِلِ، فتقولُ: (زيدٌ قائمٌ)، و(عَمْرٌو خارجٌ).

ودخل فيه – أيضاً– اسمُ (كانَ) وأخواتِها، نحو قولك: (كانَ زيدٌ قائماً)، يعني فيما مضى، (فأقمت (كان) مقامَ قولِكَ فيما مضى)[3]، فأُعْمِلَتْ عملَ الأفعال، فرُفِعَ المبتدأُ بها، ونُصِبَ الخبرُ، فقيل: (كانَ زيدٌ قائماً)، كما قيل: (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً)؛ لأنّها فِعْلٌ مِثْلَ[4] (ضرب) وإن كانت تدل على الزمان دون المعنى، و(ضرب) يدل على المعنى[5] والزمان معاً.

ودخل في ذلك – أيضاً– خبرُ (إنّ) وأخواتِها نحو: (إنّ زيداً قَائِمٌ)؛ لأنّ الاسْمَ يُشْبِهُ المفعولَ، والخبرَ الفاعلَ، وقال بعضهم: غير ذلك[6].

---

(1) ب: رفع.

(2) ب: زيد.

(3) ما بين القوسين سقط من ب.

(4) ب: مثل فعل.

(5) ب: المضي.

(6) مذهب البصريين أن (إنّ) وأخواتها ترفع الخبر وتنصب الاسم، لأنها قويت مشابهتها للفعل فعملت عمله ليكون المرفوع مشبها بالفاعل والمنصوب مشبهاً بالمفعول، ومذهب الكوفيين أنها لا ترفع الخبر، بل هو باق على رفعه قبل دخولها. الإنصاف: 17/1، وينظر الهمع: 155/2. لم يذكر المصنف جميع أنواع المرفوعات، وقد سبق أن ذكرها في الباب الثاني في المرفوعات وأنواعها.

القطب الثاني: (المفعولية): وكل منصوب عائد إليها إمّا لكونه مفعولاً أو مشابهاً للمفعول أو مشابهاً للمشابه للمفعول.

فأمّا **المفعول فيكون على خمسة أقسام:**

الأول: مفعول به، وهو ما وقع به الفعل المسند إلى الفاعل، نحو: (ضربتُ زيداً).

الثاني: (مفعول فيه): (وهو ما وقع الفعل فيه)[1]، ويُسَمَّى ظَرْفاً، نحو: (سِرْتُ اليومَ)، و(جَلَسْتُ عِنْدَكَ)، وهو منصوب بنزع الخافض[2].

الثالث: (المفعول له): وهو ما وقع الفعل لأجله ولسببه، نحو قولك: (جئتك ابتغاءَ الخير)، و(هربتُ خوفَ الأسدِ).

الرابع: (مفعول معه): وهو ما اجتمع مع الفاعل على الفعل، نحو قولك: (استوى الماءُ والخشبةَ).

الخامس: (مفعول مطلق): وهو المصدر، وسُمِّيَ مصدراً مطلقاً؛ لأنّه هو المفعول الحقيقيُّ الذي أحدثه الفاعل، وأوجده بعينه، كالماء الذي يصدر عنه الإبل.

ومن **المنصوب العائد إلى المفعولية (التّعَجُّبُ):** كقولك: (ما أَحْسَنَ زَيْداً)، ففي (أَحَسَنَ) ضميرٌ يعود إلى (ما)، ومحل (ما) مرفوع بالابتداء.

ومنه – أيضاً– **(المنادى):** نحو: (يا عبدَ الله)، و(يا رَجُلاً عَاقِلاً)، وهما منصوبان بفعل مضمر يقوم مقامه(3)، التقدير: أنادي عبدَالله، وأدعو رجلاً عاقلا، وما كان من المنادى مفرد(4)، فمبني على الضم، نحو: (يا زيدُ)، وبيانه أنّ حقّ المنادى أنْ يكونَ ضميراً كالمخاطَبِ، فقولك: (يا زيدُ)، تقديره: ياك، فلما وضع الاسم المتمكن موضع الكاف بني على الضم نظير حروف الغاية، نحو قولك: (مِنْ قَبْلُ)، و(مِنْ بَعْدُ).

---

(1) ما بين القوسين سقط من ب.

(2) أي: يكون منتصباً على تقدير (في). ينظر: شرح المفصل: 41/2، والارتشاف: 22/2.

(3) وهو مذهب الجمهور، ينظر الآراء الأخرى في الهمع: 33/3.

(4) ب: مفرداً.

ومِنْهُ – أيضاً– **(الإغراء والتحذير):** نحو قولك للرجل: (الطريقَ الأسدَ[1] الأسدَ)، ومنه قوله –تعالى–: ﴿نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا﴾[الشمس، من الآية:13]، تقدير ذلك: (خَلِّ الطريقَ)[2]، واحذرِ الأسدَ، واحذروا ناقةَ الله وسقياها.

ومنه – أيضاً– **(المستثنى):** نحو: (جاء القومُ إلّا زيداً)؛ (أي: أستثني زيداً)[3] فهو ملحق بالتمييز؛ لأنّك أخرجته من القوم وصار بالاستثناء مميزاً عنهم.

وأمّا **(المشابه للمفعول):** فكخبر (كان) وأخواتها، واسم (إنّ) وأخواتِها، كما مرّ.

ومنه **(التمييز)** كقولك: (فلانة أحسنُ الناسِ وجهاً)، (فالوجه مشابه للمفعول)[4]، وكذلك نحو: (عشرون درهماً) مشابه[5] للضاربين زيداً، **ويقال للتمييز: مفعول فيه.**

ومنها – أيضاً– **(الحال):** نحو قولك: جئت راكباً)، مشابه للمفعول فيه من أجل أنّ المختار في الظروف الفتح، لكن لا يخفى أنّ الحال أضعفُ نصباً من المفعول؛ لأنّ العامل فيها الفعل الذي لا يتعدّى إلى مفعول به، **ويقال للحال: مفعولاً عليه.**

وأما **(المشابه للمشابه للمفعول)**: فكقولك **في نفي النّكرة**: (لا رجلَ في الدار)، العامل في (الرجل) (لا) وهي ملحقة بـ(أنَّ)؛ لأنّها نقيضتها، وذلك لأنّ حرف (لا) يقتضي النفي، وحرف (أنّ) يقتضي الإثبات، فوجب أَنْ تنصب الأسماء كما تنصبها، وإنّما بُني الاسم مع (لا)؛ لأنّه جوابٌ كقول القائل: (هل مِنْ رَجُلٍ في الدّار)، فتقول: (لا مِنْ رجلٍ في الدّار)، فلمّا حُذِفَ (مِنْ) تَضَمَّنَ الكَلامُ معنى الحرفِ، والحروفُ كلُّها مَبْنِيَّةٌ، وقيل:

---

(1) ب: والأسد.

(2) وهو جزء من بيت لجرير، وقد سبق تخريجه.

(3) ما بين القوسين سقط من ب.

(4) ما بين القوسين سقط من ب.

(5) أ: مشابها.

(الرجل) مع حرف (لا) مشبه بـ(خمسَةَ عَشَرَ)، و(حضرَمَوْتَ)، ونَحْوِها، ولهذه العِلَّةِ امْتَنَعَ مِنَ التّنوينِ، وهذا القِسْمُ يعودُ إلى المَفْعُولِ بِهِ فافهم[1].

القطب الثالث: (الإضافة): وكل مجرور عائد إليها، والإضافة تنقسم إلى **ثلاثة أقسام:**

الأول: (إضافة اسم إلى اسم): نحو: (ذا زيدٍ)، و(غُلامُ عَمْرٍو).

والثاني: (إضافة ظرف إلى اسم): نحو: (عندَ ربِّكَ)، و(تحتَ زيدٍ)، و(فوقَ سطحٍ)، و(يومَ الجمعةِ).

والثالث: (إضافة معنى إلى اسم): وذلك لا يحصل إلا **بحروف المعاني**، نحو: (جئت من البصرةِ إلى الكوفةِ)، و(في الدارِ زيدٌ)، و(على السطحِ عمرٌو)، و(مَعَ زيدٍ سيفٌ)؛ فـ(من) لابتداء الغاية، و(إلى) انتهائها[2]، و(في) للظرف، و(على) للاستعلاء، و(مع) للمصاحبة.

هذا قياس جميع أبواب النحو، فامتحن بذلك ما شئت من أبواب النحو تجده راجعاً إلى هذه الخاتمة، - والله تعالى[3] أعلم-.

وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله وسلم[4] على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

---

(1) هذا على مذهب أكثر البصريين في أن حركة الاسم المفرد حركة بناء، وذهب الكوفيون والجرمي والزجاج والسيرافي والرماني إلى أنها فتحة إعراب، وحذف التنوين منه تخفيفاً، ولشبهه بالمركب. ينظر أسرار العربية: 246 شرح المفصل:105/1 106، 101/2 104، شرح التسهيل: 58/2، الارتشاف: 164/2، مغني اللبيب: 238/1، الهمع: 199/2.

(2) ب: لانتهائها.

(3) سقط من ب.

(4) سقط من ب.

وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة المباركة في يوم الثلاثاء المبارك سابع شهر جمادى الآخر، سنة ست وثلاثين من الهجرة النبوية[1]، على يد الفقير، أحمد بن علي العطيوي الشعرواي خرقة وتلميذاً ووطناً، غفر الله له ولوالديه ولمن دعا له بالمغفرة، ولسائر المسلمين والمسلمات آمين، اللهم آمين[2].

تم بحمد الله وعونه وحسن توفيقه على يد أفقر العباد وأحوجهم إليه – تعالى– فهد محمد ديب الجمل (أبو عبد الله)، غفر الله ذنوبه، وستر عيوبه، ومثل ذلك للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الأحياء منهم والأموات، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وأتباعه وسلم. وكان الفراغ منه في غرة ربيع الأول سنة 1278من هجرته صلى الله تعالى عليه وسلم.

---

(1) يوجد في حاشية المخطوط تعليق على تاريخ الفراغ من النسخة، وهو (قف على خطأ هذا التاريخ) مما يدل على أن السنة المئوية قد سقطت من تاريخ النسخ.

(2) في ب .... تم بحمد الله وعونه وحسن توفيقه على يد أفقر العباد وأحوجهم إليه تعالى محمد أبو علي الشافعي مذهبا، الشاذلي طريقة غفر الله ذنوبه وستر عيوبه، ومثل ذلك للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الأحياء منهم والأموات، صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وأتباعه وسلم. وكان الفراغ منه في غرة ربيع الأول سنة 1278من هجرته صلى الله تعالى عليه وسلم.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر أحمد الدمياطيّ، شهاب الدين البناء(ت1117هـ)، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء(ت1117هـ)، المحقق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط. 3، 1427هـ -2006م.
2. الإتقان في علوم القرآن، السّيوطيّ(ت911هـ)، تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر، لبنان، د. ط،1416هـ-1996م.
3. ارتشاف الضرب من لسان العرب. أبو حيان(ت745هـ)، محمد بن يوسف الأندلسي. تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد. مراجعة: رمضان عبد التواب. ط1. القاهرة: مكتبة الخانجي. (1418هـ-1998م).
4. الأزهيَّة في علم الحروف، الهروي(ت:415ه)، تحقيق: عبد المعين الملُّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، د. ط،1413ه-1993م.
5. أسرار العربية أبو البركات، كمال الدين الأنباري(ت577هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط. 1، 1420هـ- 1999م.
6. الأشباه والنظائر، السّيوطيّ(ت:911هـ)، دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ - 1990م.
7. الإصابة في تمييز الصحابة. ابن حجر(ت852هـ)، أحمد بن علي العسقلاني أبو الفضل. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1415هـ.

8. الأصول في النحو، ابن السراج(ت316هـ)، محمد بن السري. (1405هـ-1985م). تحقيق: عبد الحسين الفتلي. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

9. إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس(ت:338هـ)، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط2، 1405.

10. الأعلام. الزركلي(ت1396هـ)، خير الدين بن محمود. ط15. (د. م): دار العلم للملايين. (2002م).

11. الأمالي الشجريّة، لأبي سعادات، هبة الله ابن الشجري(ت:542هـ)، حيدر آباد، الدّكن،1349هـ.

12. إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، أبو البقاء محبّ الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبريّ البغدادي(ت616هـ)، دار الكتب العلمية، 1399هـ - 1979م.

13. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. الأنباري(ت577هـ)، عبد الرحمن بن محمد أبو البركات. ط1. (د. م): المكتبة العصرية. (1424هـ- 2003م).

14. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ابن هشام(ت761هـ)، عبد الله بن يوسف. تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي. (د. ط). (د. م): دار الفكر للطباعة. (د. ت).

15. الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي(ت377هـ)، المحقق: د. حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب - جامعة الرياض، ط. 1، 1389هـ - 1969م.

16. الإيضاح في علل النحو، للزجاجي(ت337هـ)، المحقق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط. 5، 1406هـ -1986م.

17. البحر المحيط في التفسير. أبو حيان(ت745هـ)، محمد بن يوسف الأندلسي. تحقيق: صدقي محمد جميل. (د. ط). بيروت: دار الفكر. (1420هـ).
18. البسيط في شرح جمل الزجاجي(ت337هـ)، لعبيد الله بن أحمد بن أبي الربيع القرشي الإشبيلي السبتي(ت688هـ)، تحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى، 1407 هـ.
19. البغدادي(ت1093هـ)، عبد القادر بن عمر. (1299هـ). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. ط1. مصر: المطبعة الأميرية.
20. بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، أبو محمد الحارث بن محمد بن داهر التميمي البغدادي الخصيب المعروف بابن أبي أسامة(ت282هـ)، المنتقي: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي(ت807هـ)، المحقق: د. حسين أحمد صالح الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة المنورة، ط. 1، 1413هـ - 1992م.
21. البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري(ت577ه)، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د. ط، 1400هـ-1980م.
22. تاج العروس من جواهر القاموس. الزبيدي(ت1205هـ)، محمّد بن محمّد. تحقيق: مجموعة من المحققين. (د. ط). (د. م): دار الهداية. (د. ت).
23. التبيان في إعراب القرآن. العكبري(ت616هـ)، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. تحقيق: علي محمد البجاوي. (د. ط). (د. م): عيسى البابي الحلبي وشركاه. (د. ت).

24. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى(ت1353هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، د. ت.
25. التطبيق النحوي د. عبده الراجحي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط. 1، 1420هـ-1999م.
26. التّكملة. الفارسي(ت377هـ)، الحسن بن أحمد أبو علي. (1401هـ). تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود. ط1. الرياض: شركة الطباعة العربية السعودية.
27. تهذيب اللغة، الأزهري(ت370هـ)، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط. 1، 2001م.
28. الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي(ت749هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة، الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413ه - 1992م.
29. حاشية الصبان على شرح الأشموني(ت900هـ) لألفية ابن مالك(ت672هـ). الصبان(ت1206هـ)، أحمد بن محمد. (د. ت). (د. ط). ترتيب وضبط وتصحيح: مصطفى حسين أحمد، بيروت دار الفكر.
30. الخصائص. ابن جني(ت392هـ)، عثمان بن جني. ط4. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب. د. ت.
31. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. السمين الحلبي(ت756هـ)، أحمد بن يوسف. تحقيق: د. أحمد محمد الخراط. (د. ط). دمشق: دار القلم. (د. ت).

32. دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون. الأحمد نكري (المتوفى: ق 12هـ)، القاضي. عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. (1421هـ-2000م).
33. ديوان جرير. جرير (ت110هـ)، جرير بن عطية. تحقيق: نعمان أمين طه. ط3. مصر: دار المعارف. (د. ت).
34. رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي(ت702ه)، تحقيق: محمد أحمد الخرَّاط، دار القلم، ط2، دمشق،1985م.
35. سر صناعة الإعراب. ابن جني(ت392هـ)، عثمان بن جني. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1421هـ-2000م.
36. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني(ت1420هـ)، دار المعارف، الرياض، السعودية، ط. 1، 1412هـ-1992م.
37. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي(ت1089هـ)، عبد الحي بن أحمد. تحقيق: محمود الأرناؤوط. خرّج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط. ط1. دمشق، بيروت: دار ابن كثير. 1406هـ-1986م.
38. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك(ت672هـ). ابن عقيل(ت769هـ)، عبد الله بن عبد الرحمن. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط20. القاهرة: دار التراث. دار مصر للطباعة. سعيد جودة السحار وشركاه. 1400ه -1980م.
39. شرح أبيات سيبويه(ت170هـ). السيرافي(ت385هـ)، يوسف بن أبي سعيد الحسن. تحقيق: محمد علي سلطان. (د. ط). دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية. (1976م).

40. شرح أبيات سيبويه(ت180هـ)، للنّحّاس(ت338هـ)، تحقيق: د. وهبة متولّي، مكتبة الشباب، القاهرة، ط (1) 1405هـ.
41. شرح التسهيل، ابن مالك(ت672ه)، تحقيق: عبد الرحمن السيد وآخرون، دار هجر، ط1، القاهرة،1410ه-1990م.
42. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ، الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد(ت905هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. 1، 1421هـ- 2000م.
43. شرح الجمل. ابن عصفور(ت669هـ)، علي بن مؤمن. تحقيق: صاحب أبو جناح. ط1. (د. م): (د. ن). 1402ه.
44. شرح الكافية الشافية. ابن مالك(ت672هـ)، محمد بن عبد الله. تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي. ط1. مكة المكرمة: جامعة أم القرى. 1982م.
45. شرح المفصل الزمخشري(ت538هـ). ابن يعيش(ت643هـ)، يعيش بن علي. قدم له: د. إميل بديع يعقوب. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. (1422هـ-2001م).
46. شرح المفصّل، (التخمير)، القاسم بن الحسين الخوارزمي(ت617ه)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، د. ط، الرياض،1421ه-2000م.
47. شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ(ت469هـ)، المحقق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط. 1، 1977م.
48. شرح شافية ابن الحاجب(ت646هـ)، الرّضيّ الاسْتَرآباذي(ت686هـ)، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي(ت:1093هـ)، حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما محمد

نـور الحسـن، ومحمـد الزفـزاف، ومحمـد محيـي الـدين عبـد الحميـد، دار الكتب العلمية، بيروت،1982م.
49. شـرح عمـدة الحـافظ، وعـدة اللافـظ، (مقدمـة فـي النحـو)، ابـن مالـك(ت:672ه)، تحقيـق: عبـد المـنعم أحمـد هريـدي، الطبعـة الأول، د. ت.
50. شـرح قطـر النـدى وبـل الصـدى. ابـن هشـام(ت761هـ)، عبـد الله بـن يوسـف. تحقيـق: محمـد محيـي الـدين عبـد الحميـد. ط11. القـاهرة: (د. ن). 1383هـ.
51. شـرح كافيـة ابـن الحاجـب، الرّضـيّ(ت:686هـ)، دراسـة وتحقيـق: د. حسـن بـن محمـد بـن إبـراهيم الحفظـي، هجـر للطباعـة والنشـر، د. ط،1993م.
52. الصـحاح تـاج اللغـة وصـحاح العربيـة. الجـوهري(ت393هــ)، أبـو نصـر إسـماعيل بـن حمـاد. تحقيـق: أحمـد عبـد الغفـور عطـار. ط4. بيروت: دار العلم للملايين. (1407هـ-1987م).
53. الضـعفاء، أبـو جعفـر محمـد بـن عمـرو بـن موسـى بـن حمـاد العُقَيلـي(ت322هــ)، المحقـق: د. مـازن السرسـاوي، دار ابـن عبـاس، مصر، ط. 2، 2008م.
54. الطبقـات الكبـرى المسـماة بلـواقح الأنـوار فـي طبقـات الأخيـار، للشعراني(ت973ه)
55. العلـل المتناهيـة فـي الأحاديـث الواهيـة، أبـو الفـرج عبـد الـرحمن بـن علـي ابـن الجـوزي(ت597هـ)، دار العلـوم الأثريـة، فيصـل آبـاد، ط. 1، 1979م.
56. غايـة النهايـة فـي طبقـات القـراء، لابـن الجـزري(ت833هـ)، تحقيـق: براجستر اسر، الخانجي، مصر، 1351ه.

57. فتح القدير للشوكاني اليمني(ت1250هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط1، 1414هـ.
58. فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي)، مؤلف الشرح: أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي
59. الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب الهمداني(ت643هـ)، تح د. محمد فهمي النمر، وفؤاد مخيمر، دار الثقافة الدوحة، 1411هـ.
60. القراء السبعة. ابن مجاهد(ت324هـ) تحقيق: شوقي ضيف. (د. ط). مصر. دار المعارف، 1392هـ-1972م.
61. الكتاب. سيبويه(ت180هـ)، عمرو بن عثمان. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط3. القاهرة: مكتبة الخانجي. (1408هـ-1988م).
62. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري(ت538هـ)، محمود بن عمرو أبو القاسم.. ط3. بيروت: دار الكتاب العربي. (1407هـ).
63. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي(ت1162هـ)، مكتبة القدسي، لصاحبها حسام الدين القدسي، القاهرة، 1351هـ.
64. الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي (ت427هـ)، أشرف على إخراجه: د. صلاح باعثمان، د. حسن الغزالي، أ. د. زيد مهارش، أ. د. أمين باشه، تحقيق: عدد من الباحثين (21) مثبت أسماؤهم بالمقدمة (صـ 15)، أصل الكتاب: رسائل جامعية (غالبها ماجستير) لعدد من الباحثين، دار التفسير، جدة، المملكة العربية السعودية، ط. 1، 1436هـ - 2015م.

65. الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة. الغزي(ت1061هـ) ابن الغزي، نجم الدين محمد بن محمد. تحقيق: خليل المنصور. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. (1418هـ-1997م).
66. لسان العرب. ابن منظور(ت711هـ)، محمد بن مكرم. ط3. بيروت: دار صادر. 1414هـ.
67. لطائف المنن والأخلاق في وجوب التحدث بنعمة الله على الإطلاق، المعروف: المنن الكبرى، للشعراني(ت973هـ)، اعتنى به: أحمد عزو عناية، دار التقوى، ط. 1، 1425هـ - 2004م.
68. ما ينصرف وما لا ينصرف، للزَّجَّاج، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، (د. ط)، 1391هـ - 1971م.
69. مجاز القرآن. أبو عبيدة(ت209هـ)، معمر بن المثنى. تحقيق: محمد فواد سزگين. القاهرة: مكتبة الخانجى. (1381هـ).
70. مجمع الأمثال. الميداني(ت518هـ)، أحمد بن محمد. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. (د. ط). بيروت: دار المعرفة. (د. ت)،
71. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني(ت392هـ)
72. مختار الصحاح. الرازي(ت666هـ)، محمد بن أبي بكر. تحقيق: يوسف الشيخ محمد. ط5. بيروت: المكتبة العصرية. الدار النموذجية. (1420هـ-1999م).
73. مختصر في شواذ القران من كتاب البديع، ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن احمد بن حمدان الهمذاني النحوي(ت370هـ)، القاهرة - مصر، مكتبة المتنبي، 1900م.

74. المستدرك على الصحيحين، للحافظ أبي عبد الله النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع(ت405هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. 1، 1411هـ - 1990م.
75. مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (ت292هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من 1 إلى 9)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من 10 إلى 17)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء 18)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط. 1، (بدأت 1988م، وانتهت 2009م).
76. مسند الشهاب، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي المصري(ت454هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. 1، 1407هـ - 1986م.
77. مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب(ت437هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1405هـ.
78. معاني الحروف، الرماني(ت:384هـ)، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار النهضة، القاهرة، د. ط، د. ت.
79. معاني القرآن وإعرابه. الزجاج(ت311هـ)، إبراهيم بن السري أبو إسحاق. ط1. بيروت: عالم الكتب. (1408هـ- 1988م).
80. معاني القرآن، الأخفش الأصغر(ت215هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. 1، 1411هـ - 1990م.

81. معاني القرآن. الفراء(ت207هـ)، يحيى بن زياد أبو زكريا تحقيق: أحمد يوسف النجاتي. وآخرون. ط1. مصر: دار المصرية. (د. ت).
82. معجم الشعراء، المرزباني(ت384هـ)، بتصحيح وتعليق: الأستاذ الدكتور ف. كرنكو، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط. 1، 1402ه - 1982م.
83. معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي. عمر، أحمد مختار(1424هـ) بمساعدة فريق عمل. (1429هـ-2008م). ط1. القاهرة: عالم الكتب.
84. المعجم الكبير. الطبراني(ت360هـ)، سليمان بن أحمد. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. ط2. القاهرة: مكتبة ابن تيمية. (د. ت).
85. معجم المؤلفين. رضا كحالة(ت1408هـ)، عمر بن رضا. (د. ت). (د. ط). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
86. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ابن هشام(ت761هـ)، عبد الله بن يوسف. تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله. ط6. دمشق: دار الفكر. 1985م.
87. المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني(ت:471هـ)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، د. ط، د. ت.
88. المقتضب. المبرد(ت286هـ)، محمد بن يزيد تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. (د. ط). بيروت: عالم الكتب. (د. ت).
89. المنصف. شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ابن جني(ت392هـ)، عثمان بن جني. ط. 1. (د. م): دار إحياء التراث القديم. 1373ه-1954م.
90. المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي(ت370هـ)، المحقق:

الأستاذ الدكتور ف. كرنكو، دار الجيل، بيروت، ط. 1، 1411هـ - 1991م.
91. النشر في القراءات العشر، ابن الجزري(ت833هـ). محمد بن محمد. (د. ت). تحقيق: علي محمد الضباع. (د. ط). (د. م): المطبعة التجارية الكبرى.
92. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين. البغدادي(ت1399هـ)، إسماعيل بن محمد الباباني. (د. ط). إستانبول: وكالة المعارف الجليلة. أعادت طبعه بالأوفست، بيروت: دار إحياء التراث العربي. (1951م).
93. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السّيوطيّ(ت:911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د. ط، د. ت.

وأخيرًا، فإنّي لا أدّعي أنَّني أحطتُ بالمسائلِ المتعلّقةِ بهذا البحثِ، ولكنّني بذلتُ قصارَى جَهدي في البحثِ والاستقصاءِ، وأرجو أنْ أكونَ قد وَفَّيْتُ هذا البحثَ ما يستحِقُّهُ مِنْ جَهْدٍ وعناءٍ، وأنْ أكونَ قد اقتربتُ مِنَ الصَّوابِ، وابتعدتُّ عنِ الخطأ والنِّسيانِ.

﴿رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾

واللهُ مِنْ وراءِ القصدِ، وَهُوَ حَسبُنَا ونِعْمَ الوَكيل، وَصلّى الله على مُحمّد وعَلى آلهِ وصَحْبِهِ وسَلّم، ورضيَ الله عَنْ أصْحابِ رَسولِ الله أجْمَعين، وَعَن التّابِعينَ وتابعي التَّابعينَ لَهُم بإحسانٍ إِلَى يَومِ الدِّين، وَلَا حَول وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّه الْعَلِيّ الْعَظِيمِ.

تَمَّ بِحَمْدِ اللهِ.

السيرة الذاتية

معلومات شخصية

الاسم: فهد محمد ديب الجمل **Name: Fahed M. D. AL Jamal**

مكان الولادة: غزة **تاريخ الميلاد:**1968/9/28م

رقم الهوية:903457547 **جواز سفر فلسطيني:2569325 الجنسية:** فلسطيني

الجنس: ذكر **الحالة الاجتماعية:** متزوج زوجتين، وأب لـ(11) من الأبناء.

العنوان: غزة مشروع بيت لاهيا، مسجد التقوى، ومسجد سليم مسلم.

حساب تويتر د. فهد محمد ديب الجمل (مدقق لغوي)

https://mobile.twitter.com/login?lang=ar

الإيميل fahed.aljammal68@gmail.com

قناتي على يوتيوب YouTube (إعراب القرآن الكريم الصوتي، فهد محمد ديب الجمل)

https://www.youtube.com/channel/UCxfBQ1ggXJlyOtcwP-y21wg

الجوّال:0599485984 / 0597756242/ الواتس: http://Wa.me/+972599485984

الفيس: فهد الجمل

المؤهلات العلمية:

1- دكتوراه في (الصرف)، حاشية ابن جماعة(ت819هـ) على شرح الجاربردي(ت746هـ) لشافية ابن الحاجب(ت646هـ)، (دراسة وتحقيق)، الجامعة الإسلامية، فلسطين، غزة، 2017م.

2- ماجستير في (النحو)، أدوات الشرط غير الجازمة في القرآن الكريم، الجامعة الإسلامية، فلسطين، غزة، 2014م.

3- الليسانس في اللغة العربية، جامعة (قاريونس)، ليبيا، بنغازي، 1992م.

خبرات علمية:

النتاج العلمي:

أ. مؤلفات، وكتب:

1. أدوات الشرط غير الجازمة في القرآن الكريم.
2. استدراكات على المناهج الفلسطينية في مبحث اللغة العربية
3. الأسماء الممنوعة من الصرف في صحيح البخاري(ت256هـ).
4. الأصول الصرفية عند ابن عصفور(ت669هـ) في كتابه الممتع في التصريف ومعه المبدع الملخص من الممتع لأبي حيان الأندلسي(ت745هـ) ومعهما أبو حيان بين (الممتع، والمبدع)
5. الأصول النحوية في شرح ابن عصفور(ت669هـ) الكبير على جمل الزجاجي(ت337هـ).

6. إِعْــرَابُ أَوَاخِــرِ آيَــاتِ الْقُــرْآنِ الْكَــرِيمِ، وَعَلَامَــاتِ الْوَقْــفِ – المــبهم، والغــامض، والمشــكل منهــا –ومعــه: (القــراء الســبعة)، وترجمــة: (بعــض الأعلام، والقراء).

7. التعـارض والتـرجيح فـي معـاني (لـو) عنـد المفسـرين والنحـويين فـي القـرآن الكريم.

8. ثبت أسماء مؤلفات السيوطي(ت911هـ) – رحمه الله–

9. الجمــل فــي إعــراب مفــردات القــرآن، والجمــل، الجــزء الأول، إعــراب: (الفاتحة)، وجزء (عمّ)، صوتًا، وكتابة، وصورة.

10. الجمـل فــي إعـراب مفـردات القـرآن، والجمـل، الجـزء الخـامس، إعـراب: (الفاتحة)، وجزء الأحقاف، صوتًا، وكتابة، وصورة.

11. الجمـل فــي إعـراب مفـردات القـرآن، والجمـل، الجـزء الرابـع، إعـراب: (الفاتحة)، وجزء الذاريات، صوتًا، وكتابة، وصورة.

12. الجمـل فـي إعـراب مفـردات القـرآن، والجمـل، الجـزء السـادس، إعـراب: (الفاتحة)، وجزء الشورى، صوتًا، وكتابة، وصورة وما زلنا ماضيين.

13. الجمـل فــي إعـراب مفـردات القـرآن، والجمـل، الجـزء الثــاني، إعـراب: (الفاتحة)، وجزء تبارك، صوتًا، وكتابة، وصورة.

14. الجمـل فــي إعـراب مفـردات القـرآن، والجمـل، الجـزء الثالــث، إعـراب: (الفاتحة)، وجزء قد سمع، صوتًا، وكتابة، وصورة.

15. حاشــية ابــن جماعــة(ت819هــ) علــى شــرح الجــاربردي(ت746هــ) لشافية ابن الحاجب(ت646هـ).

16. الخلافة العباسية في عصر الدويلات السامانية والبويهية والسلجوقية والخوارزمية، (الزهد والتصوف والشعوبية، أنموذجًا).

17. الرضي الإستربادي(ت686هـ)، وشرحه (كافيه) ابن الحاجب(ت646هـ).

18. الطفل واكتساب اللغة.

19. الفهد في العربية الصف (12) –توجيهي– الثانوية العامة.

20. قضية القدم والحداثة في الشعر العربي.

21. لباب الإعراب المانع من اللحن في السنة والكتاب ترتيب وتنسيق.

22. لطائف قرآنية)، (الجزء الأول) لطائف فهديّة من كتاب ربّ البريّة، (مسائل قرآنية)، (وقفات قرآنية)، (لمحات قرآنية)، (غرائب قرآنية)، (نكات قرآنية)، (مِلَحُ قرآنية)، (تأمُّلات قرآنية)، (فوائد قرآنية)، (رسائل قرآنية)، (خواطر قرآنية)، (كنوز قرآنية)، (بصائر قرآنية)، (جواهر قرآنية)، (قراءات قرآنية)، (دراسات قرآنية)، 100 لطيفة

23. لطائف قرآنية)، (الجزء الثاني)، لطائف فهديّة من كتاب ربّ البريّة، (مسائل قرآنية)، (وقفات قرآنية)، (لمحات قرآنية)، (غرائب قرآنية)، (نكات قرآنية)، (مِلَحُ قرآنية)، (تأمُّلات قرآنية)، (فوائد قرآنية)، (رسائل قرآنية)، (خواطر قرآنية)، (كنوز قرآنية)، (بصائر قرآنية)، (جواهر قرآنية)، (قراءات قرآنية)، (دراسات قرآنية)، 100 لطيفة

24.لطـائف قرآنيـة)، (الجـزء الثالـث)، لطـائف فهديّـة مـن كتـاب ربّ البريّـة، (مسـائل قرآنيـة)، (وقفـات قرآنيـة)، (لمحـات قرآنيـة)، (غرائـب قرآنيـة)، (نكـات قرآنيـة)، (مِلَـحٌ قرآنيـة)، (تـأمُّلات قرآنيـة)، (فوائـد قرآنيـة)، (رسـائل قرآنيـة)، (خـواطر قرآنيـة)، (كنـوز قرآنيـة)، (بصـائر قرآنيـة)، (جـواهر قرآنيـة)، (قراءات قرآنية)، (دراسات قرآنية)، 100 لطيفة.

25.لطـائف قرآنيـة)، (الجـزء الرابـع)، لطـائف فهديّـة مـن كتـاب ربّ البريّـة، (مسـائل قرآنيـة)، (وقفـات قرآنيـة)، (لمحـات قرآنيـة)، (غرائـب قرآنيـة)، (نكـات قرآنيـة)، (مِلَـحٌ قرآنيـة)، (تـأمُّلات قرآنيـة)، (فوائـد قرآنيـة)، (رسـائل قرآنيـة)، (خـواطر قرآنيـة)، (كنـوز قرآنيـة)، (بصـائر قرآنيـة)، (جـواهر قرآنيـة)، (قراءات قرآنية)، (دراسات قرآنية)، 100 لطيفة.

26.لطـائف قرآنيـة)، (الجـزء الخـامس)، لطـائف فهديّـة مـن كتـاب ربّ البريّـة، (مسـائل قرآنيـة)، (وقفـات قرآنيـة)، (لمحـات قرآنيـة)، (غرائـب قرآنيـة)، (نكـات قرآنيـة)، (مِلَـحٌ قرآنيـة)، (تـأمُّلات قرآنيـة)، (فوائـد قرآنيـة)، (رسـائل قرآنيـة)، (خـواطر قرآنيـة)، (كنـوز قرآنيـة)، (بصـائر قرآنيـة)، (جواهر قرآنية)، (قراءات قرآنية)، (دراسات قرآنية)، 100 لطيفة.

27.لطـائف قرآنيـة)، (الجـزء السـادس)، لطـائف فهديّـة مـن كتـاب ربّ البريّـة، (مسـائل قرآنيـة)، (وقفـات قرآنيـة)، (لمحـات قرآنيـة)، (غرائـب قرآنيـة)، (نكـات قرآنيـة)، (مِلَـحٌ قرآنيـة)، (تـأمُّلات قرآنيـة)، (فوائـد قرآنيـة)، (رسـائل قرآنيـة)، (خـواطر قرآنيـة)، (كنـوز قرآنيـة)، (بصـائر قرآنيـة)، (جواهر قرآنية)، (قراءات قرآنية)، (دراسات قرآنية)، 100 لطيفة.

28. محاكمة أدبية محاكمة النابغة الشعراء الثلاثاء (الأعشى والخنساء وحسان).

29. مُشْكِلُ إِعْرَابِ الْفَوَاصِلِ الْقُرْآنِيَّةِ، وَمَوَاضِعِ الْوَقْفِ. المجلد الأول، الْأَجْزَاءُ: من الجزء: (الأول)، (الفاتحة)، و(البقرة)، إلى الجزء: (الحادي عشر) سورة (هود).

30. مُشْكِلُ إِعْرَابِ الْفَوَاصِلِ الْقُرْآنِيَّةِ، وَمَوَاضِعِ الْوَقْفِ. المجلد الثاني، الأجزاء: من الجزء: (الثاني عشر) سورة (هود)، إلى الجزء: (الثامن عشر) سورة (الفرقان).

31. مُشْكِلُ إِعْرَابِ الْفَوَاصِلِ الْقُرْآنِيَّةِ، وَمَوَاضِعِ الْوَقْفِ. المجلد الثالث: الأجزاء: من الجزء: (التاسع عشر): (الشعراء)، إلى الجزء: (الرابع والعشرين): سورة (فصلت).

32. مُشْكِلُ إِعْرَابِ الْفَوَاصِلِ الْقُرْآنِيَّةِ، وَمَوَاضِعِ الْوَقْفِ. المجلد الرابع، الْأَجْزَاءُ (25) (الشُّورَى)، (26) (الْأَحْقَافُ)، و(27)، (الذَّارِيَاتُ)، و(28) (الْمُجَادَلَةُ) (قَدْ سَمِعَ)، و(29) (الْمُلْكُ)(تَبَارَكَ)، و(30) (النَّبَأُ)(عَمَّ).

33. معجم فصاح العامية هشام النحاس دراسة وصفية.

34. المفاتيح الإعرابية، والثوابت الإعرابية، والمسلمات النحوية، والقواعد الأساسية في اللغة العربية، والنحو المبسط، والقواعد المبسطة في النحو، والنحو الميسر.

35. من الأخطاء اللغوية في بعض الإذاعات المسموعة والمرئية المحلية والعربية.

36. منهج السيوطي ومذهبه في كتابه همع الهوامع في شرح جمع الجوامع.

37. منهج عبد القادر البغدادي(ت1093هـ) النحوي في 1 خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. 2 شرح أبيات مغني اللبيب. 3 شرح شواهد الورديّة لابن الوردي. 4 حاشية على شرح قصيدة بانت سعاد، لابن هشام.

38. النَّحْوُ الْمُيَسَّرُ عَلَى أُنْشُوطَةِ حَازِمٍ خَنْفَر.

ب. أبحاث محكمة:

1. بحث محكم مشترك (مذهب ابن جماعة الصرفي، عزّ الدِّين في حاشيته على شرح الشافية).
2. بحث محكم: (منهج ابن عصفور الصرفي، في كتابه الممتع الكبير في التصريف).
3. بحث محكم: (الأخطاء اللغوية الشائعة في الإذاعات المحلية، والعربية، المرئية، والمسموعة، والمقروءة).

ت. تسجيلات صوتية

تسجيلات صوتية على اليوتيوب لنفس الإعراب للمكفوفين، وغيرهم، بلغت أكثر من 1000 ألف فيديو.



فهرس المحتويات